جامعــة محمد الصديق بن يحيى–جيجــل–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسـم: العلوم السياسية

عنـ وان المذكـ رة:

تنمية المناطق الجبلية: دراسة في التجربة النمساوية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: إدارة محلية

إعداد الطالب:
لبيض محمد

إشراف الأستاذ:
د/ كريبش نبيل

أعضاء لجنة المناقشة:

د/ بلعيفة أمين	جامعة جيجل	رئيسا
د/ كريبش نبيل	جامعة جيجل	مشرفا
د/ بوسنان سفيان	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

شكــر و عـرفان:

أتقدم بالشكر لكل من درسني من أساتذة قسم العلوم السياسية ،تخصص: إدارة محلية ،كما لا يفوتني شكر الأستاذ الأخ /بوقريطة بدر الدين ،نظير مساعدته الكبيرة في إتمام هذا العمل البحثي.

الشكر موصول ،والإعتراف بالجميل واجب للوالدين،الزوجة و الإخوة و الأخوات.

الملخص:

تهدف هذا الدراسة إلى تسليط الضوء على التجربة النمساوية في مجال تنمية المناطق الجبلية ،هذه الدولة الأوروبية ذات الطابع الجبلي و العضو في الإتحاد الأوروبي منذ سنة 1995 ،تمتلك تجربة جيدة في مجال التنمية الجبلية الشاملة والمستدامة ،ندرسها في هذا البحث من خلال التركيز على محاورها الكبرى وهي: " **الزراعة الجبلية** " كمحور و آلية أساسية لتنمية المناطق الجبلية في دولة النمسا ، و" **الغابات الجبلية** " ،من خلال تسليط الضوء على برنامج عمل النمسا الهادف إلى تحقيق الإدارة المستدامة للغابات الجبلية ،خاصة في إطار ما يسمى بـ" **برنامج الغابات النمساوي** " و " **حوار الغابات النمساوي** " ،باعتبار الغابات الجبلية آلية تنموية ذات أبعاد مختلفة ، إضافة إلى محور" **السياحة الجبلية** " ،باعتبارها الرهان التنموي للمناطق الجبلية في النمسا، التجربة النمساوية في مجال تنمية المناطق الجبلية ،هي عملية تدعمها خطط و برامج وسياسات تنموية إتحادية (مركزية) و محلية (لامركزية) ، تماشيا مع رؤية وتوجه الإتحاد الأوروبي في هذا المجال ،باعتبار النمسا دولة من دوله، و سياق دولي عام ،يحدد الأهداف التنموية للألفية ،و يؤكد على أهمية الجبال ،و أهمية العمل الجاد من أجل تنمية المناطق الجبلية و حماية نظمها الإيكولوجية بشكل مستدام ،من خلال عديد الإتفاقيات الدولية، التي وقعت عليها النمسا.

الكلمات المفتاحية: تنمية المناطق الجبلية،النمسا،الزراعة الجبلية، الغابات الجبلية،السياحة الجبلية.

Abstract :

This study aims to identify Austrian's experience in the field of mountain development, Austria is a European country with a mountain character and has been a member of the European Union since 1995,Austria has a good experience in comprehensive and sustainable mountain development, in this research we focus on the major axes : « mountain agriculture » as a basic mechanism for the development of mountain regions in Austria, and « mountain forests » ,through the study of the Austrian program of action for the achievement of the objective of sustainable forest management, particularly within the framwork of the so-called « Austrian forest program » and « Austrian forest dialogue » considering mountain forests as a development mechanism with different dimensions, in addition to the « mountain tourism » axis, as mountain tourism is the development bet for mountain regions in Austria, the Austrian experience is a process supported by central and decentralized plan, programs and policies, in line with the EU vision and the general international context that defines development objectives, emphasizes the importance of mountains and the importance of hard work for the development of mountain areas and the sustainable protection of their ecosystems through several conventions, signed by Austria.

Key words:

Development of mountain areas, Austria, mountain agriculture ,mountain forests ,mountain tourism.

فهرس المحتويات:

المحتـــوى	الصفحة
شكر و عرفان	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول و الملاحق	II
مقدمـــــــــة	أ – ك
الفصل الأول: تنمية المناطق الجبلية: دراسة في المفاهيم والمبادرات والأطر النظرية.	49-01
تمهيد	02
المبحث الأول: : مفهوم التنمية الجبلية :بحث في إطار الشمولية والإستدامة.	23-03
المبحث الثاني: الأطر النظرية للتنمية الجبلية.	36-24
المبحث الثالث: التنمية الجبلية:مادة للبحث العلمي وميدان للمبادرات.	43-37
خلاصة الفصل الأول	44
هوامش الفصل الأول	49-45
الفصل الثالث: التنمية المستدامة للمناطق الجبلية في النمسا:المحاور و الآليات	117-50
تمهيد	52-51
المبحث الأول: الجمهورية الفدرالية النمساوية: نظرة عامة	66-53
المبحث الثاني:الزراعة الجبلية:محور و آلية أساسية لتنمية المناطق الجبلية في النمسا.	82-67
المبحث الثالث:الإدارة المستدامة للغابات الجبلية في النمسا:آلية تنموية بأبعاد مختلفة.	100-82
المبحث الرابع: السياحة الجبلية:رهان تنموي للمناطق الجبلية في النمسا.	117-101
خلاصة الفصل الثاني	119-118
هوامش الفصل الثاني	127-120
الخاتمة	130-128
قائمة المراجع	134-131
الملاحق	142-135

قائمــة الجداول:

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
01	Delineation criterion in the one –criterion method	13
02	Delineation criteria in the multiple-criteria method	14
03	the Biginning of regional cooperation on mountains in science and policy.	40
04	the world's mountains on the global scientific agenda	41
05	the world's mountains on the global political agenda	42

قائمـــة الملاحق:

01	خريطة إستخدام الأراضي في النمسا land use map
02	خريطة توزيع السكان في النمسا population map
03	خريطة النمسا السياحية Tourist map
04	خطوط الطول و العرض لدولة النمسا Latitude & Longiyude Map
05	المناطق الجبلية في النمسا Mountain areas in Austria
06	توزيع المزارع الجبلية في النمساDistribution of mountin farms in Austria
07	توزيع الإمكانيات السياحية عبر المقاطعات النمساوية . Distribution of tourist potential across the Austrian provinces.

مقدمـــة

تعتبر **الجبـال** مصـدرا هامـا لخـدمات النظـام الإيكولـوجي ،كمـا لهـا دورهـا المهـم في مجـال التنميـة الإقتصادية و الإجتماعية المستدامة ،و رفاهية المجتمعات الجبلية و المجتمعات المحيطة بها،إنها موطن لحوالي عشر سكان العالم ،تغطي ما نسبته إثنان وعشرون في المائة(22 %)من مساحة الأرض ،تدعم الأنظمة الجبلية حوالي نصف سكان العالم من خلال :توفير العديد من السلع والخدمات مثل المياه العذبة بما نسبته (60-80 %) للإستهلاك المنزلي ،الزراعي و الصناعي،كما توفر الجبال الغذاء الصحي و المنتجات الطبية المنقذة للحياة و الطاقة و المناظر الطبيعية ،تضمن و تحفظ تنوع المشهد الثقافي و المعارف التقليدية الأصيلة ،كما تعتبر مؤشرات أساسية مبكرة لتغير المناخ ،و تستضيف ما يقرب من ربع مجموع التنوع البيولوجي العالمي،لذلك ،كان من المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي ،الحفاظ على المناطق الجبلية و نظمها الإيكولوجية ،و العمل على تنميتها بشكل مستدام.

قد أقر المجتمع الدولي بالأهمية الكبيرة للجبال ،في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED) ،في مدينة "**ريو دي جانيرو**" بالبرازيل سنة 1992،من خلال اعتماد الفصل الثالث عشر (13) و المعنون بـ" **إدارة النظم الإيكولوجية الهشة:التنمية المستدامة للجبال** " في جدول أعمال القرن الواحد والعشرين (21)، مشددا على دورها في التنمية العالمية المستدامة .

إن اعتماد الفصل الثالث عشر (13) ،أثار عددا من المبادرات المتعلقة بالمناطق الجبلية، بما في ذلك إعلان سنة 2002" **سنة دولية للجبال**" من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة ،ثم بعد ذلك كانت هناك قمة "**جوهانسبورغ**" في جنوب إفريقيا، كآلية توضيحية لإجراءات التنفيذ الخاصة بخطط التنمية المستدامة للجبال.

تغير المناخ ،العولمة ،الهجرة السريعة نحو المدن و الأماكن الأكثر حظا ،إهمال الأراضي الزراعية و الغابية و السياحية في المناطق الجبلية ،فقدان المعرفة الأصيلة بالجبال و نظمها الإيكولوجية ،كل هذا خلق تهديدات جديدة على هذه المناطق و نظمها و مجتمعاتها ،مثل الكوارث الطبيعية ،تدهور النظام الإيكولوجي و فقدان التنوع البيولوجي ،بالإضافة إلى الآثار الإقتصادية ،الإجتماعية و الثقافية، ليخلق كل هذا مجتمعا تحديات جديدة أمام المنظومة الدولية ككل تفرض ضرورة الحفاظ على المناطق الجبلية و نظمها البالغة الهشاشة والحساسية.

لكن ،على الرغم من الإعتراف الدولي المتزايد بقضايا الجبال ،و الذي تجسد في عديد المبادرات و الإتفاقيات الدولية في شأن تنمية المناطق الجبلية ،فما يلاحظ في الواقع ،تزايد في معدلات الفقر والضعف و انعدام الأمن الإقتصادي و

الإجتماعي ،لا تزال مرتفعة في المناطق الجبلية حول العالم ،فمن أجل تحقيق التنمية المستدامة بها ،لا تزال هناك العديد من التحديات الرئيسية الواجب الخوض فيها،تماشيا مع الأهداف الإنمائية للألفية ،لعل أهمها ضمان الأمن الإقتصادي و الإجتماعي بشكل مستدام، دون إغفال البعد البيئي في معادلة التنمية ككل .

كل هذه التحديات التي تشكل قلقا عالميا متزايدا ،وعلى الرغم من كل التهديدات ،يبقى الرهان قائما على براعة المجتمعات الجبلية و معرفتها الأصيلة وخبرتها وقدرتها على إدارة البيئات الجبلية الهشة ،بما يوفر فرصا كبيرة لمعالجة المشكلات ،وقد كان في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNCSD or Rio+20) المنعقد في شهر يونيو من عام 2012 ،المتمحور حول قضايا **الإقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة و القضاء على الفقر**،و الذي يعرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة(UNEP 2011) على أنه " الإقتصاد، الذي يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الإجتماعية ،مع تقليل المخاطر و الندرة البيئية بشكل كبير على المدى الطويل" ،ما يؤكد على أهمية المجتمعات الجبلية ،المالكة للمعرفة الأصيلة بالنظم الإيكولوجية للجبال ،في عملية تنفيذ الخطط والبرامج والسياسات والإستراتيجيات ،التي من المفترض أنه قد تم إشراكها في عملية صنعها و رسمها منذ البداية.

تعد منطقة جبال الألب في أوروبا، واحدة من المناطق التي بادرت وسارعت إلى الإهتمام بقضايا التنمية المستدامة بجميع أبعادها : الإقتصادية والإجتماعية والبيئية ،يتضح ذلك من خلال عديد السياسات والبرامج والإستراتيجيات الوطنية الخاصة بكل دولة من دول جبال الألب الأوروبية ،إضافة إلى البعد الأوروبي لهذه البرامج والإستراتيجيات ،من خلال عديد الإتفاقيات الأوروبية في مجال حماية النظم الإيكولوجية لجبال الألب و تحسينها، هذا كله يصب في نفس السياق العالمي ،الرامي إلى حماية النظم الإيكولوجية للجبال من الإستغلال غير الرشيد ،بما يضمن الإستفادة القصوى منها ،في خلق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية دون إغفال للبعد البيئي على المدى المستديم .

من بين أهم الإتفاقيات الساعية إلى تنمية المناطق الجبلية و حمايتها: إتفاقية **"حماية جبال الألب"** (Alpine Convention)، من قبل بلدان جبال الألب الأوروبية ،والتي وقعت عليها جميع الدول المعنية بما فيها الجمهورية الفيدرالية النمساوية ،التي ،بحكم موقعها الجغرافي في قلب منطقة جبال الألب ،دولة جبلية بامتياز، فحوالي ستون في المائة (60 %) من أراضيها مناطق جبلية والباقي هي مناطق شبه جبلية.

بناء على ما سبق، كانت برامج التنمية في المناطق الجبلية ،و تأثير ذلك على المناظر الطبيعية و النظم الإيكولوجية محور السياسات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية في النمسا لعدة عقود ،بسبب طغيان التضاريس الجبلية تقريبا على كامل مساحة البلاد.

تملك النمسا تجربة رائدة في مجال التنمية الجبلية ،محققة إنجازات كبيرة في هذا المجال ،من خلال تنفيذ جملة من السياسات و البرامج الوطنية والأوروبية والدولية في مجال تنمية المناطق الجبلية ،في محاورها الأساسية (الإدارة المستدامة للزراعة والغابات والسياحة الجبلية).

إن ما حققته النمسا من نتائج في مجال تنمية المناطق الجبلية، وضمان إدارتها بشكل مستديم، يجعل البحث في هذه التجربة مسألة ذات أهمية أكاديمية كبيرة للغاية ،في محاولة لفهم جملة السياسات والبرامج النمساوية الموجهة نحو تنمية هذه المناطق ،دون إغفال البعد الأوروبي و العالمي لهذه السياسات ،إضافة إلى الأهمية العملية من واقع خصائص الجزائر الجغرافية، البلد الغني بعديد المناطق الجبلية مثل سلسلة "**جبال جرجرة** " وسلسلة " **جبال الأوراس** " و سلسلة "**جبال الأطلس التلي والأطلس الصحراوي....إلخ**" و عديد المناطق شبه الجبلية الأخرى ،التي تبقى في حاجة ماسة لخلق الوعي بهذا النوع من التنمية ،في سبيل خلق الثروة ،الحفاظ على البيئة و المعارف الأصيلة بها ،حفظ الهوية المحلية و المشهد الثقافي الثري و المتنوع ،تحسين حياة المجتمعات الجبلية و تطويرها بشكل مستدام.

إشكالية البحث:

نظير التطور في مفهوم التنمية ،إذ أصبح –في عملية تحليله و توصيفه العلمي للعملية التنموية في المجتمعات– أكثر شمولية و أكثر قابلية لاستيعاب مبادئ الإستدامة ،متخطيا مفهوم النمو الإقتصادي ،إلى مفهوم النهوض الشامل و إصلاح كل مواطن الضعف ،مع ضمان تحقيق هدف الإستدامة ،في عملية تنمية تشمل البعد الإقتصادي و الإجتماعي و البيئي.

لعل إدراج البعد البيئي في مفهوم ،خطط ،برامج ،سياسات و استراتيجيات التنيمة ،و اقتناع الفاعلين الوطنيين والإقليميين و الدوليين بأن الحفاظ على الأنظمة البيئية ،حمايتها و ضمان تجددها على المدى الطويل والمستدام ،هو ذو أهمية كبرى في عملية التنمية ،و أحد أهم الأبعاد فيها ،خاصة في ما تعلق بالنظم البيئية الجبلية ،المتوفرة على موارد و مقومات التنمية ،و الهشة و البالغة الحساسية في نفس الوقت ،هو ما سرع الجهود الوطنية والإقليمية والدولية في سبيل تحقيق التنمية في المناطق الجبلية ،المصنفة في خانة المناطق الأقل حظا ،و لعل من الدول التي تمتلك تجربة جيدة و تستحق الدراسة في هذا المجال، **الجوهورية الفيدرالية النمساوية** ،التي نقوم بالبحث في تجربتها ،في مجال تنمية مناطقها الجبلية ،و لدراسة الموضوع كانت الإشكالية الرئيسية للبحث كما يلي:**على ضوء التجربة النمساوية،إلى أي مدى يمكن الإعتماد على الجبال ،كآلية في تحقيق التنمية ؟**

من خلال هذه الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هو مفهوم التنمية الجبلية في إطار الشمولية والإستدامة؟

2- ما هي النظريات، التي يمكن اعتمادها كمنطلقات في فهم التجربة النمساوية في مجال تنمية المناطق الجبلية؟

3- كيف أثرت ميزات النمسا ،الجغرافية،الديموغرافية الإجتماعية ،الإقتصادية والسياسية، في إنجاح هذا التوجه التنموي ؟

4- كيف أدارت النمسا قطاعات الزراعة ،الغابات و السياحة الجبلية ،كأهم محاور و مجالات العمل الإستراتيجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة في مناطقها الجبلية؟.

الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: تعتبر التجربة النمساوية تجربة رائدة في مجال تنمية المناطق الجبلية.

الفرضيات الفرعية:

1-الحفاظ على الخصوصية المحلية، هدف لتنمية المناطق الجبلية و منطلق لها.
2- الزراعة الجبلية،هي آلية أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الجبلية.

3- الإدارة المستدامة للغابات الجبلية، هي آلية تنموية ذات بنية وظيفية متعددة.

4- السياحة الجبلية، هي رهان تنموي كبير ،بالنسبة للمناطق الجبلية و مجتمعاتها المحلية.

5- تنمية المناطق الجبلية ،ممارسة علمية عملية محورها الإنسان المحلي، صاحب المعارف الأصيلة بالنظم الإيكولوجية المعقدة و الهشة و البالغة الحساسية للمناطق الجبلية.

6- التنمية الجبلية ظاهرة معقدة،يتم فهمها من خلال دمج أطر نظرية متعددة.

أسباب اختيار الموضوع:

تتمايز أسباب اختياري لهذا الموضوع، بين:

1- أسباب شخصية ذاتية ،تتمثل في ميلي للبيئة الجبلية و أنظمتها البالغة التنوع و التعقيد ،و ما تحفظه من مشاهد ثقافية غاية في الخصوصية و الغنى و التنوع ،إضافة إلى رغبتي في دراسة تجربة النمسا ،الرائدة في مجال تنمية المناطق الجبلية ،هذا البلد الذي يمثل نقطة التقاء للثقافات الإنسانية على تنوعها (الرومانية و الجرمانية و السلافية).

2- أسباب علمية أكاديمية، تتمثل في الأهمية العلمية لموضوع تنمية المناطق الجبلية، هذا الموضوع الذي أصبح مصدر قلق عالمي و يتصدر أجندات التنمية و برامجها و سياساتها و استراتيجياتها على المستوى الوطني و الإقليمي و الدولي و يحظى بالكثير من الإهتمام الأكاديمي ،من طرف الباحثين في موضوع التنمية ،عبر مختلف المراكز و المعاهد العلمية و الجامعات ،خاصة في دولة النمسا التي تمتلك تجربة رائدة في مجال تنمية المناطق الجبلية ،تستحق بذل الجهد بالبحث فيها و محاولة توصيفها وصفا علميا ،يبرز آلياتها و نتائجها و ما يميزها ،ومحاولة فهمها علـــى النحو الذي يمكنني من

الخروج بما يمكن أن يكون مفيدا لتجربة آمل أن تولد يوما، في بلد يعتبر من أغنى بلدان العالم من حيث التنوع الجغرافي و الثقافي ،هو بلدي – الجزائر–.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في أهمية موضوع البحث في حد ذاته ،فتنمية المناطق الجبلية تمثل اليوم تحديا كبيرا و مصدر قلق عالمي ،لما تمثله الجبال والمناطق الجبلية من أهمية كبيرة لحياة المجتمعات الجبلية والمجتمعات المحيطة بها و العالم ككل ،مما سرع الجهود الوطنية والإقليمية والدولية ،في محاولة النهوض بهذه المناطق و الإستفادة من مواردها و حماية نظمها الإيكولوجية الهشة ، بشكل يضمن الإستدامة ،حماية للحياة ككل.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

– التعرف (بالشرح و التحليل) على تجربة النمسا،في مجال تنمية المناطق الجبلية في سياق السياسات الوطنية و الأوروبية – بحكم كونها دولة من دول الإتحاد الأوروبي– و العالمية ،وإلى أي مدى نجحت النمسا في هذا المجال و ما هي جملة الدروس المستقاة من التجربة النمساوية في مجال تنمية المناطق الجبلية.

مناهج البحث :

– تم اعتماد المنهج "**الوصفي التحليلي**"، من خلال مجموع التعريفات و التوصيفات المقدمة عن تنمية المناطق الجبلية والأطر النظرية للتنمية و جملة المبادرات في هذا المجال، كذلك تقديم نظرة عامة عن النمسا شملت الوصف الجغرافي،الوصف الديموغرافي الإجتماعي والوصف السياسي و الإقتصادي،إضافة إلى منهج "**دراسة الحالة**"، من خلال دراسة واقع تنمية المناطق الجبلية في دولة النمسا.

صعوبات الدراسة:

هناك صعوبات عديدة واجهتنا في سبيلنا إلى إنجاز هذا العمل البحثي،من أهمها:

– عدم توفر المكتبة على مستوى الجامعة،وعلى مستوى جامعات الوطن التي بحثت فيها،على مراجع تعالج موضوع تنمية المناطق الجبلية في النمسا ،مما اضطرنا للبحث فقط في مراجع إلكترونية بصيغة PDF.

➢ ضعف المحتوى ومستوى المادة العلمية في المراجع باللغة العربية ،الموجودة على مستوى المكتبات الجامعية أو الخاصة، مع قصور واضح في فهم كتابها لموضوع تنمية المناطق الجبلية، في عديد الملاحظات التي سجلت من قبلنا

خاصة بعد مقارنتها مع المراجع الأجنبية إضافة إلى عدم تحيين الكثير من المادة العلمية فيها،مما اضطرنا إلى استبعادها نهائيا ،وعدم اعتمادها كمشارب علمية في دراسة الموضوع.

- المراجع كلها باللغات الأجنبية، مما استغرق منا الوقت الطويل و الجهد الكبير في الترجمة و التأكد من الترجمة.
- ضيق الوقت ،مقارنة بأهمية الموضوع وتشعبه وكثرة المعلومات المستقاة،التي وجب التدقيق فيها وعرضها بشكل منهجي يضمن أفضل معالجة لموضوع البحث، مما اضطرنا إلى إغفال عديد من النقاط التي كنا نرى أنها ذات أهمية .

الأدبيـات السابقة:

مئات الدراسات الأجنبية، باللغة الألمانية والفرنسية و الإنجليزية خاصة، في شكل مقالات إلكترونية محكمة علميا بصيغة PDF،كذلك المكتبات على مستوى جامعة **"إنسبروك"** بالنمسا مثلا و عديد الجامعات الأوروبية والعالمية تزخر بالكثير من الكتب القيمة في هذا المجال ،التي تطرقت للموضوع بالدراسة و التحليل، سواء بشكل عام حـــول تنمية المناطق الجبلية أوعلى مستوى الإتحاد الأوروبي أو على مستوى النمسا ،نذكر على سبيل المثال ثلاث دراسات:

1-Gerhard Havorka , « The influence of agricultural policy on the structure of mountain farm in Austria » .2014.

From : https://www.researchgate.net/publication/228667075.

This study addresses key questions regarding the impact of the former but also the recent agricultural policy on the agricultural structure (size of farms, an environmentaly friendly type of farming) in Austria.

2-Ulrike probstl-Haider and authers , « Mountain bike tourism in Austria and the Alpine region- towards a sustainable model for multi-stakeholder product development ». Article in journal of sustainable tourism,September 2017.

This study interrogates the polarized and heated discussions about mountain bike tourism in Austrian forests.

3-Thomas dax , « The impact of EU policies on mountain development in Austria » .Regional Studies Association-International Conference,EU Regional Policy, Peripherality and Rurality,Angers,France. 15-16 April 2004

This study starts with an overview on the elaboration of mountain policies in Europe ,before turning to the specific case of Austria,it will also address of European policies and European programmes on Austian national strategies.

خطـة البحـث:

يتضمن هذا البحث فصلين(02) ، قسم كل الفصل الأول إلى ثلاث (03) مباحث على الشكل الآتي :

➢ الفصل الأول ،تحت عنوان/ **تنمية المناطق الجبلية :دراسة في المفاهيم و المبادرات والأطر النظرية**، يحوي ثلاث مباحث مضمونها ، مفهوم التنمية الجبلية :بحث في إطار الشمولية والإستدامة، الأطر النظرية للتنمية الجبلية ،و التنمية الجبلية كمادة للبحث العلمي وميدان للمبادرات (الوطنية و الإقليمية والدولية).

➢ الفصل الثاني ،تحت عنوان/ **التنمية المستدامة للمناطق الجبلية في النمسا:المحاور و الآليات** ،في محاولة لدراسة آليات ،خطط و برامج تنمية المناطق الجبلية التي اعتمدتها دولة النمسا ،فكان تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث ،تمثل في البداية نظرة عامة على دولة النمسا ،تشمل المنظور الجغرافي ،الديموغرافي الإجتماعي ،السياسي و الإقتصادي،ثم محاور العمل الكبرى في مجال تنمية المناطق الجبلية في النمسا ،على النحو التالي :

المبحث الأول/الجمهورية الفيدرالية النمساوية: نظرة عامة

المبحث الثاني/ الزراعة الجبلية:محور و آلية أساسية لتنمية المناطق الجبلية في النمسا.

المبحث الثالث/ الإدارة المستدامة للغابات الجبلية في النمسا:آلية تنموية بأبعاد مختلفة.

المبحث الرابع/ السياحة الجبلية:رهان تنموي للمناطق الجبلية في النمسا.

الفـــصل الـــأول:

تنمية المناطق الجبلية: دراسة في المفاهيم والأطر النظرية والمبادرات.

تمهيـــــــــد:

تعتـبر الجبـال منـاطق ذات أهميـة وطنيـة و إقليميـة و عالميـة كبـيرة جـدا،فهي مصـدر للعديـد مـن المـوارد الأوليـة مثـل " الأخشـاب و المعـادن " ،بالإضـافة إلى كونهـا حـزان عـالمي للميـاه الصـالحة للشـرب و الموجهـة للـري و الإسـتعمال المنـزلي ،كـذلك غناهـا بالمنـاظر الطبيعيـة وتنـوع المشـهد الثقـافي بهـا ،و التنـوع البيولوجي الذي تحتويه ،إضافة لكونها مصدر للأغذية الصحية ، وبيئة جذب سياحي متنميزة .

مـوازاة مـع كـل ميـزات الجبـال السـابق ذكرهـا ،فإنهـا تبقـى بيئـات بالغـة الهشاشـة وذات حساسـية كبـيرة جـدا لعديـد العوامـل الطبيعيـة أو لنشـاطات الإنسـان علـى حـد سـواء ،مثـل تغـير المنـاخ و الرياضـات الجبليـة مثـل التسـلق و التـزلج علـى الجليـد و ركـوب الـدراجات الجبليـة .....إلخ ،لأجـل هـذا كلـه أصـبحت الجبـال و نظمهـا الإيكولجيـة الهشـة،البالغة الحساسـية و التعقيـد ،مصـدر قلـق عـالمي في محاولـة لتحقيـق تنميتهـا الإقتصـادية و الإجتماعية ،في سياق الشمولية و الإستدامة البيئية.

لـذلك ،كـان مـن المفيـد جـدا و ذو أهميـة كبـيرة ،التطـرق لتعريـف الجبـل و المنـاطق الجبليـة ،علـى إخـتلاف التعـاريف المقدمـة في هـذا الشـأن ،مـع تبيـان المعـايير المعتمـدة في تحديـد المنـاطق الجبليـة عـن غيرهـا مـن المنـاطق الأخـرى ،إضـافة إلى تعريـف التنميـة و التنميـة الجبليـة ،في إطـار الشـمولية و الإسـتدامة ،كـذلك جملـة النظريـات ،الـتي يمكـن تبنيهـا كمنطلقـات في فهـم عمليـة التنميـة بشـكل عـام ،كمـا يمكـن في مـا بعـد ،فهـم آليـات و بـرامج و سياسـات التنميـة الجبليـة في النمسـا (بلـد الدراسـة) علـى ضـوء هـذه الأطـر النظريـة،دون إغفـال لأهميـة التنميـة الجبليـة ،في مجـال البحـث الأكـاديمي و السياسـات الوطنيـة والإقليميـة والدوليـة، ومـا نـتج عن هذه الأهمية من دراسات علمية و مبادرات.

الفصل الأول: تنمية المناطق الجبلية: دراسة في المفاهيم ،الأطر النظرية والمبادرات.

المبحث الأول: مفهوم التنمية الجبلية :دراسة في إطار الشمولية والإستدامة.

يعتبر مفهوم التنمية كغيره من المفاهيم في ميدان العلوم الإجتماعية ،مفهوما متطورا في سياقات زمنية مختلفة ،حسب اختلاف الرؤى الفكرية المعالجة للموضوع و اختلاف المدارس الفكرية و المنظمات المحلية والإقليمية و الدولية التي أسهمت في الموضوع حسب الأولويات.

من خلال تتبعنا لتطور هذا المفهوم يظهر لنا اتجاهان في طريقة فهم هذا التطور:

➢ **الإتجاه الأول:** يشير إلى فكرة التقدم و التطور التاريخي ،يعتبر التنمية ظاهرة قديمة قدم تاريخ المجتمعا،فهناك دائما دول متقدمة ودول متخلفة،والمفكرون الذين يتبنون هذا المفهوم يتتبعون نشأته وتطوره منذ ثورة العصر الحجري الحديث ،وبهذا الطرح فإن التنمية كانت موجودة دائما مع افتقارها لمصطلح التنمية **(01).**

➢ **الإتجاه الثاني:** هو تفسير دقيق لتاريخ الظاهرة ،يشير إلى رؤية مزدوجة تعتبر التنمية ضرورة علاجية تفرض أهميتها من الوعي بظاهرة التخلف،لكن رغم أن المنظور الإجتماعي للظاهرة كان موجودا دائما ،إلا أن مفهوم التنمية بالمعنى الدقيق للمصطلح يعتبر بناء حديث جدا **(02).**

مع ذلك فإن الطابع الحديث جدا لمفهوم التنمية ،لا يستبعد الحالات المعزولة من الإستخدام المبكر،إذ أنه في واقع الأمر في الترجمة الفرنسية كان عنوان المجلد الخامس من كتاب **"مبادئ الإقتصاد السياسي"** لمؤلفه **" غوستاف شوملر"** سنة 1908، هو **" نظريات التنمية الإقتصادية "**،لكن على وجه الإجمال في العالم الأنجلوساكسوني هذا المصطلح هو مبكر جدا بمعناه الإقتصادي ،فيما يتعلق بالإقتصاد الكلاسيكي فلا تظهر إلا بشكل متقطع في ثلاثينيات القرن العشرين و خاصة في عام 1934 بفضل كتاب **" جوزيف شومبيتر"** بعنوان إنجليزي " the theory of economic development" في حين أن الترجمة الفرنسية سنة 1935 ،إستخدمت مصطلح "evolution economique" أين نلحظ أنها استخدمت مصطلح التطور بدلا عن التنمية، كذلك يجب الإشارة إلى أن مصطلح التنمية تم الأخذ به في وقت مبكر من عام 1909،عندما أنشأ البرلمان البريطاني**"لجنة التنمية"** الهادفة إلى تعزيز التنمية الإقتصادية في المملكة المتحدة **(03).**

من ناحية أخرى ،إستخدم بعض المؤرخون في المملكة البريطانية مصطلح التنمية في وقت مبكر من عام 1920 ولكن مع محتوى مختلف،حيث اتبعوا تقليد بعض كتابات **" دومينيون "** التي استخدمت المصطلح في أربعينيات القرن 19 بمعنى أكثر تقييدا: إستغلال الموارد الطبيعية **(04).**

ظهر مصطلح التنمية الإقتصادية أول مرة في مؤشر " **بريثانيكا** " سنة 1959 ،كجزء من مقال عن بنك التنمية والتعمير،وكان في طبعة 1963 فقط كتقديم مقالة محددة حول المفهوم **(05).**

بشكل عام يرتبط القبول الحقيقي لمصطلح التنمية باللغتين الإنجليزية والفرنسية ارتباطا مباشرا بالتوعية بمشاكل التخلف،خاصة مع فترة الثورة الصناعية وما أفرزته من دول متقدمة ودول متخلفة، فهذا التطور وكما لاحظت " j.freyssint " قد بدأ منذ ثلاثة قرون في إنجلترا، في حين لم يتشارك جميع الباحثين نفس الفهم لتطور مفهوم التنمية ،وبالتالي مفهوم التنمية مرتبط بنظام ما بعد الحرب العالمية الثانية سنة 1950، واليوم فإن قوة الخطاب حول الظاهرة تعطي مفهوم التنمية مكانة مركزية في السياسات الوطنية و الدولية لكل من الدول المتقدمة و الدول النامية **(06).**

يقول " Philipe Norel " سنة 1986 " باسم التنمية يسمح بكل شيء،حتى لو كان يترجم إلى تضحية أجيال كاملة ".

يقول " G.Rist "سنة 1996 "التنمية هي جميع الأنشطة البشرية التي يتم الإضطلاع بها الآن باسم التطوير"**(07).**

إضافة إلى مساهمة "G.Rist"سنة 1996،التي وضعت صياغة للممارسات التي يمكن ملاحظتها في الشمال والجنوب والذي يعكس كل الجوانب الإيجابية و السلبية لعملية التنمية من خلال اقتراح " وصف الآليات المتعددة التي تحدد التغيير الإجتماعي في جميع المجتمعات المعاصرة ،وفقا لمنطق معين و إنشاء هياكل جديدة " حيث يقول **ريست:** " تتكون التنمية من مجموعة من الممارسات المتناقضة في بعض الأحيان، فلضمان إعادة الإنتاج/الإستنساخ/ الإجتماعي، يفرض تحويل و تدمير وبطريقة عامة للبيئة الطبيعية والعلاقات الإجتماعية، بهدف زيادة إنتاج السلع والخدمات الموجهة للتبادل" **(08).**

التنمية حسب "جيلبرث ريست G.Rist " تحتل مكانا خاصا في الأيديولوجية الطبيعية،لأنها تشير إلى تقليد يمتد على مدى التاريخ الطويل الأجل للغرب ،لذلك فالتنمية من هذا المنظور ليست فقط لا رجعة فيها ،لكنها عملية لا مفر منها ،كما هو التطور الطبيعي **(09).**

يصف "Lele" التنمية بأنها "عملية تغيير مستهدف، تتضمن أهدافا وموارد لتحقيق هذه الأهداف" **(10).**

تعريف البنك الدولي: البنك الدولي في تقريره سنة ،1991 يعرف التنمية كما يلي : " إن التحدي المتمثل في التنمية، يتطلب تحسين نوعية الحياة بوجه عام في البلدان الفقيرة في العالم، يشمل هذا زيادة في الدخل ،لكن هي تنطوي على المزيد ،فتشمل تعليما أفضل و مستويات أعلى من الصحة والتغذية وفقر أقل وبيئة أنظف ومزيد من المساواة في الفرص وحرية فردية أكبر وحياة ثقافية أكثر ثراء **(11).**

في قاموس التنمية : إقتصاد العالم الثالث، البيئة و المجتمع سنة 1990، فإنه ومع الأخذ بعين الإعتبار للآثار الكامنة وراء مصطلح التنمية، فإنه ينظر إليها على أنها عملية اقتصادية و اجتماعية تحتوي على مكونات مختلفة.

من حيث أن عملية التحسين الإقتصادية و الإجتماعية الناتجة عن زيادة الإنتاج و التوزيع العادل والأكثر عقلانية للمنافع ،واعتماد مبادئ السلوك الوطني والفردي الأكثر فائدة للنمو الإقتصادي و التغيرات المؤسسية والهيكلية العامة في المجتمع ،يؤدي إلى ارتفاع مستويات المعيشة من حيث الدخل و الغذاء وغيره من أشكال الإستهلاك والصحة والإسكان والتعليم والأفضل في جميع جوانب الحياة **(12)**.

تعريف" E.Montiel "من اليونيسكو: " التنمية لم تعد تعتبر مجرد سباق اقتصادي لا مثيل له بالنسبة للدول الأكثر ثراء كما كان ينظر لها في الماضي،لكن كتطبيق و تفعيل لإمكانيات المجتمعات النامية ،بالإضافة إلى شرط التوزيع العادل للثروة على المستويين الوطني والدولي

في الواقع من خلال هذا العمل المزدوج ،سيؤدي التطوير المتكامل إلى الحق في التعبير عن قيم الحضارات النابعة من التاريخ و المواقف الإجتماعية للمجتمعات الناشئة ،دون نسيان التبرعات الخصبة من المناطق الثقافية الأخرى ،و بعض أشكال الأصالة التي أصبحت اليوم من عوامل التنمية **(13)**.

تقرير اللجنة الجنوبية سنة 1990 ،في تعريف يشمل كل أبعاد التنمية: التنمية هي عملية تسمح للبشر بتطوير شخصيتهم و اكتساب الثقة بالنفس و قيادة حياة كريمة و مرضية إنها عملية تحرر الناس من الخوف ،من الحاجة والإستغلال ،تدفع بالقمع السياسي و الإقتصادي والإجتماعي ،فمن خلال التنمية يكتسب الإستقلال السياسي معناه الحقيقي ،يتم تقديمه كعملية نمو،حركة تجد مصدرها في المجتمع نفسه الذي يتطور.

يجب أن يتم تطوير الأمة على أساس مواردها الذاتية ،البشرية منها والمادية ،التي يجب أن تستغل استغلالا كاملا لتلبية الحاجات الخاصة للأمة ،يجب أن تكون التنمية جهدا للشعب ،من الشعب ،من أجل الشعب ،ومنه فالتنمية الحقيقية ترتكز على البشر**(14)**.

تعريف التنمية حسب تقرير التنمية في العالم لسنة 1991، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: " الهدف الرئيسي للتنمية البشرية هو توسيع نطاق الخيارات المتاحة للسكان، مما يجعل التنمية أكثر ديموقراطية وتشاركية ،يجب أن تشمل الخيارات فرص الوصول إلى الدخل ،العمالة ،التعليم،الرعاية الصحية ،بيئة نظيفة و آمنة ويجب أن يكون الفرد ممكنا من المشاركة الكاملة في القرارات المجتمعية و التمتع بالحريات الإنسانية و الإقتصادية والسياسية " **(15)**.

تعريف منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية (OCDE): " التنمية هي عملية متكاملة من الإستقرار السياسي والإقتصادي، الذي يجمع بين الحكم الراشد و مشاركة الناس والإستثمار في الموارد البشرية والثقة في قوى االسوق و الإهتمام بالبيئة و وجود قطاع خاص ديناميكي " **(16)**.

تعريف "فرانسوا بارثون François Partant" سنة 1993 : " التنمية هي عملية ذاتية ذاتية، تتمحور حول الذات للتطور العالمي الخاص بكل مجتمع " **(17)**.

ما نلاحظه هو أنه ،على الرغم من اختلاف المدارس الفكرية والمشارب المعرفية للباحثين في مفهوم التنمية ،وعلى اختلاف طابع المنظمات المساهمة في موضوع التنمية واختلاف أولوياتها،فإن الجميع يتفق على أن التنمية هي " **عملية** " ،حتى لو قاموا بتعزيزها من خلال عديد النعوت (متكاملة، داخلية، ذاتية، إنسانية، مستدامة، عالمية مستقلة.....إلخ).

تعريف "**فرونسوا بيروكس**" سنة 1961 : التنمية هي مزيج من التغيرات العقلية والاجتماعية للسكان تجعلهم قادرين على زيادة إنتاجيتهم الحقيقية بصورة تراكمية ومتواصلة،هنا نكون أمام حقيقتين أساسيتين:

- إنه بالإمكان تحقيق النمو دون أن يؤدي بالضرورة إلى التنمية (تقاسم غير متكافئ للثروة والإستيلاء على ثمار النمو من قبل النخبة على حساب باقي السكان).
- لايزال هناك ترابط قوي بين النمو والتنمية باعتبار أن التنمية هي مصدر للنمو وتتطلب التراكم الأولي .

ومنه فالتنمية هي عملية طويلة الأمد ،لها تأثيرات دائمة ،لا يمكن استيعاب فترة وجيزة من النمو الإقتصادي للتنمية أولمفهوم التنمية ،لذلك وجب عدم الخلط بين النمو و التنمية لأن هذه الأخيرة ،تشمل الإضطرابات الكبرى (القيم الإجتماعية،الأعراف،البيئة الإقتصادية والإجتماعية.....إلخ ،من عملية النمو الإقتصادي البسيطة.

التنمية بطبيعتها ظاهرة نوعية للتحول المجتمعي، تشمل (الصحة،التعليم،الحريات المدنية والسياسية.....) في حين أن النمو هو مجرد ظاهرة كمية لتراكم الثروة **(18)**.

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): " التنمية هي عملية توسيع نطاق الفرص المتاحة للبشر" و يضع أربعة معايير لقياس مستوى التنمية في بلد ما وهي:

- **الإنتاجية:** تؤدي إلى عملية التراكم.
- **العدالة الإجتماعية:** تقاسم الثروات لصالح الجميع.
- **الإستدامة:** البعد الطويل للتنمية،مع حقوق وقدرة الأجيال القادمة على تلبية وتحقيق احتياجاتها.

➢ **التنمية الذاتية:** عملية ذاتية ،مصدرها السكان أنفسهم وليست نتاج مساعدات خارجية **(19).**

لقد أدت التنمية الشاملة للبشرية على مدى عقود طويلة ماضية ،إلى الحروب وعدم الإستقرار السياسي والإجتماعي والإقتصادي ،إضافة إلى تغيرات في المناخ وإلى الكوارث الطبيعية على نحو متزايد بسبب التأثير السلبي للبشر على البيئة ،مما يعرض بقاء الأرض والأجيال المستقبلية للخطر ،هذا ما دفع إلى إحداث تغيرات كبيرة في السلوك ،تهدف إلى إدارة أكثر عقلانية و كفاءة لجميع الموارد التي ستسمح بضغط و تأثير بيئي أقل.

إن مثل هذا السلوك المسؤول يضمن استغلال الموارد على المدى الطويل ،دون تعريض الأجيال المستقبلية للخطر**(20).**

هنا نكون أمام مفهوم جديد للتنمية ،كان نتاج شمولية الرؤية و الإدراك العقلاني لحقيقة استغلال الموارد المتاحة تحقيقا لاحتياجات الناس في الحاضر دون نسيان حق الأجيال المستقبلية ،دون إغفال البعد البيئي للتنمية ،إنه مفهوم " **التنمية المستدامة** ".

هناك عنصرين/مصطلحين مهمين في مفهوم التنمية المستدامة وهما "**التنمية**"و" **الإستدامة** "سبقا إنشاء المفهوم نفسه ويمكن أن تكون التنمية و الإستدامة في وضع مماثل ،حيث يمكن أن يكون لكل منهما آثار عكسية محتملة ،فيؤكد " **الإقتصاديون الكلاسيكيون الجدد** " أنه لا يوجد تناقض بين التنمية والإستدامة **(21).**

يعني مصطلح الإستدامة حرفيا " القدرة على الحفاظ على بعض الكيانات أو النتائج بمرور الوقت و تنفيذ الأنشطة التي لا تستنزف تلك الموارد التي تعتمد عليها تلك القدرات و هذا المعنى يمكن وصفه بشكل مشابه لجميع البشر" **.(22)**

تطور مفهوم التنمية المستدامة في السبعينات وخاصة في الثمانينات من القرن الماضي ،هذا المفهوم الذي يعتمد على مفهوم التنمية الإجتماعية والإقتصادية بما يتماشى مع القيود البيئية ،ومفهوم الإحتياجات (إعادة توزيع الموارد لضمان جودة الحياة للجميع) ،ومفهوم الأجيال المستقبلية (إمكانية استخدام الموارد على المدى الطويل لضمان جودة الحياة اللازمة للأجيال القادمة).

إن جوهر مفهوم التنمية المستدامة ،مستمد من مفهوم الحد الأدنى الثلاثي ،الذي يعني التوازن بين الركائز الثلاث للإستدامة :

➢ **الإستدامة البيئية:** التي تركز على الحفاظ على جودة البيئة الضرورية للقيام بالأنشطة الإقتصادية و نوعية حياة الناس.

➢ **الإستدامة الإجتماعية:** التي تسعى لضمان حقوق الناس و المساواة والحفاظ على الهوية الثقافية و احترام التنوع الثقافي و العرقي و الدين.

➢ **الإستدامة الإقتصادية**: اللازمة للحفاظ على رأس المال الطبيعي والإجتماعي و البشري ،اللازم لمستويات الدخل والمعيشة.

ومنه فالتنمية المستدامة يتم تحقيقها من خلال تحقيق التوازن بين جميع هذه الركائز **(23)**.

بغض النظرعن النظريات الكلاسيكية للتنمية ،التي كانت تربط مفهومها بمفهوم النمو الإقتصادي ،فإن العديد من نظريات التنمية النيولبيرالية والحديثة تعتبر التنمية " عملية يهدف ناتجها إلى تحسين نوعية الحياة و زيادة القدرة الذاتية للإقتصاديات الأكثر تعقيدا من الناحية الفنية وتعتمد على التكامل العالمي".

الغرض الأساسي من هذه العملية هو خلق بيئة محفزة يستمتع بها ناس لديهم حياة طويلة و صحية وخلاقة **(24)**.

يعرف " Thomas" التنمية سنة 2004 على أنها تنطوي على التغييرات الإيجابية التي مر بها المجتمع عبر التاريخ و مازالت تعتبر خبرات **(25)**.

يمكن الأخذ بتعريف عام للتنمية المستدامة وهو أنها " عملية تنفيذ كل الأنشطة من حيث الحجم والتغييرات ،دون أن يؤدي ذلك إلى تدمير الذات ولكن بشكل يسمح بالتكرار و التجديد على المدى الطويل مع ضرورة احترام الحدود البيئية والحاجة إلى تكييف الأنشطة البشرية ،فالإستدامة الإيكولوجية هي إطار أساسي للنظر في الإستدامة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية،وهي في نفس الوقت موضوع جدل في مفهوم التنمية المستدامة **(26)**.

في القرن الثامن عشر ،أوضح المنظرون الإقتصاديون مثل "**آدم سميث** " وفي القرن التاسع عشر"**كارل ماركس** " والإقتصاديون الكلاسيكيون مثل " **مالثوس** "و " **ريكاردو** "قضايا التنمية وتحدثوا عن بعض قضايا التنمية المستدامة،في حين أكدت النظرية الإقتصادية الكلاسيكية الحديثة (الكلاسيكيون الجدد) ،على أهمية الهواء النقي و الماء والموارد المتجددة ،كذلك الحاجة إلى تدخل الحكومة في حالة العوامل الخارجية و السلع العامة **(27)**.

أول ما ظهر مصطلح التنمية المستدامة ،قدم في مجال "**الغابات**" دون المساس بالقدرة على التجديد البيولوجي لها،لكن سرعان ما امتد وتوسع مفهوم التنمية المستدامة من مجرد منظور إيكولوجي ،ليشمل الجوانب الإجتماعية والإقتصادية ،بعد أن اتضح جليا أن التصور القائم على فكرة النمو الإقتصادي حتى السبعينات ،وأن النزعة الإستهلاكية و النمو الإقتصادي قد فرضا ضغوطا على البيئة مع تبعات عدم ملائمة المساحة المعيشية و الفقر والمرض والتلوث و استغلال الموارد الطبيعية ،خاصة مخزون المواد الخام و الوقود الأحفوري ،هذا كله فرض ضرورة مناقشة احتياجات الأجيال المقبلة ،مما أوجب ضرورة الإستخدام الرشيد و الطويل الأجل للموارد الطبيعية المحدودة **(28)**.

يمكن القول أن التنمية المستدامة هي "عملية هادفة إلى إحقاق التنمية البشرية ،من خلال استغلال الموارد المتاحة بما يخدم حياة الناس في أبعادها المختلفة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية.

هـذه العملية في تنفيذها ،تكـون دون إغفال للقيود الإيكولوجية و البيئية ،مراعاة لضرورة الإستغلال الرشيد و الطـويل الأجل بما يضمن حقوق الأجيال المقبلة ".

ينقسـم تـاريخ مفهـوم التنميـة المسـتدامة إلى ثـلاث فـترات ،حيـث تغطـي الفـترة الأولى فـترة النظريـات الإقتصادية ،أين أدرك بعض المنظرون مثل " **آدم سميث و ماركس و مالثوس و ريكاردو و ميل** "،حدود التنمية والمتطلبات البيئية ،ومن خلال أنشطة " **النـادي الرومـاني** "التي حذرت من الآثـار السلبية للتنمية الإقتصـادية ،إلى " **مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني بالبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم سنة 1972** "، هذا المؤتمر كان بمثابة مقدمة لمفهوم التنمية المستدامة ،على الرغم من أنه لم يربط المشاكل البيئية بالتنمية بشكل كامل ،إلا أنه أكد على الحاجة إلى تغييرات في سياسات التنمية الإقتصادية ،وتم الإعلان عن ضرورة خلق التوازن بين التنمية الإقتصادية والبيئية ،أين تم وضع 28 مبدأ للحفاظ على البيئة والحد من الفقر و الخروج ب 109 من التوصيات الإجتماعية والإقتصادية و السياسية والتعليمية للإدارة البيئية الجيدة **(29)**.

أولا: لمحة تاريخية عن تطور مفهوم التنمية المستدامة من سنة 1987 إلى 2015

تعريـف اللجنـة الدوليـة للبيئـة والتنميـة (WCED) سـنة 1987: " التنميـة المسـتدامة هـي تطـوير يلـبي احتياجات الحاضر دون المساس دون بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة ".

تعريـف "PEARCE" وآخـرون سـنة 1989 : " تتضـمن التنميـة المسـتدامة، نظامـا إجتماعيـا و اقتصـاديا يضـمن اسـتدامة الأهـداف في شـكل تحقيـق دخـل حقيقـي وتحسـين المعـايير التعليميـة والرعايـة الصـحية و نوعية الحياة بشكل عام ".

تعريـف "Harwood" سـنة 1990: " التنميـة المسـتدامة هـي نظـام تطـوير غـير محـدود، حيـث تركـز التنميـة علـى تحقيـق فوائـد أكـبر للبشـر واسـتخدام أكثـر كفـاءة للمـوارد، بـالتوازن مـع البيئـة المطلوبـة لجميـع البشـر و جميع الأنواع الأخرى ".

تعريف" Lele "سنة 1991:" التنمية المستدامة هي عملية تغيير مستهدفة ،يمكن تكرارها إلى الأبد ".

تعريـف "Meadows"سـنة 1998 : " التنميـة المسـتدامة هـي بنـاء اجتمـاعي ،مسـتمد مـن التطـور طويـل الأجـل لنظـام شـديد التعقيـد ،حيـث تم دمـج السـكان والتنميـة الإقتصـادية في الـنظم الإيكولوجيـة والعمليـات الكيميائية للأرض ".

تعريـف" VAN-DER-MERWE" سـنة 1999 :"التنميـة المسـتدامة هـي برنـامج يغـير عمليـة التنميـة الإقتصادية لضمان جودة الحياة الأساسية و حماية النظم الإيكولوجية في نفس الوقت ".

تعريف "Sterling" سنة 2010: " التنمية المستدامة ،هي عملية التوفيق بين الإقتصاد والبيئة على طريق جديد للتنمية، من شأنه أن يمكن من التنمية المستدامة الطويلة الأجل للبشرية "**(30)**.

تعريف"Marinet" وآخرون سنة 2012 :" تتيح التنمية المستدامة إمكانية التفاعل غير المحدود بين المجتمع والنظم الإيكولوجية وغيرها من النظم الحية دون إفقار الموارد الرئيسية ".

تعريف" DURAN" و آخرون سنة 2015: " التنمية المستدامة هي التنمية التي تحمي البيئة لأن البيئة المستدامة تمكن من التنمية المستدامة " **(31)**.

التنمية ،هي مفهوم متعدد الأبعاد بطبيعته، يمكن أن يحدث تطويرالنظم المعقدة (النظم الإجتماعية والإقتصادية.....إلخ)، لكن تطوير جزء واحد من النظام سيكون ضار بتطوير أجزاء أخرى، مما يؤدي إلى تضارب الأهداف و المفاضلات وبالتالي فإن تعزيز التنمية هو ممارسة شاملة **(32)**.

إن الإجتماعات السنوية لعام 1997 لمجلس محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، قد أثرت الحاجة إلى الإدماج،إلى الإعتراف، أن الكثير من البلدان النامية لم تحصل على مساعدة كافية في عملية التنمية ، بالتالي خطر خسارة الحرب ضد الفقر.

في سنة 1998 أخذت هذه الفكرة مكانتها أكثر فأكثر، من خلال إثارة الحاجة إلى الموازنة بوضوح بين الإهتمام بسياسة الإقتصاد الكلي و النمو، مع الإهتمام المتساوي بالحد من الفقر وزيادة الإهتمام بالمؤسسات وفي يناير 1999 حيث تم اقتراح إطار عمل شامل للتنمية "CDE" للعمل بطريقة متكاملة.

ومنه **فالتنمية الشاملة**: هي عملية هادفة إلى تعزيز الإدماج من خلال المشاورات الوطنية ،لبناء توافق في الآراء بشأن الأولويات،وإقامة شراكة أكثر إستراتيجية بين جميع الجهات الفاعلة بناءا على استراتيجية إنمائية شاملة ،و يستند إطار التنمية الشاملة إلى أربعة مبادئ هي: الرؤية شمولية طويلة الأمد،تعزيز ملكية البلد لأهداف و إجراءات التنمية،شراكة إستراتيجية أكبر بين أصحاب المصلحة والمساءلة عن نتائج التنمية **(33)**.

لما سبق،فالتنمية في إطار الشمولية تعني :"التركيز على جميع جوانب حياة الأفراد، فهي عملية مجتمعية تهدف إلى خلق مجموعة من التحولات الهيكلية ،وذلك بتوجيه جهود الأفراد الواعية وتسخيرها من خلال تحفيز الطاقة الإنتاجية والإبداعية لديهم ،وجعلهم قادرين على استحداث الفعل الإبداعي و كسر هاجس الخوف من التجديد في نفوسهم ،ودفعهم إلى رفض التمسك والتموقع السلبي حول كل ما هو قديم ،فهي عملية تركيز على جميع مواطن الضعف في مجتمع ما ،مع مساهمة كل القوى الفاعلة في عملية التنمية مجتمعة في تحقيق هذه الأبعاد ،تقوية نقـــاط

الضعف و تحفيز الطاقات الكامنة لدى الأفراد ".

يتحدد مفهوم التنمية من خلال جملة التعريفات المختلفة التي تناولت الموضوع ،هذا المفهوم الذي يجتمع مع مفاهيم أخرى مثل " **النمو الإقتصادي** "و" **التطور**"و"**تلبية الحاجات الأساسية** "و"**الحوكمة** " فكل مفهوم من هذه المفاهيم مرتبط بتغير الأبعاد التي تحكمه و لمفهوم التنمية أبعاد مختلفة نذكرها كالآتي:

➢ **البعد الإقتصادي لمفهوم التنمية** : لطالما ارتبط مفهوم التنمية بالإقتصاد و القدرة على الإنتاج و توفير السلع، بل كان مرادفا للنمو الإقتصادي، قائما على الإقتصاد و الإنتاجية و التقنية.

➢ **البعد الإجتماعي والثقافي لمفهوم التنمية**: في نهاية الستينات، تم إدراك أوجه القصور في نماذج التنمية القائمة على الإقتصاد والإنتاجية ،أين تأكدت ضرورة الإهتمام بالإحتياجات والتطلعات الإنسانية والإجتماعية الحقيقية،كالحق في التعبير عن القيم الثقافية للحضارات الناشئة و الإعتزاز بالهوية والتاريخ .

➢ **البعد السياسي لمفهوم التنمية**: إنطلاقا من فكرة أن التنمية تنطوي على سياسة منهجية متماسكة للدولة، بهدف تعزيز التقدم الإقتصادي والإجتماعي للشعب ،يصبح من الواضح أن محتوى المفهوم لا يمكن أن ينفصل عن الآثار الناتجة عن تدخل الحكومة في عملية التنمية و تأثير الأهداف السياسية على السلوك الإقتصادي للدول،إضافة إلى صعوبة الفصل بين مفهوم التنمية السياسية والإقتصادية المتداخلان بشدة في أي منظور للتنمية سواء كان محلي أو إقليمي أو عالمي **(34)**.

➢ **البعد الشامل والمستديم للتنمية**: وهو تطور في مفهوم التنمية يأخذ في الإعتبار المنظورات طويلة الأجل للنظام الإجتماعي والإقتصادي ،لضمان أن لا تكون التحسينات التي تحدث على المدى القصير ضارة بالوضع المستقبلي للنظام ككل أو لإمكانيات تطويره ،أي أن التنمية ستكون مستدامة في الأسباب البيئية و الإجتماعية والمالية و غيرها **(35)**.

➢ **البعد المؤسسي والقانوني**: باعتبار نموذج التنمية هو طريقة لتحسين الواقع ،إستنادا إلى مجموعة مقننة من الخطط والإستراتيجيات و الأنشطة والممارسات العملية ،و رؤية تتعلق بآداء مؤسسا تي ،و تطور نظام إجتماعي-إقتصادي.

➢ **البعد الإيكولوجي و البيئي للتنمية**: في مؤتمر " **ريو دي جا نيرو**" سنة 1992 ،بالضبط في الفصل الثالث عشرChapter13، تم إدراج - ولأول مرة - البعد الإيكولوجي والبيئي للتنمية بعنوان: " Sustainable mountain development: Managing fragile ecosystems" أين أصبح هذا البعد يشكل تحديا أمام كل استراتيجيات التنمية المستدامة ،على المستوى المحلي و الإقليمي و الدولي فهشاشة النظم الإيكولوجية و البيئية، يفرض تحديا بضرورة مراعاة كل سياسات واستراتيجيات التنمية لهذه النظم بما

يضمن الحفاظ عليها ويضمن تجددها على المدى الطويل ،خاصة في ما تعلق بتنمية المناطق الجبلية ، نظرا لهشاشة النظم البيئية والإيكولوجية للجبال.

ثانيا: مفهوم الجبل :

إن مصطلح " **الجبل** "معروف ،عادة ما يشير إلى مناطق عالية الإرتفاع مع تعداد سكاني متناثر وطبيعة محفوظة لكن هذا لا ينفي صعوبة محاولة إجراء تعريف دقيق وعالمي موحد للجبال دون الغوص في الكثير من الأسئلة المفتوحة لذلك وجب أن نلاحظ أولا أن هناك فرق بين مصطلحي "**الجبال**" و" **المناطق الجبلية** ".

الجبال تمثل في الأساس مناطق محددة جغرافيا ،في حين أن المناطق الجبلية هي عبارة عن مجموع أصغر الوحدات الإدارية التي تشمل الجبال (البلديات الجبلية) ،إذ يمكن القول أحيانا أن البلدية جبلية كليا أو جزئيا **(36)**.

إن المعيار الرئيسي المستخدم في ترسيم الجبال ،هو الإرتفاع فوق مستوى سطح البحر ويختلف الحد الأدنى بين دولة و أخرى حتى داخل القارة الواحدة بشكل كبير ،فإذا اعتمدنا قارة أوروبا مثالا،نلاحظ الإختلاف بين دول القارة باعتماد هذا المعيار،إذ تحدد " **إيرلندا** " مثلا جبالها عند ارتفاع 200 متر،بينما " **جمهورية التشيك** " تحدد جبالها عند ارتفاع 700 متر،بينما في " **صربيا** "كانت 500 متر سنة 2002 وأصبحت بعد مشروع التنمية المستدامة للمناطق الجبلية (معهد الهندسة المعمارية و التخطيط الحضري و المكاني لصربيا) 600 متر**(37)**.

الجدول رقم 01، يوضح ترسيم الجبال في أوروبا، باعتماد طريقة المعيار الواحد وهو معيار " الإرتفاع فوق سطح البحر":

Table 1 :Delineation criterion in the one –criterion method

Country	Minimum elevation(m)
Ireland	200
United kindom	240
Belgium	300
Bulgaria	420
Serbia	500/600
Norway	600
Albania	650
Croatia	650
Czech Republic	700

Source : Marijana Pantic, « Delineation of Mountains and Mountain Areas in Europe-A Planning Approach ». January 2015,p 45.

لكن في طريقة المعايير المتعددة (the Multiple-criteria Method) لترسيم الجبال ،يتم اعتماد الإرتفاع معيارا رئيسيا لكنه ليس الوحيد ،فيتم اعتماد المعايير الأخرى كمعايير إضافية مثل الإنحدار ومدى الإرتفاع والصعوبات الناجمة عن المناخ و مجموعاتها المتبادلة ،وهي المعايير الأكثر شيوعا ، حسب ما يوضحه الجدول رقم 02:

Table 2 : Delineation criteria in the multiple-criteria method

Country	Minimum Elevation	Additional criteria
Austria	700m	also above 500m if slope >20 %
Bulgaria	600m	also altitudinal difference /Km² >200m or Slope >12°
Cyprus	800m	also above 500m if average slope >15%
France	700m(generally) 600m(Vosges) 800m(Mediterranean)	slope >20% Over >80% of aerea
Germany	700m	climate difficulties
Greece	800m	also 600m if slope >16% Bellow 600m if slope >20%
Hungary	600m	also above 400m if avzrage slope>10% Or average slope > 20%
Italy	600m	altitudinal difference >600m
Poland	350m	or >12° for Agricultural land a municipality
Portugal	700m (north of the Tejo river) 800m(south of the Tejo river)	slope >25%.
Romania	600m	also on slope > 20°
Slovakia	600m	above 500m on slope >7° Or average slope >12°
Slovinia	700m	also above 500 m if more than half The farmland is on slopes of >15% or slope >20%
Spain	1000m	slope >20% m elevation gain400m.

Source : Marijana Pantic, « Delineation of Mountains and Mountain Areas in Europe-A Planning Approach ». January 2015,p 45.

على عكس الترسيمات الوطنية المتنوعة ،قام المركز العالمي لرصد الحفظ ،التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ،بقيادة "Kapos,Rhind,Edwards,price&Ravilious(2000)"،بتطوير أكثر تفصيلا وأول تعيين حول العالم على أساس قاعدة بيانات هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية ،أين تم إنشاء قاعدة بيانات سنة 1996 عن طريق تعيين الإرتفاع و المنحدرات لكل كيلومتر مربع ،و تسمى أيضا بـ" **نموذج الإرتفاع الرقمي** "(DEM) لكامل سطح الأرض ،وبالنسبة للإرتفاعات المنخفضة بين 300 و 999 متر إستخدموا معيارا إضافيا وهو " **مدى الإرتفاع المحلي**" (LER) ضمن دائرة نصف قطرها 3 أو 7 كيلو متر **(38)**.

بالإضافة إلى مؤشر " تباين درجات الحرارة " الذي اعتمدته المجموعة الأوروبية ،واستند القرار إلى حقيقة أن بعض الجبال الأوروبية (على سبيل المثال في الجزر البريطانية و شبه الجزيرة الأيبيرية و الدول الإسكندنافية)، تمتد على مستوى سطح البحر وتتشابه الظروف المناخية الساحلية في الشمال مع تلك الموجودة في المناطق المرتفعة في الجنوب **(39)**.

لكن بما أن هذه المعايير كانت خاصة بتحديد الجبال فقط ،فإنها لم تكن قابلة للتطبيق في عملية جمع البيانات وتحليلها و صياغة السياسات ،فكان من الضروري تعديل المتطلبات الإدارية (حدود البلديات والمناطق) لتحديد المناطق الجبلية ،لذلك كانت الخطوات التالية هي اتخاذ قرار بشأن نسبة كافية من الجبال في بلدية ما من أجل تسميتها " **منطقة جبلية** "

مع إدراك وجود أجزاء صغيرة من الأراضي غير الجبلية في وسط الجبال ،فقد اتخذت المفوضية الأوروبية قرارا بتضمين هذه المناطق غير الجبلية في المناطق الجبلية ،إذا كانت مساحتها الأولية أقل من 05 كيلومتر مربع ،ثم استبعد هذا المعيار لتعتبر البلديات التي تكون أكثر من خمسين في المائة 50% من مساحتها جبالا جزءا من المناطق الجبلية **(40)**.

تبقى المعايير المعتمدة متعددة ومختلفة بين دولة وأخرى ،على سبيل المثال في المناطق الإيطالية – لومباردي Lombardy ،تم توسيع نطاق إختيار بلديات المناطق الجبلية من المعايير الطوبوغرافية إلى المعايير الإجتماعية والإقتصادية **(41)**.

تم وضع التعريف الأكثر استخداما للجبال من قبل" **المركز العالمي لرصد الحفظ** " التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ،وهي تقسم المناطق الجبلية إلى سبعة فئات بناءا على الإرتفاع و المنحدر و التدرجات البيئية الناتجة:

- **الفئة الأولى**: الإرتفاع 4500 متر.
- **الفئة الثانية**: 3500–5000 متر.

➢**الفئة الثالثة:** 2500-3500 متر.

➢**الفئة الرابعة:** 1500-2500 متر والمنحدر 2°.

➢**الفئة الخامسة:** 100-1000 متر و المنحدر 5° أو مدى الارتفاع المحلي 07 كلم نصف قطر 300 متر.

➢**الفئة السادسة** : 300-1000 متر ،مدى الإرتفاع المحلي 07 كلم نصف قطر 300 متر ،أحواض وهضاب داخلية معزولة.

➢**الفئة السابعة:** منطقة تقل مساحتها عن 25 كيلومتر مربع و تحيط بها الجبال و لكنها لاتفي بأي من المعايير من 01 إلى 06 **(42)** .

ثالثا: خصائص النظم الإيكولوجية للجبال:

في هذه الورقة سوف نستعرض الخصائص الجوهرية للجبال – خصائص النظم الإيكولوجية للجبال – والخدمات التي تقدمها هذه النظم ،بالإضافة إلى المخاطر و التهديدات في المناطق الجبلية و تأثير التغير المناخي على المناطق الجبلية.

1/ الخصائص الجوهرية للمناطق الجبلية يمكن عرضها كما يلي:

➢ **السلاسل الجبلية تتجاوز الحدود السياسية:** في أوروبا مثلا ،تغطي السلاسل الجبلية ست وثلاثون في المائة (36%) من مساحة أوروبا، فيتم مشاركة كل من جبال**"الألب"** و **"الكاربات"** بين سبع (07) بلدان ،مما يبرر الحاجة إلى البحث وإقرار السياسات التي تتجاوز الحدود السياسية للدول،بالإضافة إلى كون المناطق الجبلية هي مناطق شديدة التأثير والتأثر بالمناطق المنخفضة .

➢ **الجبال هي جزء من التراث الثقافي:** تعتبر الجبال و مظاهرها الثقافية التي تطورت عبر قرون طويلة من التفاعلات بين البشر و النظم الإيكولوجية ،جزء من التراث البشري المشترك- مثال: جبال أوروبا- ومنه فإنها ضرورية ليس فقط بالنسبة للهوية و إنما أيضا لأكثر من 150 مليون شخص يزورون الجبال سنويا ،نظرا للفرص الترفيهية والثقافية التي تقدمها الجبال ،إضافة إلى مساهمتها في أمن و صحة سكان الجبال و غير الجبال.

➢ **الجبال هي أبراج للمياه:** على سبيل المثال تغطي جبال الألب عشرة في المائة (10%) فقط من حوض نهر **"الدانوب"** ،لكنها تساهم بنسبة خمس و عشرون في المائة(25%) من مياهه ،نهر**"الراين"** تبلغ النسبة بين خمس عشرة و أربع و ثلاثون في المائة(34/15%) ،إضافة لذلك توفر الجبال نسبة كبيرة من الطاقة الكهرومائية و هي مصدر نظيف ومتجدد للطاقة.

➢ **الجبال هي مناطق للتنوع البيولوجي:** فمثلا النظم الإيكولوجية تستضيف عشرين في المائة(20%) ،من أنواع الحياة البيولوجية " **الأوعية الدموية الأصلية**" و هي ملاجئ للعديد من الأنواع المستوطنة ،إضافة لذلك تقع نصف الأراضي الزراعية ذات القيمة الطبيعية العالية – أوروبا مثلا– في المناطق الجبلية.

➢ **البشر يحتاجون الجبال و الجبال تحتاج البشر:** إذ أن التخلي عن الأرض هو إحدى أهم أعراض التوجه السلبي طويل المدى ،حيث منذ منتصف القرن العشرين قلل التقدم التكنولوجي والعولمة من الحاجة إلى العمالة في الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى الإنخفاض الكبير في معدلات المواليد في المناطق الجبلية إلى جانب زيادة الهجرة الخارجية بسبب إنخفاض الفرص الإقتصادية، هذا ما أدى إلى تفاقم تحديات التنمية الإقتصادية و تنفيذ الرؤى الموجهة لهذه المناطق.

➢ **الجبال حراس التغيير** : ترتبط المناطق الجبلية ارتباطا وثيقا بالمناطق المحيطة بها ،وتشهد تغييرات اقتصادية و ديموغرافية ،كل هذا سيؤثر على العلاقات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية ،إضافة لذلك سيؤثر تغير المناخ في المستقبل على المناطق الجبلية و على أنظمة درجات الحرارة و هطول الأمطار و الإشعاع والرطوبة النسبية ،هذا ما يؤثر على الغطاء الثلجي و التراجع الجليدي و التربة ويكون سببا في الأخطار والكوارث الطبيعية .

كل هذه التغيرات المتوقعة سوف تحدث في المناطق الجبلية و تؤثر في المناطق المنخفضة المجاورة و تتحدى قدرتها على التكيف **(43).**

➢ **إقتصادات الجبال متنوعة وتوفر الموارد لإقتصادات المناطق الأوسع:** إقتصادات الجبال ليست مستقلة عن إقتصادات المناطق المنخفضة المحيطة بها ،من حيث كونها مصدرا للموارد الخام الأولية لمختلف الصناعات ،إضافة لكونها وعاء سياحي كبير جدا ،واحتضانها أنشطة التصنيع لتوفرها على الطاقة و المواد الخام .

➢ **الجبال أماكن قابلة للحياة و حيوية للعيش و العمل:** الجبال مهمة جدا لصحة العالم ،لذلك تمثل التنمية المستدامة للجبال إستجابة أساسية للضغوط البيئية و الإجتماعية ،فهي تحوي من الموارد الطبيعية ما يجعلها أماكن قابلة للحياة والعمل ،باعتماد استراتيجيات فاعلة للنهوض بالمناطق الجبلية (البنى التحتية لتكنولوجيات المعلومات والإتصال ،النقل الصحة والتعليم.....إلخ **(44).**

تغطي الجبال ما يقرب من ربع مساحة العالم ،وهي موطن لحوالي اثني عشر في المائة(12%) من سكان العالم ،يمكن العثور عليها في كل قارة وفي كل دولة ،تشمل سلاسل رائعة مثل " **الهملايا و الأنديز والألب** "،و تتميز بالتنوع العالمي الهائل ،من الغابات الإستوائية المطيرة إلى الجليد الدائم والثلوج إضافة لذلك فهي أنشطة بيئية معقدة و هشة و ذات تضاريس ملحوظة و ظروف مناخية متباينة للغاية وعمليات رأسية ،وهي أبراج للمياه في العالم فهي توفر المياه العذبة لنصف سكان العالم ،للإستخدام المنزلي والري و الصناعة والطاقة الكهرومائية.

الجبال كذلك ،هي مخازن للتنوع البيولوجي العالمي ،وهي بيئات عالية الخطورة إذ تهدد الإنهيارات الجليدية والأرضية والإنفجارات البركانية و الزلازل الحياة في المناطق الجبلية والمناطق المحيطة بها، في حين أن التربة الهشة والغطاء النباتي يجعل المناطق الجبلية عرضة للتدهور البيئي **(45)**.

الجبال لها دور مهم جدا في التأثير على المناخ المحلي و الإقليمي والعالمي ،من خلال اعتراض الدوران العالمي للهواء فيكون لها تأثير حاسم على أنماط الرياح و هطول الأمطار و الحرارة ،و تختلف المناخات الجبلية اختلافا كبيرا من سنة لأخرى و من موسم لآخر ومن ارتفاعات مختلفة لأخرى و على المنحدرات ذات التعرضات المختلفة **(46)**.

2/ الخدمات التي تقدمها النظم الإيكولوجية للجبال :

تقدم النظم الإيكولوجية للجبال خدمات عديدة،من حيث كونها تلعب دورا حاسما في جمع وتخزين أكثرعناصر التنمية أهمية والمهددة للحياة على الأرض وهي " **المياه العذبة** "،فالأنهار الجبلية هي روابط حية " **شرايين حياة**" تربط المجتمعات والمناطق الجبلية بالأراضي المنخفضة المحيطة بها و توفر المياه للري وإنتاج الغذاء والإستخدام المنزلي.

تساهم الجبال في المناطق الرطبة بنسبة ستين في المائة (60%) ،من إجمالي الجريان السطحي و ترتفع إلى خمس و تسعين في المائة (95%) في المناطق القاحلة و شبه القاحلة .

تستضيف الجبال ربع التنوع البيولوجي العالمي،وغالبا ما تكون ثمينة بالأنواع المستوطنة التي لا توجد في مكان آخر.

معظم المحاصيل الزراعية الغذائية الرئيسية في العالم ،مثل القمح والذرة و البطاطس وجزء كبير من الثروة الحيوانية الأليفة نشأت في المناطق الجبلية.

توفر الغابات الجبلية السلع والخدمات البيئية الأساسية مثل الأخشاب و حطب الوقود و تخزين الكربون و المنتجات الحرجية غير الخشبية ، كما أنها تضمن جودة مياه عالية و تضمن تخزينها وتوفيرها **(47)**.

الغطاء الأرضي المتنوع وأنظمة الجذور المتقدمة للغابة، تعمل على تثبيت المنحدرات الحادة و حماية التربة من التآكل تعتبر الجبال مصدر رئيسي للطاقة المتجددة ، توفر التدرجات المرتفعة و التعرض لدوران الهواء والإشعاع الشمسي العالي الطاقة الشمسية و طاقة الرياح.

تقدم المناطق الجبلية والمجتمعات الجبلية مجموعة واسعة من المنتجات عالية الجودة مثل الأغذية العضوية والحرف اليدوية و الأعشاب و النباتات الطبية، تعتبر مصدر إمداد بالمواد الخام كالخشب والمعادن.

تعتبر مصدر إمداد و إشعاع ثقافي وتراثي كبير جدا،باعتبارها كانت دائما ملجأ للشعوب الأصلية والأقليات العرقية،إذ أن الحاجة إلى تكيف هذه الشعوب مع النظم الإيكولوجية شديدة التميز والهشة و غير المضيافة خلقت مجموعة كبيرة من الخبرات و المعارف المحلية و العادات والتقاليد و الممارسات الفريدة التي تسهم بشكل كبير في التنوع والثراء العرقي والثقافي واللغوي والديني العالمي،هذا ما جعلها مركز جذب سياحي بأكثر من 50 مليون سائح سنويا **(48)**.

رغم كل هذه الخدمات التي تقدمها النظم الإيكولوجية للجبال، لكن هذه الأخيرة تتأثر بشكل كبير بالعمليات الطبيعية المدمرة و تتسبب الصفائح " **التكتونية** " المتغيرة في حدوث الزلازل و الإنفجارات البركانية و تؤدي الأمطار الغزيرة والثلوج على المنحدرات الشديدة إلى حدوث الإنهيارات الأرضية والثلجية وتدفقات الحطام و الطين والفيضانات، مما يشكل خطورة كبيرة ليس على المجتمعات الجبلية فقط و لكن على ملايين البشر الذين يسكنون المناطق المنخفضة المحيطة بالجبال **(49)**.

إضافة إلى تأثير "**التغير المناخي**" على النظم الإيكولوجية للجبال، إذ تعد هذه الأخيرة من أكثر المناطق تضررا بتغير المناخ، لذلك أصبح هذا الأخير أحد أهم التحديات العالمية، وتستضيف الجبال أكثر المؤشرات وضوحا لتغيرالمناخ– **ذوبان الأنهار الجليدية** – ويعتقد كثير من العلماء أن التغيرات التي تحدث في النظم الإيكولوجية للجبال،توفر لمحة مبكرة عما قد يحدث في بيئات الأراضي المنخفضة ،لذلك فالجبال هي " **أنظمة إنذار مبكر**".

تتوقع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) أنه بحلول نهاية القرن21 ستؤدي انبعاثات الغازات الدفينة إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض بين 1.1 و 6.4 درجة مئوية وهذا ما سيؤدي حتما إلى تغير الدورة الهيدروجينية وخاصة تغير أنماط هطول الأمطار والجريان السطحي و هذا ما يعني بالنسبة لأكثر من مليار شخص يعتمدون على الجريان السطحي من ذوبان الثلوج و الأنهار الجليدية، إنخفاض توفر المياه،كما ستؤدي الفترات الطويلة من ارتفاع درجات الحرارة إلى زيادة حالات الجفاف و الحرائق مما يترك بعض المناطق عرضة للتصحر**(50)**.

إضافة لذلك، تتمتع الجبال بتنوع بيولوجي حساس لتغير المناخ، الأمر الذي سيكون له تأثير خطير على الحيوانات و النباتات مما قد يؤدي إلى انقراض الأنواع الناذرة والهشة ،كما أن التغيرات في أنماط الثلوج ستؤثر على صناعة السياحة و بالتالي التسبب في خسائر إقتصادية هائلة ،ويترتب عن الزيادة في الكوارث وأبعادها تدابير باهظة لحماية البنية التحتية والمستوطنات، كما أن التغيرات المتوقعة في توفر المياه ستؤثر بشكل كبير على العلاقات في مجرى النهر و قد تؤدي إلى صراعات **(51)**.

هذا ما أوجب ضرورة الإهتمام بالجبال والمناطق الجبلية، والعمل على تبني سياسات جيدة و استراتيجيات تنموية فعالة تقوم على الإعتراف بخصوصية النظم الإيكولوجية للجبال و أهميتها من خلال الخدمات التي تقدمها للعالم و جملة المخاطر التي تهددها و أكثرها تغير المناخ، و بالتالي العمل على تنمية شاملة و مستدامة للمناطق الجبلية، تقوم

على العقلانية في استغلال الموارد المتاحة على المدى الطويل بما يضمن تلبية حاجيات الناس في الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجياتها الخاصة.

رابعا: مفهوم التنمية الجبلية المستدامة و متطلباتها

كما أشرنا سابقا،الجبال هي مصدر مهم للمياه والطاقة و التنوع البيولوجي و المعادن والمنتجات الحرجية و المنتجات الزراعية و الترفيه ،باعتبارها تمثل البيئة المعقدة والمترابطة لكوكبنا، و البيئات الجبلية ضرورية جدا لبقاء النظام البيئي العالمي ،والنظم الإيكولوجية للجبال تتغير بسرعة و هي عرضة للتآكل المتسارع للتربة و الإنهيارات الأرضية و فقدان التنوع الجيني السريع، أما على الصعيد الإنساني فإن هناك فقر واسع النطاق بين سكان الجبال و فقدان للمعرفة الأصلية، نتيجة لذلك تعاني معظم المناطق الجبلية العالمية من تدهور بيئي، وبالتالي فإن الإدارة السليمة للموارد الجبلية و التنمية الإجتماعية و الإقتصادية لسكان الجبال تتطلب اتخاذ إجراءات فورية **(52)**.

حين تبرز الأهمية الكبرى للمناطق الجبلية، ويتبلور الوعي بخصوصية أنظمتها الإيكولوجية تبرز ضرورة الإهتمام بتنمية هذه النظم الإيكولوجية الهشة في جميع الجوانب،هنا نطرح السؤال التالي: ما هو مفهوم التنمية الجبلية وما هي أهم متطلباتها؟

تغطي الجبال 22% من مساحة اليابسة العالمية، وتضم 13 % من سكان العالم ،توفر نقاط القوة في المجتمعات الجبلية و النظم الإيكولوجية الفريدة للجبال فرص كبيرة للتنمية، مع ذلك لا تزال التنمية في الجبال متخلفة عن أجزاء أخرى كثيرة في العالم.

تتعرض العديد من المجتمعات الجبلية لمستوى تهجير مرتفع، لاسيما فئة الرجال تاركين وراءهم النساء و الأطفال والمسنين ،بالتالي من التحديات المتزايدة ضرورة الحفاظ على المؤسسات المحلية و الحياة المجتمعية و النظم الزراعية و توفير السلع و خدمات النظام الإيكولوجي **(53)**.

نظرا لأهمية الجبال وللعديد من الخدمات التي تقدمها فإدارة هذه الجبال بطريقة مستدامة هي واحدة من أكبر التحديات على المستوى العالمي، لأنها لا تهم فقط المجتمعات الجبلية و لكنها مصدر قلق عالمي، وإن إصلاح الخلل و مواجهة مختلف التحديات يتطلب استثمارات كبيرة من طرف كل الفاعلين (حكومات محلية،مجتمع دولي،قطاع خاص،مجتمع مدني) مع إعطاء الأولوية لقضايا الجبال، فلماذا نستثمر في الجبال ؟

يذكر "**برايس** " و "**كيم**" سنة 1999 " أنه بالنظر للخصائص المختلفة تماما للمناطق الجبلية المتنوعة في العالم حتى في قارة واحدة و في دولة واحدة ، فمن الأفضل عدم اقتراح تعريف دقيق للتنمية المستدامة للجبال ،لكن

وجب الإعتراف أنها عملية إقليمية محددة للتنمية المستدامة، تتعلق بكل المناطق الجبلية و السكان الذين يعيشون في مجرى النهر أو المقيمين في المناطق الجبلية بطرق مختلفة " **(54)**.

هناك تعريف مهم ،مقدم من طرف اللجنة العالمية للبيئة و التنمية سنة 1987، موضوعه ما يلي:

تعريف اللجنة العالمية للبيئة و التنمية سنة 1987 : " التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة " تماشيا مع هذا التعريف تتطلب التنمية المستدامة للجبال إدارة دائمة للنظم الإيكولوجية للجبال تسمح بتلبية احتياجات الحاضر من سلع وخدمات لسكان الجبال و الأراضي المنخفضة المحيطة بها دون المساس بقدرة الأجيال القادمة من سكان الجبال و المناطق المحيطة بها على تلبية احتياجاتهم الخاصة ، ولا يكون هذا إلا من خلال معالجة القضايا البيئية و الإقتصادية والسياسية و الثقافية بطريقة شمولية ، ومنه فالتنمية المستديمة للجبال هي " العملية الهادفة لتحسين حياة سكان الجبال و نظم دعم الحياة في الأراضي المنخفضة المحيطة بها " **(55)**.

لقد تم تدشين " إدارة الجبال" في أوروبا منذ أواخر القرن التاسع عشر، في التشريعات الوطنية وقد سبقتها قرون من مختلف القوانين والقواعد المتعلقة باستحدام الأراضي و الحفاظ عليها،أما في الآونة الأخيرة من سبعينيات القرن الماضي فقد تم تطوير"**هياكل التعاون الإقليمي**"و"**الصكوك القانونية الإقليمية** " لجبال الألب و الكاربات منذ التسعينات ، هذا التحرك صوب تنظيم الإستخدام المستدام للجبال في نهاية المطاف أدى إلى مجموعة واسعة من السياسات الإجتماعية والثقافية و الإقتصادية و البيئية و الصكوك القانونية لمختلف قطاعات ومستويات الحكم **(56)**.

يمكننا القول أن التنمية المستدامة للجبال هي" عملية مستهدفة و مقصودة من السياسات ذات البعد الإجتماعي (البشر واحتياجاتهم) و البعد الثقافي (الأعراف و العادات والتقاليد و الدين،...إلخ) والبعد الإقتصادي (النمو و التنمية و الإنتاج)و البعد البيئي (النظم الإيكولوجية و البعد البيئي للتنمية المستدامة) و الصكوك القانونية (الإطار القانوني المحلي و الإقليمي و الدولي) لمختلف قطاعات ومستويات الحكم (المحلي و الإقليمي كالإتحاد الأوروبي مثلا و الدولي) والجانب المؤسساتي ، من أجل تحسين حياة الناس وتلبية احتياجاتهم وخلق الرفاه في المناطق الجبلية والمناطق المحيطة بها على المدى الطويل، مع ضمان الإستدامة و خاصة قدرة النظم الإيكولوجية على التجدد ضمانا لحقوق الأجيال القادمة و قدرتها على تلبية احتياجاتها.

***/متطلبات التنمية المستدامة للجبال:**

حسب ما جاء في جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، في الفصل 13 منه، في قمة الأرض بمدينة "**ريودي جانيرو**" في البرازيل سنة 1992 و الذي جاء بعنوان: " **إدارة النظم الإيكولوجية الهشة: التنمية المستدامة للجبال** " والذي أدرج ضرورة الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية للجبال على رأس أولويات التنمية و تم التأكيد عليها لاحقا في قمة " **جوهانسبورغ** " سنة 2012.

حيث تم التأكيد على ضرورة توليد،خلق وتعزيز المعرفة بشأن البيئة والتنمية المستدامة للنظم الإيكولوجية للجبال، كأحد أهم متطلبات التنمية المستدامة للمناطق الجبلية ،كذلك على أساس منطلق عملي قائم على فكرة أن " الجبال معرضة بشكل كبير للخلل في التوازن البشري و الطبيعي، وهي المناطق الأكثر حساسية لجميع التغيرات المناخية في الغلاف الجوي وغنى المناطق الجبلية بالنظم البيئية المتنوعة، وبسبب أبعادها الرأسية تخلق تدرجات في درجات الحرارة و بالتالي تنوع في الهطول،ومع ذلك تمت الإشارة إلى أن هناك نقص في المعرفة بالنظم الإيكولوجية الجبلية، لذلك فإن إنشاء "**قاعدة بيانات عالمية للجبال**"يعد أمر حيوي لإطلاق برامج تسهم في التنمية المستدامة للنظم الإيكولوجية للجبال " **(57).**

هذا بالطبع لا يتأتى إلا من خلال تبني العديد من الأنشطة التي تعتبر كمتطلبات أساسية لإحقاق التنمية المستدامة للمناطق الجبلية نذكرها كما يلي:

1/ الأنشطة المتعلقة بالإدارة:

ينبغي للحكومات على المستوى المناسب و بدعم من المنظمات الدولية و الإقليمية ذات الصلة ما يلي:

- تعزيز المؤسسات القائمة أو إنشاء مؤسسات جديدة، على المستويات المحلية و الإقليمية و الدولية لإنشاء قاعدة معارف إيكولوجية للأراضي.
- تعزيز السياسات الوطنية، التي من شأنها توفير الحوافز للسكان المحليين لاستخدام ونقل التكنولوجيا الصديقة للبيئة و ممارسات الزراعة والحفظ.
- بناء قاعدة المعرفة والتفاهم من خلال إنشاء آليات للتعاون و تبادل المعلومات بين المؤسسات الوطنية والإقليمية العاملة على النظم الإيكولوجية الهشة.
- تشجيع السياسات التي من شأنها توفير الحوافز للمزارعين و السكان المحليين، لاتخاذ تدابير الحفظ والتجديد.

- تنويع اقتصادات الجبال، عن طريق إنشاء و تعزيز السياحة وفقا للإدارة المتكاملة للمناطق الجبلية.
- دمج جميع أنشطة الغابات و المراعي والحياة البرية، بطريقة تحافظ على النظم الإيكولوجية الجبلية المحددة.
- إنشاء محميات طبيعية مناسبة في المواقع و المناطق الغنية بالأنواع. **(58).**

2/ البيانات و المعلومات :ينبغي للحكومات على المستوى المناسب بدعم من المنظمات الإقليمية و الدولية ذات الصلة القيام بما يلي:

- إجراء تحاليل و الحفاظ على قدرات الإرصاد الجوية والهيدروجينية و الفيزيائية التي تشمل التنوع المناخي و كذلك توزيع المياه في مختلف المناطق الجبلية في العالم.
- إعداد قائمة بمختلف أشكال التربة والغابات واستخدام المياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية، مع إعطاء الأولوية للأنواع المعرضة لخطر الإنقراض،عن طريق إنشاء المناطق المحمية و الحفاظ عليها ،وتحسين أنشطة الزراعة التقليدية و تربية الحيوانات و إنشاء برامج لتقييم القيمة المحتملة للموارد.
- تحديد المناطق الخطرة الأكثر عرضة للتآكل،الفيضانات، الإنهيارات الأرضية، الزلازل، الإنهيارات الثلجية و المخاطر الطبيعية الأخرى.
- تحديد المناطق الجبلية المهددة بتلوث الهواء بسبب المناطق الصناعية والحضرية المجاورة **(59).**

3/ التعاون الإقليمي و الدولي:

ينبغي للحكومة الوطنية والمنظمات الحكومية الدواية ذات الصلة القيام بما يلي:

- تنسيق التعاون الإقليمي والدولي وتيسير تبادل المعلومات و الخبرات، بين الوكالات المتخصصة و البنك الدولي و الصندوق الدولي للتنمية الزراعية و غيرها من الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية و مؤسسات البحوث و المنظمات غير الحكومية ،العاملة في مجال تنمية الجبال.
- تشجيع التشبيك(التنسيق) الوطني والإقليمي والدولي لمبادرات الناس و أنشطة المنظمات غير الحكومية المحلية والإقليمية والدولية العاملة في مجال تنمية الجبال مثل جامعة الأمم المتحدة (UNU)،و معاهد Woodland Mountain(WMI) ،والمركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال(ICIMOD) ،الجمعية الدولية للجبال(IMS) ،الرابطة الإفريقية للجبال،رابطة جبال الأنديز،إلى جانب دعم تلك المنظمات في مجال تبادل المعلومات والخبرات.
- حماية النظام الإيكولوجي الهش للجبال،بالنظر في الآليات المناسبة بما في ذلك "الصكوك القانونية الإقليمية " **(60).**

المبحث الثاني :الأطر النظرية للتنمية الجبلية.

تميزت عبارة **"التنمية"** في كل من المجالين الأكاديمي و غير الأكاديمي بالغموض،من خلال الإشارة لمجموعة متنوعة من المعاني التي تحدد أو تقيم هذا النمط من " التغيير الجيد "، و تركز الكثير من النقاش و الجدل حول كيفية تعريف التنمية و متابعتها نظريا وحول جهود العالم الحقيقية التي تميل إلى الظهور في الممارسة العملية وبالتالي فإن خطاب التنمية ليس مجرد نتيجة للإنتقادات داخل الأوساط الأكاديمية و لا لجهود التطوير التي تقوم بها الجهات الفاعلة الموجهة نحو التنمية مثل" الدول النامية ،الدول المتقدمة ،الوكالات الدولية ،المؤسسات العامة المنظمات الخاصة،المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية"، لكن عملية طويلة ومستمرة لتعزيز و تطبيق وجهات النظر المتغيرة والمتنوعة للتنمية، من قبل الأكاديميين والجهات الفاعلة.

إن نظريات التنمية هي " مجموعة إفتراضات منطقية ظاهريا، تهدف إلى توضيح كيف حدثت التنمية في الماضي و كيف يجب أن تحدث في المستقبل، وهي عملية بناء للقيم ووجهات النظر حول ما هو التغيير الجيد أو ما يشكل دولة مرغوبة في المجتمع النامي"**(61)**.

نظرا لأن قيم الأشخاص في مجتمع ما ليست متطابقة و لا متباينة تماما، ويمكن إعادة تعريفها من خلال التكامل الإجتماعي، فإن هناك مجموعة مفتوحة من وجهات النظر.

هذه النظريات كما كانت دائما، تميل إلى أن تكون أكثر معيارية و تسعى ليس فقط إلى تحليل وشرح وجهة نظرها عن التنمية، لكنها أيضا تشير إلى الطريقة الأفضل، التي يجب أن تحدث من أجل خلق " التغيير الجيد "، إضافة إلى جهود العالم الحقيقية التي تتبناها الجهات الفاعلة والموجهة نحو تحقيق التنمية في الممارسة العملية ،هي تعتبر إستراتيجيات إنمائية هادفة إلى تغيير المؤسسات الإقتصادية و الإجتماعية و الهياكل القائمة ،لإيجاد الحلول و الظروف نحو وضع مرغوب فيه في المجتمع.

إن نظريات واستراتيجيات التنمية، تحدد الأهداف والغايات المختلفة التي تعكس التأثيرات المتنوعة للتنمية، بما في ذلك الإجتماعية ،الإقتصادية ،السياسية ،الثقافية ،الأخلاقية ،البيئية و الدينية، فتشكل الأهداف التي تصورها أجندة التنمية – النظرية أو العملية أو كليهما- أيديولوجيات التنمية التي تحدد أبعاد عملية التنمية.

إن النظريات المبكرة للتنمية كانت أكثر تركيزا على تحقيق **"النمو الإقتصادي"**، مقارنة بالنظريات الحديثة والمتميزة بالنظرة الشمولية و المستديمة ،التي تركز على جميع أبعاد التنمية – السياسية، الإقتصادية ،الإجتماعية و الثقافية، دون إغفال البعد البيئي.

من بين النظريات الرائدة في خطاب التنمية كانت: نظرية التحديث، ،النظرية النيوليبيرالية،نظرية التنمية المتمحورة حول الإنسان ونظرية العولمة **(62)**.

أولا: نظرية التحديث Modernization theory.

تم تعريف نظرية التحديث على أنها نظرية تستخدم عملية منهجية من أجل نقل البلدان المتخلفة إلى مستوى أكثر تطورا من التنمية ،إنه نموذج معياري مركزي للتنمية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا .

محور نظرية التحديث هو "**التغيير الثقافي**" الموجه إلى الهياكل المؤسسية في البلدان غير الصناعية، وتشرح نظرية التحديث عدم المساواة داخل الدول أو في ما بينها من خلال تحديد القيم و الأنظمة والأفكار المختلفة التي تحتفظ بها الدول القومية المختلفة **(63)**.

ظهرت نظرية التحديث في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي ،كرد فعل لعلماء السياسة في أمريكا الشمالية على الفشل الأولي للعديد من وصفات خبراء التنمية، وبينما تؤكد نظرية التحديث على أهمية التطور السياسي في التقدم و تحسن المكانة الإقتصادية للدول، فإنها تقر أيضا بالإصلاحات الإجتماعية والثقافية **(64)**.

يتميز تحديث النظم السياسية والإقتصادية و الإجتماعية لأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية التي تطورت بين القرن السابع عشر والقرن التاسع عشر، وانتشرفي بلدان أوروبية أخرى (أمريكا الجنوبية و القارة الآسيوية و الإفريقية) خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين، أنه أصبح اقتراحا سائدا للتنمية في الخمسينات و الستينات من القرن الماضي،مما يشير إلى الإختلافات بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدما أو الفقيرة في العالم **(65)**.

إن النقطة المحورية لنظرية التحديث هي في " التنمية السياسية " مع مستويات من التغطية التي تراعي التاريخ ،علم الإجتماع ،العلوم السياسية بشكل عام ،و دراسات المناطق.

إن من الشائع جدا أن سبب ظهور " **نظرية التحديث**" هو تحرر بلدان العالم الثالث من الإستعمار، والإستراتيجيات المستخدمة خلال الحرب الباردة من قبل الدول الغربية من أجل منع هذه البلدان من الخضوع للسيطرة الشيوعية يشير "Haque" سنة 1999 إلى ما يوضحه " **بريسثون** " صراحة حول المسألة ،مشيرا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت " التحديث " كاعتداء على الإعتقاد الإشتراكي الواسع للإتحاد السوفياتي السابق،لذلك فنظرية التحديث هي نتيجة لرد فعل سياسي ضد الأيديولوجية الشيوعية **(66)**.

تؤكد نظرية التحديث حسب " chase-Dunn"، على تحول التكنولوجيا الحديثة و تطوير المؤسسات و عادات العمل المكملة للإنتاج الصناعي ، كما أنها تركز أيضا على تأثير المعتقدات والقيم الحديثة على الناس و الأسر والمجتمع ككل.

نظرية التحديث تنظر إلى عملية التنمية على أنها " عملية مرحلية " و قد أشار " Reyes " إلى المراحل الخمس التي حددها " Rostow " و التي تحدد شكل نظرية التحديث:

- المجتمع التقليدي (The traditional society).
- الشروط المسبقة للنهوض (Preconditions for take-off).
- النهوض (Take-off).
- الطريق إلى النضج (The road to maturity).
- عصر الإستهلاك الشامل (The age of mass consumption) **(67)**.

إن مصطلح الدول **"أقل تطورا"** و **"متخلفة "** و **"نامية"** ، والتي تعرف باسم العالم الثالث تعني وجود بعض درجات التخلف الإقتصادي و الإجتماعي الملموسة في هذه البلدان (Toye 1995)،كان السبب الأساسي لهذا التخلف هو التركيز على أنماط الإنتاج التقليدية و الإفتقار للمهارات و الدراية الفنية،إضافة إلى التقاليد الضعيفة للبحث واستغلال التكنولوجيا (Soeftestad and Sein 2003) **(68)**.

تم وصف الدول الفقيرة بأنها تقليدية ،أو لها قيم بدائية تشمل التوجه إلى الماضي و علاقات الأقارب القوية و الخرافات و القسرية (Webster 1990).

في المقابل، تمكنت الدول المتقدمة من الإنتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، من خلال الإصلاحات الصناعية المتداخلة مع استخدام التكنولوجيا، مما أدى زيادة القدرات الإنتاجية لمجتمعاتها وخلق ظروف " الحداثة " (Soeftestad and Sein 2003)، إذ يتميز المجتمع الحديث بالإبتكار والدافع و ريادة الأعمال وعلاقات الأقارب الأضعف و ضعف سطوة التقاليد (Webster1990) **(69)**.

إن النظم الإجتماعية و الإقتصادية والسياسية للبلدان المتقدمة ،تدل على رؤية المجتمع أو حالته المرغوبة، التي ينبغي على البلدان الأقل نموا السعي إليها و تتبعها ،وإن عملية التغيير لتحقيق ذلك هي التي شكلت الفكرة الأساسية للتحديث (Eisenstadt 1996).

لقد جادل منظرو التحديث أن التصنيع ينطلق عند إزالة معوقات النمو الإقتصادي، و يتطلب ذلك إنشاء رأس المال من منطلق أن الأيديولوجية الرئيسية كانت هي تشجيع التنمية الإقتصادية للمجتمعات الصناعية- رفع قدرات الإنتاج – و أن إنشاء رأس المال يكون من خلال التراكم الرأسمالي المستمر و الإستثمار و الطبقة الرأسمالية، بالتالي على الدول الفقيرة التخلي عن أنماط المعيشة التقليدية و عن كل قواعدها وقيمها و تبني قواعد وقيم و أفكار و تكنولوجيات الدول الغنية.

عندما أصبح التحديث أكثر شعبية في الأوساط الأكاديمية، إمتد تطبيقه إلى العديد من السياسات و الإستراتيجيات الإنمائية التي تنفذها وكالات التنمية خاصة في الولايات المتحدة و الأمم المتحدة لمدة تقارب العشرين عاما.

لقد أدى تراجع الإمبراطوريات الإستعمارية إلى توفير مساحة للسياسيين لإظهار الدول المستقلة حديثا ودول العالم الثالث أن متابعتها كان طريقا فعالا للتنمية المستدامة، أين تم تشكيل نوع من أنواع الوصاية بين الدول الغنية والدول الفقيرة مع بعث التحديث من الناحية العملية في شكل استثمارات رأسمالية، ونقل المعرفة للمساعدة على النهوض بالزراعة و التعليم و إقامة ثقافات و معارف تقنية و تطوير المعارف لتطوير التكنولوجيا وإقامة النظم السياسية الديمقراطية الليبرالية **(70)**.

لكن مع بداية ظهور الثورات في الستينات و السبعينات من القرن الماضي بدأت تظهر انتقادات قوية لنظرية التحديث و مقترحاتها.

من المنظور النظري ناقش النقاد مصطلحي " **التقليدي و الحديث** "،من حيث أنهما وصفان غامضان لمجتمعين متميزين للغاية وهما بمثابة علامات فشل في فهم و إدراك النظم الإجتماعية والإقتصادية والسياسية المختلفة الموجودة في المجتمعات التي وصفوها وعمليات التغيير الإجتماعي التي يخضعون لها.

إن الحجة القائلة بأن التنمية تعتمد على نزوح قيم ومعتقدات وأفعال المجتمعات التقليدية وتعويضها بقيم المجتمعات الحديثة ،أو نزوح قيم المجتمعات الحديثة باتجاه المجتمعات التقليدية لتحل محل قيمها الأصلية ،تسهم في فشل فهم نظم القيم المختلفة لهذه المجتمعات، إضافة إلى النظرة الضيقة لحقيقة " التغيير الجيد " ،لكن في الواقع أن النمو الإقتصادي لم يتطلب بالضرورة النزوح أو التخلي عن أنماط المعيشة و القواعد والإجراءات و القيم التقليدية داخل هذه المجتمعات النامية **(71)**.

تشير الأدلة في التاريخ إلى أن بعض القواعد والقيم في الدين الإسلامي قد تعززت من خلال نشر التكنولوجيا الحديثة في الغرب، فمثلا جعلت التطورات التكنولوجية في مجال النقل الحج إلى مكة إقتراحا قابلا للتطبيق بالنسبة للعديد من المسلمين، علاوة على ذلك دفعهم إلى الأنشطة المرتبطة باستثمار رأس المال و النمو الإقتصادي دون الحاجة إلى تغيير القيم الدينية بل تسهيل اعتمادها.

مثال آخر من المكسيك، حيث قام " أوريتز" سنة 1970 بتقييم تأثير مخطط التنمية الموضوع من طرف حكومة المكسيك في قرية **تسينتزونتزان** حيث كان الفخار نشاطا إقتصاديا رئيسيا.

كل المحاولات السابقة من قبل الحكومة لمساعدة الخزافين، على تطوير فخار عالي الجودة لسوق أوسع قد فشلت على الرغم من أن مساعدة الحكومة شملت توفير قمائن أكثر تطورا، لكن في المقابل كانت هناك زيادة كبيرة في إنتاج ومبيعات الفخار، وقد جادل " أوريتز " أنها نتجت عن زيادة الطلب على أواني الطهي المنزلية ،في السوق الحضرية المحلية ، إضافة إلى بناء طريق أفضل يتيح نقل أسهل للفخار إلى المدينة ،أما بالنسبة للمؤسسات التجارية الصغيرة، فقد اعتمدت المجتمعات الإقتصادية الجديدة على الروابط الإجتماعية التقليدية بما في ذلك " القرابة والأصدقاء " – عكس ما يقوله الحداثيون – كمحرك للنمو التجاري، وبالتالي يمكن تسخير البنية التحتية المحسنة للنقل، من أجل تعزيز هذه العلاقات ، فيفترض أنه ليس من الضروري إزاحة جميع قيم المجتمعات وقواعدها وتصرفاتها التقليدية، إنما فقط يكفي أن تتمكن أجندة التنمية من توفير فرص قابلة للتطبيق، بالنسبة للإحتياجات ذات الصلة بهذه المجتمعات و هذا ما يخلق الإرادة لزيادة قدراتهم الإنتاجية **(72)**.

يمكن لبعض جوانب وأنماط المعيشة التقليدية، أن تكون بمثابة " موارد " حيوية لخلق فهم للإحتياجات الإجتماعية والإقتصادية والمادية لهذه المجتمعات، إضافة إلى تسهيلها وضع خطط التنمية المناسبة والتي سيتم العمل على تنفيذها،هذا ما يشدد على الحاجة إلى ضرورة دراسة وفهم الهياكل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية لهذه المجتمعات، و أنظمة القيم والعمليات الإجتماعية التي تتغير و تتفاعل فيها،هذا من شأنه أن يؤدي إلى إرساء منظور أوسع "للتغيير الجيد" الذي تكون فيه وجهات نظر البلدان النامية موضع الإهتمام الرئيسي **(73)**.

ثانيا: نظرية العولمة Globalization Theory

العولمة هي نظرية للتنمية ،تستخدم آلية عالمية لزيادة التكامل مع التركيز بشكل خاص على مجال المعاملات الإقتصادية، وهي نموذج يركز على التنمية في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا و انتشار الرأسمالية في العالم.

محور " **نظرية العولمة** " هو الإتصالات و العلاقات الدولية ، مع هذه العلاقات الموجهة إلى العوامل الثقافية و الإقتصادية في نظم الإتصالات .

تشرح نظرية العولمة عدم المساواة من خلال تحديد العوامل الثقافية و الإقتصادية في العلاقة العالمية و قد حدد"Reyse " معنيين رئيسين لكلمة " العولمة Globalization" :

المعنى الأول، يتضح من خلال التعامل مع مصطلح العولمة كحدث ،عندما يحدث شعور بالإعتماد المتبادل في مختلف بلدان العالم في جوانب مختلفة من الإتصال و التجارة والتمويل .

المعنى الثاني، الذي تم تطبيقه على مفهوم العولمة باعتبارها نظرية للتنمية الإقتصادية ،مع إفتراض توحيد واسع النطاق بين مختلف البلدان.

و يعتقد أن هذا التكامل له تأثير فعال على تنمية الإقتصاديات وتحسين المؤشرات الإجتماعية.

في الحين الذي حظيت به ظاهرة العولمة بشغف كبيرو جاذبية أكبر في مختلف التخصصات الأكاديمية منذ أوائل السبعينيات،وعلى الرغم من التغطية المتنامية وغير المحدودة التي تخصصها وسائل الإعلام للعولمة وقضاياها ،فإن هناك العديد من النقاد من اعتبروا العولمة مجرد موضة حديثة وجذابة وقوضوا أصالة العولمة كنظرية ،أمثال " Graham and Neu " (74).

بالنظر إلى مفهوم العولمة فيما يتعلق بالأسواق فقد تتبع "Everett -2003" ظهوره في مقالة كتبها "Theodor Levitt-1983 " وقال أن مفهوم العولمة نفسه قد تم تطبيقه لسنوات عديدة ،تحديدا بعد الثورة في عالم التكنولوجيا،إذ يعتقد "Levitt " أن موجة قوية قد ظهرت وتحرك العالم نحو نوع من الظروف المشتركة وأرجع سبب هذه الموجة القوية إلى ظهورالتكنولوجيا، وتسبب أنظمة الإتصالات بشكل متزايد ظهور القواسم المشتركة ، مما يجعل الأسواق متجانسة في جميع أنحاء العالم.

علاوة على ذلك أشار"Levitt "إلى أهمية هذه الموجة ،لتوفرها السهل و الرخيص للأجزاء المعزولة من العالم والدول الفقيرة ،بالتالي يجب أن يكون الجميع قادرين على التمتع على قدم المساواة بثمار الإزدهار الإقتصادي الحديث(75). للعولمة آثار إيجابية و سلبية ،ففي الوقت الذي أدت إلى زيادة المنافسة العالمية و على الرغم من أن العديد من المنظمات ، خاصة في البلدان النامية ، تشعر بالقلق إزاء المنافسة، فهناك الكثير من الآثار المفيدة لها مثل زيادة الإنتاج و الكفاءة ،و يمكن أن تقود البلدان النامية إلى تحسين وضعها الإقتصادي ،علاوة على ذلك يمكن للعولمة أن تزيد الإنتاجية ،نتيجة لترشيد الإنتاج على نطاق عالمي و انتشار التكنولوجيا.

يمكن الأخذ بثلاث نقاط رئيسية على أنها أيديولوجيات أساسية للعولمة وهي:

➢**المبدأ الأول**: العوامل الإقتصادية والثقافية تحدد الظروف الإجتماعية .

➢**المبدأ الثاني**: فقدان وحدة الدولة القومية لأهميتها وقيمتها في الظروف العالمية وعند تقييم النظام المالي، وذلك لأن العلاقات الدولية و الإتصالات العالمية تجعل معيار الدولة القومية كوحدة للتحليل يفقد فائدته.

➢**المبدأ الثالث**: نظرا للتطورات التكنولوجية ،فهناك ارتباط متزايد بين الفئات الإجتماعية يؤدي إلى زيادة سهولة المعاملات الإقتصادية و توحيد الفئات الإجتماعية والدولية **(76)**.

***العولمة والثقافة Globalization and Culture**

في نظرية العولمة ،العامل الدلالي هو " **العنصر الثقافي**" الذي يشدد على الحالة الإجتماعية والإقتصادية للأمة، وقد كان لدى "Weber " وجهة نظر مماثلة ، حيث أعلن أنها مثل مدرسة شاملة ، تنطوي على عوامل مختلفة مثل النموذج الرئيسي للهوية والأيديولوجيات و أنظمة القيم والمجموعات الفرعية التي تعتبر الأكثر أهمية في تحديد السمات الإقتصادية و الإجتماعية لكل دولة،هكذا فإن فكرة "Reyes" تنطبق على الحالة الراهنة للعالم ،على وجه التحديد في مسائل نقل و تشتت القيم الثقافية التي تؤثر على عدة مجموعات في جميع البلدان ،من خلال تطبيق أنظمة الإتصالات.

تقترح نظرية العولمة وجود نظام عالمي موحد وكبير مع التركيز على مجالات الإتصال و العلاقات الإقتصادية، هذه هي الميزة التي تتقاسمها هذه النظرية مع نظرية النظم العالمية ،على الرغم من أن الميزة البارزة للعولمة تكمن في التركيز والإهتمام الذي توليه للخصائص الثقافية و الترابط بين هذه الجوانب في العالم ، وحسب "Reyes " فإنه " بدلا من الروابط الإقتصادية و المالية والسياسية يجادل علماء العولمة بأن العناصر الحديثة الرئيسية لتفسير التنمية هي الروابط الثقافية بين الأمم" **(77)**.

إن من آثار العولمة وفقا لـ "Everett and Reyes " هو المدى المتزايد الذي تتوحد به الأمم بكل سهولة، بغض النظر عن حدود الحكومة حتى يمكنهم الإندماج داخل المجتمع كذلك.

من الخصائص المهمة الأخرى للعولمة ،قدرتها على التأثير على الدول الأقل نموا على نطاق واسع، على الرغم من أننا قد نتوقع هذا النمو فقط في الدول المتقدمة، هذه هي خاصية " **آلية الإتصال** " التي تمكن المجموعات التي لها وجود هامشي في البلدان الفقيرة من استخدام التكنولوجيا الجديدة و بالتالي الإرتباط على نطاق عالمي ،بهذه الطريقة

يمكن أن يتحدوا مع ما يعرف " **بالقرية العالمية** " و يطوروا علاقات متبادلة عالمية حديثة ،مع التقليل إلى حد كبير من تكاليف معالجة البيانات و تخزين المعلومات واسترجاعها، وقد ساعدت وسائل الإتصال المتزايدة ،باعتبارها مكونا رئيسيا للعولمة في تسريع نقل التكنولوجيا من بلد إلى آخر.

من بين الآثارالرئيسية للعولمة،توحيد المحاسبة الدولية وهو نظام للشؤون المالية،و الإتصالات والتقدم التكنولوجي بالإضافة إلى نشر الثقافة العالمية و التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل نموا.

وفقا لما ذكره "Reyes " فإن " التكامل الإقتصادي على المستوى النظامي ،بين الدول يعني علاقات عالمية أقوى " على المستوى الفرعي داخل البلد الواحد يعني"الإندماج الإجتماعي و الإقتصادي في مختلف القطاعات الإجتماعية " **(78)**.

لكن على الرغم من إدعاءات العولمة ،هناك تحديات لفوائدها العالمية المفترضة :

يعد التباين في الدخول العالمية أحد العواقب المحتملة، بالنظر إلى أن معدل نمو البلدان النامية أكثر دراماتيكية من البلدان المتقدمة، ويتضح ذلك من خلال عدد محدود من الدول التي تسمى " **إقتصاديات النمر**" في شرق آسيا مثل الصين و كوريا الجنوبية و تايوان و ماليزيا التي تتمتع بمعدل نمو أسرع من البلدان الأقل نموا في إفريقيا وآسيا و أمريكا الجنوبية و الوسطى ، هذا ما يؤدي إلى توزيع الدخل المزدوج "Twin Peaks " ونتيجة لذلك ستصبح البلدان النامية أقل قوة و تفقد مركزها.

إضافة إلى إمكانية اعتبار عدم الإستقرار الدولي و المحلي من الآثار الجانبية الأخرى للعولمة، التي هي نفسها نتيجة للترابط العالمي للإقتصادات ، فالإهتزاز الإقتصادي أو عدم الإستقرار في بلد واحد يمكن أن يؤدي إلى آثار عالمية.

من خلال العولمة،تصبح السيطرة على الإقتصاديات الوطنية حكرا على بعض الوحدات القوية أو المؤسسات الدولية أو الشركات متعددة الجنسيات القوية،العولمة تعتبر مهددة لتقاليد و قيم و ثقافة المجتمعات **(79)**.

ثالثا: النظرية النيوليبرالية (نظرية الليبرالية الجديدة)Neoliberalism theory

أصبحت الليبرالية الجديدة أو ليبرالية السوق،هي النظرة السائدة للتنمية في التسعينيات من القرن الماضي، كرد فعل على المقترحات البنيوية التي سعت إلى دراسة التغيرات الهيكلية الإجتماعية والإقتصادية الأساسية المصاحبة للتنمية التي يقودها الرأسمالي.

إنها متجدرة في مفاهيم " **المشاريع الحرة** " التي كانت موجودة في الخمسينيات والأفكار النظرية للإقتصاد الكلاسيكي " **لآدم سميث**" و " **ديفد ريكاردو** " التي كانت موجودة في أواخر القرن الثامن عشر.

عند دراسة الرأسمالية الدولية تساءلت الليبرالية الجديدة عن سبب فشل التنمية الموجهة للرأسمالية في تحقيق التحديث في بعض أنحاء العالم،وجادلت بأن هناك بعض القيود المؤسسية التي تؤثر على كفاءة عمل السوق و بالتالي تسهم في نقص التنمية.

نظرا لأن الرأسمالية كانت نظاما معمما لإنتاج السلع، حيث تم الترويج للملكية الخاصة و الأسواق ذاتية التنظيم (تدخل الدولة ضئيل أو لا تدخل على الإطلاق)،فقد تم النظر إلى الخصائص المؤسسية – التقليد والإحتكار و تنظيم الدولة – في البلدان النامية كعقبات أمام

العمل الفعال للنظام من أجل توليد الربح والتراكم الذي من شأنه أن يؤدي في النهاية إلى النمو الإقتصادي و الإبتكار التكنولوجي.

كان ينظرإلى التقليد باعتباره عقبة، فحالت أنظمة القيم دون إضفاء الطابع السلعي على أشكال معينة من الإنتاج في حين أن احتكار رأس المال والعمالة – الجمعيات الصناعية والنقابات – و تنظيم الدولة قلل من آثار التنظيم الذاتي للسوق.

عززت النظرية،المثل العليا مثل أن " **البشر موجودون للسوق وليس العكس** " والجميع يجب أن يكون رائد أعمال بهدف تحرير السوق وتشجيع التجارة الحرة و توسيع السوق من خلال زيادة تكرار المعاملات و إضفاء الطابع الرسمي عليها **(80)**.

لقد جادلت الليبرالية الجديدة أن رأسمالية السوق يمكن أن توفر للأفراد المزيد من الفرص لريادة الأعمال والتخصص والسوق المنافسة والإستثمار في البلدان المتقدمة لتعزيز الإبتكار التكنولوجي و النمو الإقتصادي.

تميل مفاهيم "**النيوليبرالية**" إلى عكس أفكار النظرية الهيكلية (البنيوية)، فهي تميل إلى تحفيز الأفراد والأسواق ذاتية التنظيم عكس البنيوية التي تدعوا إلى أشكال العمل الجماعية و التضامن الإجتماعي والطبقي و مشاركة الدولة القوية في التخطيط و التحكم في التنمية **(81)**.

لكن ،نظرا لوجود مقترحات قابلة للتطبيق حول البنيوية في التسعينات، بدأت الليبرالية الجديدة تفقد مصداقيتها بعد فوضى الرأسمالية المستوحاة منها في الإتحاد السوفياتي السابق.

كما أن الفشل الذريع لسياسات التكيف الهيكلي المستوحاة من النيوليبرالية في العالم النامي،مع العلل المصاحبة لها و المتمثلة في زيادة الفقر والأمية والمجاعة وعدم المساواة و التدهور البيئي – أي عدم قدرتها على تقديم وصفة مفصلة لكيفية حدوث التنمية في الممارسة العملية – قد أعطت مصداقية لفقدان الإيمان في مفاهيمها.

بناءا على ذلك ،بدأت وكالات التنمية بما في ذلك البنك الدولي والأكاديميون ،في إعادة النظر في منظور التنمية الموجه نحو الإقتصاد أو الذي يركز على النمو، وتبني وجهات نظر أوسع ، تلك التي لا تبدأ من الإنتاج ولكن من الإنسان و الإحتياجات البشرية **(82)**.

رابعا : المنظور الإنساني للتنمية – تنمية محورها الإنسان Human-centred development

إن المنظور الإنساني للتنمية ينقل محور الإهتمام من مجرد تحقيق النمو الإقتصادي و زيادة الإنتاج ،إلى معنى شمولي ينطلق من الإنسان و جملة احتياجاته و إصلاح كل مواطن الضعف.

إن التحدي المتمثل في التنمية هو " تحسين نوعية الحياة بوجه عام في البلدان الفقيرة في العالم ،هذا طبعا ينطوي على زيادة في الدخل و لكنه في نفس الوقت لا ينحصر في مجرد هذه الزيادة فهو يشمل تعليما أفضل ،مستويات أعلى من الصحة والتغذية ،فقر أقل ،بيئة أنظف ،مزيد من المساواة في الفرص ،حرية فردية أكبر و حياة ثقافية أكثر ثراءا (World Bank1991) **(83)**.

إن هذا المنظور للتنمية والذي يركز على الإنسان ،أصبح مقبولا على نطاق واسع مع العديد من النظريات و الإستراتيجيات التنموية المترابطة ،تشمل المقترحات الشائعة التي تشمل هذا المنظور على شكل آخر من التنمية "Another development "، التنمية المستدامة ،التنمية البشرية من (Sens capabilities approach) التنمية البديلة ،بينما تشمل الإستراتيجيات و السياسات المنظور أو النهج التصاعدي "bottom-up " و المقاربة التشاركية.

* **شكل آخر للتنمية Another development :**محتوى تم تطويره لأول مرة في منتصف سبعينيات القرن الماضي (The mid-1970s) ،في الدورة الإستثنائية السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة و نشرتها مؤسسة "Dag Hammar skjold" بعنوان " ماذا الآن ? What Now ".

كان التركيز الرئيسي لهذا المفهوم الجديد ،هو حقيقة أن التنمية يجب أن تفهم على أنها عملية تعتمد على الذات

و

تكون فيها الدوافع نحو التغيير الجيد داخلية ، هذا من بين أمور أخرى شملت تلبية الإحتياجات الأساسية للناس و أن تصبح عملية التنمية حساسة من الناحية البيئية و تشجيع المشاركة العامة (Nern 1977/Potter 1985) **(84)**. إنطلاقا من هذا،بدأت الإنتقادات تتصاعد ضد معظم النظريات القائلة بالمنظورأو النهج التنازلي "Top-down" خاصة تلك الموجهة نحو النمو الإقتصادي و التي كانت تهيمن على أجندة التنمية في العالم ،لأن كل ما حققته هذه المنظورات هو فقط خلق نمو اقتصادي و مسارات للحداثة مع زيادة الفقر والمرض وعدم المساواة في الفرص.

إذا فقد ألهم الوعي الذي خلفه النقاد لمنظور أو نهج " **من القمة إلى القاعدة** " العديد من السبل لمقاربة " **من القاعدة إلى القمة** " ،التي أكدت على ضرورة أن تصبح دول العالم الثالث معتمدة على نفسها وجعل التنمية أكثر ارتباطا بظروفها الإجتماعية ،الثقافية ،التاريخية والمؤسسية المحددة.

كانت بعض الإستراتيجيات في الممارسة العملية قائمة على تنويع إقتصاداتها و إدخال أنشطة غير زراعية وإشراك أولئك الذين كانوا أقل مراعاة أو مستبعدين من قبل استراتيجيات التنمية و الإيديولوجيات السابقة ،بالإضافة إلى ذلك أصبحت الحساسية البيئية مصدر قلق متزايد في التنمية و أصبح هذا النقاش محور اهتمام وكالات مثل " **لجنة بروندتلاند للبيئة والتنمية** "

والأمم المتحدة التي جعلت منها قضية سياسية في مؤتمرها حول البيئة والتنمية الذي أطلق عليه إسم " **قمة الأرض** " في مدينة " **ريو دي جانيرو**" في البرازيل سنة 1992.

بعد ذلك أصبح هذا المنظور التنموي المهم و الحساس بيئيا يعرف بـ" **التنمية المستدامة** " والهادفة إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة.

لقد تمكنت التنمية المستدامة من معالجة و إدارة البعد الإيكولوجي للتنمية المتمحورة حول الإنسان ،التي أصبحت محور التركيز في الفكر الإنمائي كمزيج من النظريات و الإستراتيجيات والأيديولوجيات **(85)**.

لكن هذا لايكفي فمعالجة بعد واحد يبقي على شواغل أخرى مثل " الفقر و الظلم " دون حل ، فيجب النظر إلى التنمية بما يتجاوز البعد البيئي كعملية متعددة الابعاد تنطوي على تغيرات كبيرة في الهياكل الإجتماعية والمواقف الشعبية و المؤسسات الوطنية و كذلك تسارع النمو الإقتصادي و الحد من عدم المساواة و الحد من الفقر (Smith and Todaro2003) **(86)**.

في معالجة هذه الثغرات كان لـ"**عمل أمارتيا سين "** (Amartya sens work) بشأن القدرات والوظائف الدور الرئيسي منذ أن بدأ المنظور الإنساني للتنمية في منتصف الثمانينات وقد جادلت "Sen" انه في حالة التغيير الجيد فإن الشيء المهم حقا بالنسبة لكل الفقراء و غير الفقراء هو " القدرة على العمل " و " أن الفقر لايمكن قياسه بشكل صحيح بالدخل ولاحتى عن طريق المنفعة كما هو مفهوم تقليديا "فما يهم ليس هي المشاعر التي يتمتع بها الشخص أو المشاعر التي تخلقها و توفرها هذه الاشياء، و لكن ما يهم هو " ماهو هذا الشخص وناذا يفعل وما الذي يمكنه القيام به " فما يهم بالنسبة للرفاهية ليس فقط خصائص السلعة المستهلكة كما هو الحال في منظور المنفعة ولكن " مالذي يمكن للمستهلك القيام به و هل له القدرة على صنع السلع؟"**(87).**

من خلال هذه الحجة تحث **Sen** خطاب التنمية على النظر في أن مفهوم تحقيق التغيير الجيد أو رفاهية الإنسان يتجاوز مجرد توفير السلع واستخدامها.

وحسب **Sen** فإن الفرد قد تكون لديه قدرات مختلفة و لذلك فإن ما يميز التنمية هو " الحرية التي يتمتع بها الشخص في ما يتعلق باختيار الوظائف بالنظر إلى ميزاته الشخصية – تحويل الخصائص إلى وظائف- وسيطرته على السلع "،وبالتالي فإن كان ما يهم حقا في تحقيق التغيير الجيد هو " القدرة على العمل " فالتنمية من هذا المنظور تدور حول " **التمكين** " لاسيما توسيع خيارات الناس للعمل في المجتمع **(88).**

على الرغم من أن القدرات يمكنم تحديدها جزئيا حسب الدخل، إلا أن الدخل لا يمكنه معالجة جميع القيود الإجتماعية التي تعيق الخيارات البشرية الضرورية للإنجاز.

الخيارات الأساسية لتوسيع القدرات هي " إختيار الحياة الصحية،إختيار التعليم،إختيار مستوى المعيشة اللائق"

كان لهذه المفاهيم من " عمل أمارتيا سين " تأثير كبير على جدول أعمال التنمية ولاسيما في ما يخص المفاهيم الاساسية للتنمية البشرية و إصلاح جدول أعمال التنمية لاستراتيجيات الامم المتحدة و قد ذكر تقرير التنمية البشرية الصادر عن الامم المتحدة لعام 1994 في سياق تطور التنمية في إشارة إلى **Sen** انه "يولد البشر مع بعض القدرات المحتملة، والغرض من التنمية هو خلق بيئة يمكن فيها لجميع الناس توسيع قدراتهم و يمكن توسيع الفرص للأجيال الحالية والمقبلة".

قد أدرج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) " الخيارات الرئيسية للوظائف " في التدابير الإحصائية للتنمية البشرية في تقاريره مثل :برنامج الامم المتحدة الإنمائي لسنة 2001 .

تتكون المؤشرات الرئيسية كما حددها Soeftestad and sein من:

- مؤشر التنمية البشرية: متوسط العمر المتوقع عند الولادة، مستوى التعليم، الناتج القومي الإجمالي للفرد.....إلخ.
- مؤشر التنمية بين الجنسين: يستخدم نفس العوامل مثل مؤشر التنمية البشرية لكن يتم النظر إلى الإختلافات بين الرجال والنساء.
- مؤشر المساواة بين الجنسين:ينظر في إمكانات المراة في أن تكون جزءا نمن عملية صنع القرار في الإقتصاد و السياسة.
- مؤشر الفقر للبلدان الصناعية والبلدان النامية **(89)**.

ومنذ ذلك الحين إستخدم الاكاديميون ووكالات التنمية و الممارسون على نطاق واسع مقاربة التنمية البشرية لصياغة الاستراتيجيات والسياسات في العديد من مشاريع التنمية حيث أنها توفر المؤشرات المهمة لقياس التنمية الإجتماعية و الإقتصادية مما يجعلها مؤشرات أفضل لجهود البلدان في التصدي لآثار الفقر.

لكن تعرض منظور التنمية البشرية لانتقادات بسبب منظوره الضيق حول " ما يشكل خيارات الناس ".

إن مقاربة التنمية البشرية فشلت في تضمين التدابير الأساسية ولكن الذاتية إلى حد كبير مثل الحرية السياسية وحقوق الإنسان و مشاركة المواطنين في الأنشطة الديموقراطية.

التدابير التي فشل منظور التنمية البشرية في إدراكها هي ما أكده إقتراح آخر للتنمية يعرف بـ" **التنمية البديلة** ".

التنمية البديلة هي " مقاربة تركز على الإنسان و على النهج التشاركي نحو تحقيق التنمية التي تسعى إلى التأكيد على المفاهيم بما في ذلك مشاركة المجتمع المدني و الثقافة واللامركزية" **(90)**.

التنمية البديلة و تنمية محورها الإنسان تشكل تيارا من التنمية لا يعتمد عللى الدولة بل يسعى إلى بناء التنمية من الناس فتوليفة التنمية البشرية والتنمية البديلة تخلق شكلا من أشكال التنمية ذات منظور أوسع لخيارات الناس ومع ذلك : هل هذا هو أفضل شكل للتنمية؟ هل هي إجابة ملائمة لتحديات البلدان النامية ؟ هذه هي الأسئلة التي لاتزال قائمة **(91)**.

المبحث الثالث: التنمية الجبلية :مادة للبحث العلمي وميدان للمبادرات.

بدأ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED)، المنعقد في سنة 1992 بالمدينة البرازيلية " ريو دي جانيرو - Rio de Janeiro"،عملية طويلة الأجل تهدف إلى توعية الجمهور و ضمان الإلتزام السياسي والمؤسسي والمالي الكافي من أجل إتخاذ إجراءات ملموسة و تنفيذ التنمية المستدامة للجبال.

حيث تم إدراج الفصل الثالث عشر(Chapter13)،تحت عنوان " إدارة النظم الإيكولوجية الهشة: التنمية المستدامة للجبال " في جدول أعمال القرن الواحد والعشرين(Agenda21) ، وبالتالي فلأول مرة قد أعطيت المناطق الجبلية أولوية متساوية في جدول أعمال التنمية البيئية العالمية ،مع موضوعات التغيير العالمي الأخرى مثل " تغير المناخ و التصحر وإزالة الغابات " ومنذ ذلك الحين شرع في تنفيذ عدد من العمليات و الأنشطة الديناميكية المتعلقة بقضايا الجبال و بلغت ذروتها بإعلان سنة 2002 سنة دولية للجبال the International year of mountains (I Y M) من قبل الأمم المتحدة.

إن هذا المفهوم (I Y M) يعني " أن التنمية المستدامة للجبال تشمل مجموعة واسعة من الموضوعات التي تتطلب إتباع نهج متعدد التخصصات المتكاملة " .

علاوة على ذلك فقد أتاح مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المنعقد في المدينة الجنوب إفريقية "جوهانسبورغ – Johannesburg"سنة 2002 الفرصة لتأكيد الأولوية السياسية لقضايا الجبال، من خلال إدراج فقرة محددة في وثيقتها الختامية بشأن تنمية الجبال " الفقرة 40" وبدأ الشراكة الدولية من أجل التنمية المستدامة للجبال **(92)**.

لقد مثلت السنة الدولية للجبال، خطوة مهمة في العملية طويلة الأجل التي بدأتها قمة الأرض في مدينة "**ريو دي جانيرو**"،إضافة إلى تعزيز أنشطة الشبكات الموجودة بالفعل ،بدلا من فترة الأحداث المنعزلة، فكانت نقطة إنطلاق و محفز للعمل طويل الأجل و المستمر والملموس،يمتد إلى ما بعد سنة 2002 (www.mountain2002.org)، كما تم إعلان سنة 2002 سنة دولية " للسياحة البيئية " نظرا لوجود أجزاء كبيرة من النشاط السياحي في المناطق الجبلية كما هو الحال في **النمسا، سويسرا، فرنسا** (www.ecotourismmountain.at) **(93)**.

منذ قمة الأرض في مدينة " **ريو دي جانيرو** "عام 1992 إكتسبت تنمية الجبال اهتماما متزايدا وتقدمت الشبكات الخاصة بقضايا الجبال بشكل ملحوظ ،وتؤكد العديد من الأنشطة ذات الصلة الإهتمام المتزايد بهذه القضية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، و قد كان إنعكاس هذا الإهتمام المتزايد بقضايا الجبال واضحا

في حجم ومستوى التنسيق الدولي الذي كان الأساس للمبادرات في مجال تنمية الجبال و الأنشطة البحثية المعززة لهذا المجال **(94)**.

نستعرض الآن، أهم المبادرات الدولية في مجال تنمية الجبال و المناطق الجبلية:

➢**منتدى الجبال 1995 Mountains forum:** تأسس المنتدى العالمي للجبال سنة 1995 كشبكة لامركزية من مجموع الشبكات لتقديم الدعم المتبادل و تبادل المعلومات و الدعوة لشعوب الجبال و الدعوة للتنمية المستدامة للبيئات و الشعوب الجبلية.

كانت العضوية فيه طوعية والفرضية الأساسية هي أن يستفيد الأعضاء من بعضهم البعض من خلال الدعم المتبادل وتبادل المعلومات و تتكون هذه الشبكة من آلاف الأشخاص و المهنيين والمنظمات من اكثر من 100 دولة ، يشمل التحدي إقامة مكتبة سريعة النمو عللى الأنترنيث للموارد الجبلية و هي مقسمة إلى خمس شبكات إقليمية و مركز التنسيق في أوروبا يقع في سويسرا www.mtnforum.org **(95)**.

➢**يوروموتانا Euromontana:** تم تأسيس هذه الرابطة الاوروبية للتعاون بين المناطق الجبلية في أعقاب ورشة عمل نظمتها " منظمة الأغذية والزراعة " حول الزراعة الجبلية سنة 1953 و عملت لعدة عقود كمجموعة عمل للإتحاد الاوروبي للزراعة (CEA) .

منذ 1996 أكسبت الهوية القانونية من أجل تسهيل إستمرار فعال في عملها و تتكون من 14 دولة اوروبية هم أعضاؤها المؤسسون (ألبانيا، بلغاريا،اسكتلندا ،إقليم الباسك الإسباني،فرنسا ، اليونان، إيطاليا،مقدونيا، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سويسرا، جمهورية التشيك).

وهي تجمع بين المنظمات الإقليمية والوطنية لسكان الجبال : المنظمات المهنية الإجتماعية ولاسيما الزراعية و مراكز التنمية الريفية والجمعيات و السلطات الإقليمية ومعاهد البحوث ، وتشمل منظمات من أوروبا الغربية و دول أوروبا الوسطى و الشرقية في محاولة لتطوير التعاون الدولي تحسبا لتوسيع الإتحاد الأوروبي.

إضافة إلى سلسلة من االندوات حول قضية " الجودة والتنمية الريفية في المناطق الجبلية "و " **إتفاقية الجبال الاوروبية الثالثة**" في ماي 2002 في **إينفيرنيس،بأسكتلندا** (www.euromontana.org) **(96)**.

➢**إتفاقية جبال الألب(إتفاقية حماية جبال الألب) Alpine Convention :**تم التوقيع عليها في " سالزبورغ Salzburg " في عام 1991 و الدول الموقعة عليها هي:" ألمانيا، فرنسا، إيطاليا،ليختنشتاين، موناكو، النمسا

سلوفينيا،سويسرا، والإتحاد الأوروبي" تعمل الإتفاقية كمنصة لسياسة عبر وطنية تغطي المشاكل الإيكولوجية و الإقتصادية المشتركة ، تهدف الاتفاقية إلى وضع سياسة شاملة لحماية جبال الألب و تنميتها المستدامة و التي تهدف إلى بروتوكولات التنفيذ المواضيعية : تخطيط إستخدام الأراضي،غابات الجبال، حماية الطبيعة والمناظر الطبيعية،السياحة والأنشطة الترفيهية،حماية التربة، الطاقة، النقل، الزراعة **(97)**.

يتم جمع المعلومات المتعلقة بالإتفاقية من خلال " نظام مراقبة جبال الألب " (SOIA) (www.atais.int) الذي تم غنشاؤه بواسطة الموقعين و هو متاح أيضا من اللجنة الدولية لحماية جبال الألب (CIPRA) .

في نوفمبر 2002 تم تحديد موقع الأمانة الدائمة لاتفاقية جبال الألب بـ(إنسبروك بالنمسا و بولزانو في إيطاليا) (www.cipra.org) **(98)**.

➢**منتدى جبال الألب Alpine Forum:** يتم تعزيز التعاون من خلال المؤتمرات العلمية لمنتدى جبال الألب كل عامين منذ عام 1994 داخل جبال الألب .

في منتدى عام 2000 بـ" بيرغامو بإيطاليا" تم توضيح أن البحوث في المناطق الجبلية الأوروبية لا يجب أن تقاس فقط بالمعايير العلمية ولكن ضروري جدا لنجاح السنة الدولية للجبال .

كان إفتتاح المنتدى لأول مرة بحضور ممثلي المنظمات الجبلية الإقليمية الهامة الأخرى حول العالم من خلال ندوة خاصة تحت عنوان " التحرك نحو التعاون العالمي في مجال أبحاث الجبال " (www.montagna.org) **(99)**.

➢**ميثاق حماية جبال البرانس Charter for the pyrenees :** أعدت الرابطة الدولية لحماية جبال البرانس (CIAPP) سنة 1995 ميثاقا لجبال البرانس (www.mtnforum.org) وفي الوقت نفسه شارك عدد من المؤسسات الإقليمية بالتعاون مع الرابطة الدولية لحماية جبال البرانس في العملية الحكومية الدولية الأوروبية المتعلقة بالتنمية المستدامة للجبال **(100)**.

➢**مبادرة المناطق الإيكولوجية الكارباتية Carpathian ecoregion initiative :** من خلال هذه المبادرة يتم الجمع بين الحفاظ على واحدة من بين اهم المناطق الطبيعية في أوروبا مع إجراءات لدعم الإقتصاد و الثقافة المحلية تم إطلاق مبادرة "كارباثيان البيئية" التي أطلقها برنامج " الدانوب كارباثيان " للصندوق العالمي للطبيعة (WWF) بين صانعي القرار الرئيسيين والأجيال من داخل المنطقة ،حيث يعملون جنبا إلى جنب مع الخبراء الدوليين (www.carpathians.org) **(101)**.

في تاريخ البحوث الجبلية وعلى مدار ثلاثة قرون تقدمت ثلاثة أسماء ، قدمت فكرة عن المعرفة المتزايدة عن الجبال في العالم و هم " Horace Bendict de soussure" الذي صعد و درس " Mont Blanc " سنة 1787 و " Alexander Von Humboldt " الذي كان مهتما بدراسة البيئة أثناء محاولته الصعود إلى Chimborazo سنة 1802، و " Carl Troll " الذي أسس لجنة الغتحاد الجغرافي لدولي للعلم الجيولوجي على إرتفاعات عالية سنة 1968 **(102).**

لمزيد من التوسع في هذا المجال الخصب بالدراسات والمبادرات نستعرض الجداول التالية:

Table 1 :The Biginning of regional cooperation on mountains in science and policy

year	Places	Organization	Members,main activities
1983	Kathmandu	ICIMOD :International center for Integrated Mountain DEvelopment	Member countries : Afghanistan Bangladesh,Bhutan,China ,India, Myanmar,Nepal,Pakistan
1986	Addis Abeba	African Mountain Association	Conferences :Ethiopia 1986,Morocco 1990,Kenya 1993, Madagascar 1997,Lesoto 2000, Tanzania 2002.
1991	Santiago	Andean Mountain Association	Conferences : Chile 1991 , Bolivia 1995, Ecuador 1998, Venezuela 2001,Argentina 2004
1992	Lima	CONDESAN : Consortium for the Sustainable Development of the Andean Ecoregion	175 members, including NGOs, universities,international research centers ,and others ;hosted by the International potato center (CIP)until 2009 ,now independent
1995	Nairobi	AHI : African Highlands Initiative,East Africa Ecoregional Program	Member countries : Kinya, Uganda, Tanzania, Madagascar, Ethiopia, hosted by the International center for Research in Agroforesty (ICRAF) ;AHI has ceased to exist
2000	Bishkek	UCA :University of central Asia	Member countries : Tajikistan, Kyrgyz Republic, Kazakhstan(Aga khan Development Network)
Conventions			
1991	Salzburg	Alpine Convention, entered into force in 1995	Member countries : Austria, France, Germany, Italy,Liechtenstein, Switzerland, and the European Union
			Later : Slovenia 1993 and Monaco 1994
2001	Kiev	Carpathian Convention ,entered into force in 2006	Member countries : Czech Republic, Hungary, Poland, Romania, Serbia, Slovak Republic, Ukraine

Source: Bruno Messerli, « Global Change and the World's Mountains,where are we going from,and where are we going to? ».Institute of Geography,University of Bern,Hallerstrasse 12,3012 Bern,switzeland,March 2012, P S57.

Table 2 : The world's mountains on the global scientific agenda

Year	Place	Program	Comments,key references
1991	Vienna	ICSU(International Council of Scientific Unions) :Conference in preparation of Rio 1992	An Agenda of science for Environment and Development into the 21st century (ICSU 1992)
Mountain contributions to global programs			
1971	Paris	MAB : UNESCO Man and the Biosphere program	Project 6 : Impact of human Activities on mountain Ecosystems (UNESCO 1973)
1978	Tokyo	UNU : United Nations University	Project on highland-Lowland Interactive Systems
1980	Geneva	WCRP : World Climate Research Programme	World Meteorological organization (WMO) ,ICSU ,Intergovernomental Oceanographic Commission(IOC) of UNESCO
1986	Stockholm	IGBP : International Geosphere-Biosphere Programme	Global Change and Mountain Regions : the mountain Research Initiative (Becker and Bugmann 2001)
1991	Paris	DIVERSITAS : International Programme on Biodiversity science	UNESCO and International Union of Biological Sciences (IUBS)
1996	Bonn	IHDP :International Human Dimensions Programme on Global Enviromental change	Global Change and Mountain Regions : the Mountain Research Initiative (Becker and Bugmann 2001)
2001	Paris	ESSP : Earyth System Science Partnership	DIVERSITAS ,IGBP ,IHDP,WCRP
Specific global programs on mountains			
1974	Paris	MAB : Mountain Biosphere Reserves	More than half of the 580 designated biosphere reserves are in mountains
1986	Zurich	WGMS : World Glacier Monitoring Service	UNEP,UNESCO,ICSU,WCRP
2000	Vienna	GLORIA : Global Observation Research Initiative in Alpine Environments	Today more than 91 target regions on all continents (Grabherr et al 2010 ; updated according to GLORIA website)
2000	Basel	GMBA : Global Mountain Biodversity Assessment	Cross-cutting network of DIVERSITAS ; Mountain Biodiversity : A Global Assessment (Komer and spehn 2002)
2001	Bern	MRI : Mountain Research Initiative	Global Change and Mountain Regions : AN overview of Current Knowledge (Huber et al 2005)

Source: Bruno Messerli, « Global Change and the World's Mountains,where are we going from,and where are we going to? ».Institute of Geography,University of Bern,Hallerstrasse 12,3012 Bern,switzeland,March 2012, P S58.

Table 3 :The world's mountains on the global political agenda

year	place	Event	Comments ,Key references
1992	Rio de Janeiro	United Nations Conference on Envirenment and Development (UNCED)	Agenda 21,chapter13 ,Managing Fragile Ecosystems : sustainable Mountain Development (United Nations 1992)
			The state of the World's Mountains(stone 1992)
		United Nations Framwork Convention on Climate Change (UNFCCC)	Important role of Intergovernmental panel on climate Change (IPCC) Founded in 1988
		United Nations Convention on Biological Diversity(UNCBD)	Intergovernomental Platform on Biodiversity and Ecosystem Services (IPBES) established in 2011
1995	Lima	Founding of the Mountain Forum (MF)	Several host institution ;currently hosted by CONDESAN
1997	New York	United Nation Special Session of the General Assembly to Review and Appraise the Implementation of Agenda 21	Mountains of the World : A Global priority (Msserli and Ives 1997)
1998	New York	United Nations General Assembly 53rd , Resolution 53/24 on the International year of Mountains (IYM) 2002	Inauguration of IYM on 11 december 2001 ;11 December officially designated International Mountain day from 2003 onwards
2000	New York	Millennium Ecosystem Assessment	Volume 1 ,chapter 24, « Mountain Systems » (Korner and Ohsawa 2005)
2002	Rome	Watershed Management and Sustainable Mountain DEvelopment	Conferences in all continents for policy and science
			Global conference on « Water Ressources for the future » in 2003 (FAO2006).
2002	Johannesburg	World Summit on Sustainable Development (WSSD)	United Nations RIO+10 conference , founding of the Mountain partnership
2002	Bishkek	Bishkek Global Mountain Summit (BGMS)	RIO+10 Bishkek Conference (Royal Swedish Academy of Sciences 2002 ; price et al 2004)
2002	New York	Internationl Year of Mountain	Engagement of mountain science and policy for and in these 4 UN International years.
2003		International Year of Freshwater	
2010		International Year of Biodiversity	
2011		International Year of Forests	
1998 to 2010	New York	8 Mountain resolutions of the UN General Assembly	« Managing Fragile Ecosystems : Sustainable Mountain Development » (Agenda 21,Chapter 13)

Source: Bruno Messerli, « Global Change and the World's Mountains,where are we going from,and where are we going to? ».Institute of Geography,University of Bern,Hallerstrasse 12,3012 Bern,switzeland,March 2012, P S59.

*** سنة 2012 و أهميتها لجبال العالم:**

كان لمؤتمرات الامم المتحدة العالمية في " ستوكهولم " سنة 1972 و "**ريودي جانيرو**" سنة 1992 و "جوهانسبورغ" سنة 2002 آثار هائلة ليس فقط على برامج التغيير العالمي العلمي والسياسي بل وأيضا على مجموعة واسعة من المبادرات الجبلية في العالم وعلى المستوى الوطني والمحلي.

لكن سنة 2012 كان لها أهمية خاصة بالنسبة لجبال العالم من خلال عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNCSD) والمعروف باسم " ريو+ 20" في مدينة ريو دي جانيرو بين 20 و22 يونيو 2012 مركزا على موضوعين هما: الموضوع الاول هو " الإقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقرو الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة " والموضوع الثاني هو " إستمرار لمؤتمر ريو+10 " لعام 2002 في جوهانسبورغ و المعروف أيضا بإسم " القمة العالمية للتنمية المستدامة"(WSSD) **(103).**

خاتمـــة الفصل:

تختلف التعاريف المقدمة حول التنمية ،بل وتتعارض في قضايا كثيرة ،باختلاف الأطر النظرية التي تعالج هذا المفهوم ،و اختلاف وحدات التحليل المعتمدة في محاولة تفسيره.

إن الخوض في مفهوم "التنمية الجبلية" يمر عبر تعريف الجبل ،معايير تحديده ،وذكر أهميته و خصائصه الإيكولوجية المتنوعة ،يمر عبر تعريف المنطقة الجبلية، و تحديد معايير ترسيمها،و محاولة إسقاط الإطار النظري المفسر للتنمية و المناسب للبيئات الجبلية ،فتتأتى لنا حينها نماذج واضحة الإختلاف و التمايز حول تنمية المناطق الجبلية ،منها ما يركز على الإقتصاد و زيادة الدخل و تنويعه و تحرير الأسواق ،و منها ما يركز على المجتمع الجبلي ،المالك للمعرفة الأصيلة ببيئته و المحافظ على مشهده الثقافي المتنوع، كما يتراءى جليا النموذج البيئي ،الهادف إلى تحقيق التنمية في المناطق الجبلية مع الحماية الكامة لنظمها البيئية الهشة و ضمان تجددها ، في حين وجب أن يتماشى كل هذا مع مفهوم الشمولية والإستدامة.

نظير الأهمية الكبيرة للجبال ،فقد شغل موضوع تنميتها الباحثين في مجال التنمية على مستوى مراكز البحث العلمي و الجامعات ،فكانت عديد البحوث العلمية في هذا المجال ، كما كان لابد من توافق دولي في هذا الشأن ،الأمر الذي نتج عنه ما تم ذكره من إتفاقيات و معاهدات دولية ،تعتبر مبادرات مهمة سلطت الضوء على قضايا الجبال، محترمة خصوصية كل دولة و إمكاناتها-الأمر الذي تضمنه السياسات الوطنية للدول-.

إن مفهزم التنمية الجبلية مفهوم معقد ومتشعب الأبعاد، يتأتى فهمه من خلال الدمج الحذر لأطر نظرية متنوعة،كل منها يشوبه القصور و النقص ، تكاملها يؤدي في النهاية إلى تبني خطط وبرامج تنموية ناجحة و عادلة، تحترم الخصوصية المحلية و تتماشى والسياقات الدولية.

الهوامش:

(01) - Jean Ronald Legouté « Definir le developpment :Historique et Dimensions D'un Concept Plurivoque **».**groupe de recherche sur l'integration continentale ,université du Québec a Montréal,Département de science politique,Vol.1,N 1,Février 2001,p08

(02)- Ibid.p08

(03)- Ibid. pp 09-10.

(04)- Ibid.p10.

(05)- Ibid.p10

(06)- Ibid.p11.

(07)- Ibid.p11.

(08)- Ibid.pp 30-31.

(09)-Suzane Tremblay ,« Du Concept De Développment Au Concept de l'après-développment : Trajectoire et Repères Théoriques **».** Université du Québec à Chicoutimi ,December 1999,p07.

(10)-Tomislav Klarin « The concept of Sustainable Development :From its Beginning to the Contemporary Issues**».**Zegreb International Review of Economics &Businessn Vol.21,No.1,pp67-94,Croatia ,2018,p 69.

(11)-Boateng R and others, « E-Commerce and Socio-economic development : Conceptualizing the link ».Article in internet research ,18.5,pp562 to 594 October 2008,p 573.

(12)- Jean Ronald Legouté,Op,cit.p27.

(13)- Ibid.pp28-29.

(14)- Ibid.p29.

(15)- Ibid.p29

(16)- Ibid.p30.

(17)- Ibid.p30.

(18)- Philipe Deubel , « Chapter 12, les stratégies de developpment Article 1,les caractéristiques du sous-développment » **,**Analyse économique et historiqaue des sociétés Contemporaines Pearson Education France ,2008,p 463.

(19)- Ibid.pp 463-464.

(20)- Tomislav Klarin, Op,cit.pp 67-68.

(21)- Ibid.p68.

(22)- Ibid.p69.

(23)- Ibid.pp 67-68.

(24)- Ibid.p69.

(25)- Ibid.p69.

(26)- Ibid.p70.

(27)- Ibid.p70.

(28)- Ibid.p70.

(29)- Ibid.p73.

(30)- Ibid.p77.

(31)- Ibid.p77.

(32)-Ilaria Tedesco and others , « Development Paradigms and Related Policies »**.**FAO,2015,p 07. **From:**https://www.researchgate.net/publication/277180370.

(33)-« Comprehensive Development Framwork country Experience **».** March 1999-July 2000,September 2000,p 05.

(34)- Jean Ronald Legouté,Op,cit.pp22-23.

(35)- Ilaria Tedesco and others, Op,cit.p08.

(36)- Marijana Pantic, « Delineation of Mountains and Mountain Areas in Europe-A Planning Approach **».** January 2015,p 43,

(37)- Ibid.pp44-45.

(38)- Ibid.p46.

(39)-Ibid.pp47-48.

(40)- Ibid.p48.

(41)- Ibid.p49.

(42)-« Why Invest in Sustainable Mountain Development? **».**FAO,Rome,2011,p 04.

(43)- Drexler .C , « Mountain for Europe's Future **».** A Strategic research Agenda,An input to the Horizon 2020 Work Programmes and Calls 2018-2020,April 2016,pp from 09 to 12.

(44)- Ibid.pp12-13.

(45)- « Why Invest in Sustainable Mountain Development? **».** Op,cit.p03.

(46)- Ibid.p04.

(47)- Ibid.p07.

(48)- Ibid.pp08-09.

(49)- Ibid.p13.

(50)- Ibid.pp19-20.

(51)- Ibid.p22.

(52)- United Nations Conference on Environement and development Rio de Janerio,Brazil,03 to 14 June 1992,Agenda 21,Chapter 13:Managing Fragile Ecosystems:Sustainable Mountain Development.

from: https://Sustainabledevelopment.un.org/content/documents/Agenda21.pdf .

(21June 2019).

(53)-Susane way mann von Dach and others, « Investing in Sustainable Mountain development:Opportunities,Resources and Benefits **».**Center for development and Environment (CDE),University of Bern,Switzerland ,February 2016,p 08.

(54)- « Why Invest in Sustainable Mountain Development? **».** Op,cit.p05.

(55)- Ibid.p05.

(56)-« Sustainable Mountain Development in Central,Eastern and South Eastern Europe **».**from Rio 1992 to Rio 2012 and beyond,2012,p 08.

(57)- United Nations Conference on Environement and development Rio de Janerio,Brazil,03 to 14 June 1992,Agenda 21,Chapter 13:Managing Fragile Ecosystems:Sustainable Mountain Development. Op,cit.

(58)- Ibid.

(59)- Ibid.

(60)- Ibid.

(61)- Boateng R and others, Op,cit.p567

(62)- Ibid.p567-568.

(63)- Bubaker F.Shareia , « Theories of Development **».**International Journal of Language and Linguistics,Vol.2,No.1,University of Benghazi,Libya, March 2015,p79.

(64)- Ibid.p79.

(65)-Boateng R and others. Op,cit.p568

(66)-Bubaker F.Shareia **.** Op,cit.p79

(67)- Ibid.p79.

(68)- Boateng R and others**.** Op,cit.p568

(69)- Ibid.p568.

(70)- Ibid.p569

(71)- Ibid.pp569-570.

(72)- Ibid.p570.

(73)- Ibid.p570.

(74)- Bubaker F.Shareia **.** Op,cit.p83.

(75)- Ibid.p83.

(76)- Ibid.p84.

(77)- Ibid.p85.

(78)- Ibid.p86.

(79)- Ibid.pp86-87.

(80)- Boateng R and others**.** Op,cit.pp 571-572.

(81)- Ibid.p572.

(82)- Ibid.p572.

(83)- Ibid.p573.

(84)- Ibid.p573.

(85)- Ibid.p573.

(86)- Ibid.p573-574.

(87)- Ibid.p574.

(88)- Ibid.p574.

(89)- Ibid.pp574-575.

(90)- Ibid.p575.

(91)- Ibid.p575.

(92)- Thomas Dax, « Research on Mountain development in Europe:Overview of Issues and Priorities **».** Federal Institute for Less-Favoured and Mountainous Areas ,Vienna,Austria,2002

From: http://lib.icimod.org/record/11031/files/22.pdf (21June2019/01:36).

(93)- Ibid.

(94)- Ibid.

(95)- Ibid.

(96)- Ibid.

(97)- Ibid.

(98)- Ibid.

(99)- Ibid.

(100)-Ibid.

(101)-Ibid.

(102)- Bruno Messerli, « Global Change and the World's Mountains,where are we going from,and where are we going to? ».Institute of Geography,University of Bern,Hallerstrasse 12,3012 Bern,switzeland,March 2012, P S55.

(103)- Ibid.p S61.

الفــصل الثاني:

التنمية المستدامة للمناطق الجبلية في النمسا :المحاور و الآليات

تمهيـــــــد:

النمسا ،جمهورية فيدرالية ،تقع في قلب القارة الأوروبية ،بلد جبلي بامتياز ،من البلدان الألبية ،له حدود جغرافية مع ثمانية دول، عضو في الإتحاد الأوروبي منذ سنة 1995،تتشارك النمسا الهوية الثقافية الرومانية والسلافية و الجرمانية مع الدول الأوروبية ،فيعتبر تراثها الثقافي جزءا من التراث الثقافي العام لأوروبا ،مع إحتفاظها بخصوصيتها المحلية ذات البعد الثقافي المتنوع و الغني،الخصوصية التي يصنعها المجتمع النمساوي من خلال اختلاف البيئة(خاصة سكان البيئات الجبلية، حيث يتميزون بتمسكهم الشديد بثقافتهم المحلية وخصوصيتهم ،زيادة على فخرهم الشديد بها) ،إضافة إلى الخلفية التاريخية للنمسا،دون إغفال الخلفية الدينية أيضا و التركيبة الديموغرافية المتنوعة ،خاصة مع ارتفاع أعداد المهاجرين و زيادة عدد المواليد من أب أو أم أجنبية ،وما يمثله هؤلاء المختلفون في طبيعة المعتقد و العادات والتقاليد من ثراء في المشهد الثقافي النمساوي بشكل عام.

سياسات البلاد الإقتصادية والإجتماعية و الثقافية ، هادفة في مجملها إلى خلق التنمية و تحسين جودة الحياة للمواطن النمساوي ،من خلال الإستغلال الرشيد للموارد التي توفرها الجبال خاصة،و تحقيق التعايش بين جميع الأطياف المجتمعية المشكلة للجمهورية النمساوية .

يحكم البلاد منذ سنة 2016 رئيس من حزب الخضر النمساوي ،هو من الأحزاب البيئية ،و مع إدراج بعد الإستدامة في مفهوم التنمية على المستوى العالمي ،و إلتزام النمسا بجل الإتفاقيات و المعاهدات الدولية في هذا الشأن ،أضيف البعد البيئي إلى أبعاد التنمية الأخرى و التي لا يستقيم أي نهوض إقتصادي أو إجتماعي إلا به ،ونظرا لطبيعة النمسا الجبلية ،كان الرجوع إلى الجبال و محاولة الإنطلاق منها في عملية التنمية ،يمثل أولى الأولويات ،خاصة أن الإقتصاد النمساوي يعتمد على الصناعة ،وخاصة صناعة السياحة ،إضافة إلى الزراعة و تجارة الأخشاب و الحراجة ،و هذا ما تضمنه الجبال.

لذلك ،كان من الضروري قبل البحث في آليات و محاور تنمية المناطق الجبلية في النمسا ،التطرق إلى هذا البلد من خلال ،نظرة عامة على الجغرافيا و التركيبة الديموغرافية الإجتماعية باعتبار الإنسان اللبنة الأساسية في التنمية ،خاصة في ما تعلق بموضوع تنمية الجبال ،فحاجة المناطق الجبلية للإنسان المحلي ،العارف بأنظمتها معرفة أصيلة ،أمر لا حاجة كي يختلف فيه اثنان،لذلك من المفيد معرفة التركيبة الديموغرافية و خلفياتها الثقافية ،هذه الأخيرة التي يشكلها التاريخ و البيئة و الدين و التربية و التعليم و السياسة و الإقتصاد .

إن تزايد الوعي العالمي بإشكاليات التنمية و معضلاتها ،خاصة مع إدراك المجتمع الدولي أنها ليست مجرد زيادة في الدخل ،و لا تنويعه ،و لا زيادة في الإنتاجية – أي أن التنمية ببساطة ،ليست النمو– وإنما هي عملية استراتيجية تكاملية ،شاملة و مستديمة ،تشمل الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية .

مع إدراج البعد البيئي في مفهوم وسياسات التنمية ،خاصة بعد ربطها بمفهوم الشمولية والإستدامة ،أصبح التحدي هو: "كيف نحقق التنمية الشاملة والمستديمة، دون المساس السلبي بالبيئة و نظمها المتنوعة و المعقدة ،الهشة و البالغة الحساسية، ودون المساس بحق الأجيال القادمة و قدرتها على تحقيق احتياجاتها؟"

كل تنمية لابد لها من موارد أولية لدفع عجلتها ،ومما لاشك فيه ،أن الجبال هي بنك العالم بما تضمنه من موارد أولية تدخل في بناء صناعات قوية ، مثل الأخشاب و المعادن والمياه و النباتات الطبية والثروة الحيوانية....إلخ ،إضافة إلى غناها بالمناظر الطبيعية ،و تنوع مشهدها الثقافي ،و التنوع البيولوجي ،ما يعتبر موردا رئيسيا في مجال صناعة السياحة ضف إلى ذلك تنوع أشكال التساقط بها ،بما يدعم الزراعة الجبلية الموفرة للغذاء الصحي و المحققة للأمن الغذائي للمجتمعات الجبلية على الأقل ،والمتعددة الوظائف بما يثير الإعجاب و التقدير.

لكن ،تبقى حقيقة أن الجبال تمثل البيئة الصعبة والهشة و المعرضة لخطر الإستنزاف مع محدودية التجدد ،مشكلا يؤرق المجتمع الدولي و الأنظمة و الحكومات ،و يجعل مسألة الحفاظ عليها و حماية أنظمتها مصدر قلق عالمي ،وقد برزت قضايا الجبال و حظيت بالإهتمام الدولي لأول مرة في قمة الأرض ،سنة 1992، في الفصل 13،من أجندة القرن 21.

النمسا ،كونها بلدا جبليا ،قد اهتمت بقضايا الجبال ،و وقعت على عديد الإلتزامات الإقليمية والدولية ،ولها سياساتها الوطنية و المحلية في مجال التنمية الشاملة للمناطق الجبلية.

لذلك ،من أجل تسليط الضوء – بالوصف- على سياسات و برامج و آليات عمل النمسا ،في مجال إدارة مناطقها الجبلية ،ركزنا على دراسة التجربة النمساوية من خلال المحاور الكبرى للتنمية الجبلية (الزراعة والغابات و السياحة).

الفصل الثاني: التنمية المستدامة للمناطق الجبلية في النمسا:المحاور و الآليات

المبحث الأول:الجمهورية الفيدرالية النمساوية:نظرة عامة

أولا:النمسا من منظور جغرافي

النمسا بلد أوروبي غير ساحلي، يحدها ثمانية بلدان هي:" جمهورية التشيك،ألمانيا،هنغاريا(المجر) ،إيطاليا ليختنشتاين، سلوفاكيا، سلوفينيا و سويسرا ".

مساحة النمسا حوالي أربع و ثمانون ألف(84000) كيلومتر مربع، بالضبط ثلاث و ثمانون ألف و ثمان مائة و ثمان وخمسون (83858) كيلومترا مربعا ،تشكل جبال الألب ما نسبته حوالي 40% من كتلتها الأرضية، تزيد ارتفاعاتها عن ألف (1000) متر فوق مستوى سطح البحر **(01).**

تبلغ مساحة الكتلة الأرضية إثنان وثمانون ألفا و سبعمائة و ثمان وثلاثون(82738) كيلومترا مربعا،و المساحة المائية ألف و مائة و عشرين (1120) كيلومترا مربعا.

تقع النمسا بين خطي عرض سبع و أربعون(47) درجة وعشرون (20) درجة شمالا،و بين خطي طول ثلاث عشرة (13) درجة و عشرون (20) درجة شرقا (أنظر الملحق رقم 04،ص 140).

حدودها هي جمهورية التشيك على مسافة ثلاثمائة و إثنان وستون(362) كيلومترا،ألمانيا على مسافة سبعمائة و أربعة و ثمانون(784) كيلومترا،المجر على مسافة ثلاثمائة و ست وستون (366) كيلومترا،إيطاليا على مسافة أربعمائة و ثلاثون(430) كيلومترا،ليختنشتاين على مسافة خمس وثلاثون(35) كيلومترا،سلوفاكيا على مسافة واحد وتسعون(91) كيلومترا،سلوفينيا على مسافة ثلاثمائة وثلاثون(330) كيلومترا،سويسرا على مسافة مائة و أربع وستون(164) كيلومترا.

النمسا بلد صغير،معظم البلد عبارة عن جبال الألب، وهي جبال كثيفة الأشجار و التلال التي تقطعها الأودية و الأنهار سريعة التدفق.

هناك سهول حول " فيينا Vienna " و نهر" الدانوب " في شمال شرق النمسا، وهو النهر الرئيسي الذي يتدفق شرقا عبر فيينا والمقاطعات الشمالية **(02).**

عشرون في المائة (20%) فقط من الأراضي النمساوية صالحة للزراعة،و تسع و عشرون في المائة(29%) من المراعي و أربع و أربعون في المائة (44 %) من الغابات،و سبعة في المائة(07 %) جرداء ،تغطي جبال ما نسبته إثنان وستون في المائة (62%) من إجمالي مساحة النمسا، منها جبال الألب الشمالية و جبال الألب الوسطى، و جبال

الألب الجنوبية، وتمتد من الغرب إلى الشرق عبر النمسا، جبال الألب الوسطى تتألف إلى حد كبير من قاعدة " **الجرانيث** " وهي أكبر وأعلى نطاقات النمسا **(03)**.

ثانيا:النمسا من منظور ديموغرافي اجتماعي

في عام 2016 بلغ عدد سكان جمهورية النمسا حوالي 8,7 مليون نسمة، حوالي مائة وست (106) نسمة لكل كيلومتر مربع، يعيش حوالي ثلث سكان النمسا في المناطق الريفية و حوالي عشرون في المائة(20%) في العاصمة " فيينا Wien ".

اللغة الألمانية هي اللغة الرسمية في الجمهورية النمساوية ولكن تم منح حقوق محددة للأقليات اللغوية المعترف بها **(04)**. منذ عام 1980 كان معدل النمو السكاني السنوي في النمسا في ازدياد،حيث تجاوزت معدلات المواليد و تدفقات الهجرة معدلات الوفيات،وقد أدى التدفق المتزايد للمهاجرين الأوروبيين وغير الأوروبيين إلى الحصول على أعلى نسبة من السكان الأجانب بين دول الإتحاد الأوروبي (Eurostat 2015)،بنسبة 12,5% **(05)**.

حتى بداية سنة 1960 كان المواطنون الأجانب يمثلون حوالي 1,4 % من إجمالي السكان ،لكن نتيجة للتجنيد المنهجي للعمال" العمال الضيوف" في يوغوسلافيا سابقا و تركيا،بدأت هذه النسبة في الإرتفاع في نهاية الستينات لتصل إلى نسبة أربعة في المائة (04%) من السكان في فترة بداية السبعينيات.

على الرغم من حظر التجنيد سنة 1973 ، فقد كانت معدلات الهجرة أعلى من أي وقت مضى بسبب زيادة " لم شمل الأسرة ".

في بداية التسعينات يمكن ملاحظة هجرة قوية مرة أخرى مما زاد من نسبة المواطنين الأجانب في النمسا إلى أكثر من 8 % منذ سنة 1994 فصاعدا.

خلال السنوات القليلة الماضية نمت نسبة المهاجرين مرة أخرى بسبب " لم شمل الأسرة " حيث تجاوزت نسبتهم و لأول مرة 10% سنة 2007.

في بداية سنة 2008 كان ما يقرب من 1,4 مليون شخص من أصل أجنبي يعيشون في النمسا، ما يمثل نسبة 16,6 % من مجموع السكان.

(Osterreichischer ;Integrations fonds 2009 ;Statistik Austria 2008) **(06)**.

إعتبارا من سنة 2016 كان لما نسبته 21,5 من سكان الجمهورية الفدرالية النمساوية خلفية أجنبية (أحد الوالدين على الأقل مولود في الخارج) حسب إحصائيات دولة النمسا لسنة 2017 (Stastics Austria 2017) **(07).**

يوضح تحليل المناطق و بلدان المنشأ أن ما يقارب نسبة أربعين في المائة (40%) من الأجانب الذين يعيشون في النمسا ،يأتون من دول الإتحاد الأوروبي أو المنطقة الإقتصادية الأوروبية أو من سويسرا، في حين ست وأربعون في المائة(46%) جاؤوا من دول أوروبية أخرى ،خاصة الدول التي خلفت يوغوسلافيا سابقا و تركيا.

جاءت المجموعة الأقوى من دولة " صربيا" و "الجبل الأسود "، تليها " ألمانيا " بمائتي ألف شخص(200,000) و تركيا بمائة وثمانين ألف شخص (180,000).

بلغت موجة التجنس منذ مطلع الألفية و بالضبط سنة 2003، خمس و أربعون ألف (45000) شخص مجنس،منخفظا إلى أربعة عشرة ألف(14000) شخص مجنس سنة 2007،أين ولد أكثر من ثلث الأشخاص المتجنسين في النمسا (Osterreichischer ;Integrations fonds2009) **(08).**

إنخفضت نسبة الأطفال دون سن الخامسة عشرة بأكثر من خمس عشرة في المائة(15%) منذ عام 2000، في حين زادت نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم عن خمس و ستين (65) عاما بحوالي أربع وعشرين في المائة(24%) **(09).**

سنة 2010 ،كانت فئة النساء تمثل ما نسبته 51,2 % من النسيج الإجتماعي للجمهورية الفدرالية النمساوية.

لا يزال متوسط العمر المتوقع عند الولادة في النمسا أعلى من المتوقع في باقي دول الإتحاد الأوروبي، حيث يقر متوسط العمرالمتوقع في النمسا بـ(80,9 عاما) وبلغ (81,6 عاما) سنة 2016 **(10).**

●المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة التي تتعامل مع قضايا النوع الإجتماعي و الهجرة:

أولا: المؤسسات الحكومية:

- وزارة الداخلية الإتحادية.
- الوزارة الإتحادية للتعليم و الفنون والثقافة.
- وزارة العمل و الشؤون الإجتماعية و حماية المستهلك الفدرالية.
- الوزير الإتحادي لشؤون المرأة والإدارة العامة **(11).**

ثانيا: المجتمع المدني و المؤسسات غير الحكومية:

- جمعية التعلم معا(Leaening Together) منذ سنة 1983 (http://www.miteinlernen.at) .
- مركز الإرشاد والعلاج التربوي للمهاجرات(ECTIW) منذ سنة 1984 (http://www.peregrina.at)
- جمعية ميز(Verein maiz) منذ سنة 1994 ، هي مركز مستقل أسسته النساء المهاجرات و يعمل من أجلهن (http://maiz.at).
- مركز الإرشاد و التعليم للنساء المهاجرات من أمريكا اللاتينية ، منذ سنة 1985 (http://www.lefoe.at)
- شبكة مراكز الإستشارة النمساوية للنساء و الفتيات (http://www.netzwerk.Fauenberatung.at)
- نقطة الإلتقاء و التعليم للمرأة الأجنبية منذ سنة 1991 (http://www.danaida.at)
- رابطة ملاجئ المرأة النمساوية المستقلة ذاتيا منذ سنة 1988 (http://www.aoef.at) **(12)**.

أما من ناحية الخلفية العقائدية والدينية للمجتمع النمساوي ،فتتوزع النسب كالآتي:

- 78% من سكان النمسا ،هم من الروم الكاثوليك.
- 08% من سكان النمسا ،هم يتبعون اللوثرية الإصلاحية.
- 02% من سكان النمسا ،هم من المسلمين واليهود.
- 12% من سكان النمسا ،ليس لديهم دين أو تجهل دياناتهم **(13)**.

ثالثا: النمسا من منظور سياسي و اقتصادي

1/ المنظور السياسي

تميز تاريخ النمسا في القرن العشرين بانهيار إمبراطورية " هابسبورغ " و نهاية الملكية،بالإضافة إلى مرورها بأوقات صعبة خلال الجمهورية الأولى بين الحربين العالميتين،بعد ضمها غلى ألمانيا هتلر و مكانتها كمقاطعة ألمانية بين 1938-1945، وفترة إحتلال الحلفاء من سنة 1945 إلى سنة 1955 **(14)**.

النمسا هي جمهورية برلمانية ذات تسع(09) ولايات، يتم تقاسم صلاحيات صنع القرار بين الحكومة الفدرالية و الولايات.

جمهورية النمسا هي جمهورية فيدرالية تتكون من تسع (09) ولايات هي : بورغنلاند(Burgenland) كارينثيا(Carinthia)،النمسا السفلى(LowerAustria)،النمسا العليا(UpperAustria)،سالزبورغ(Salzburg)،ستيريا(Styria)،تيرول(Tyrol) فورارلبورغ(Vorarlberg)،العاصمة فيينا (Vienna).

لكل ولاية حكومتها الخاصة التي يتم انتخابها كل خمس (05) سنوات بالإقتراع الشعبي باستثناء النمسا العليا حيث يتم إجراء الإنتخابات كل ست(06) سنوات.

تتكون حكومة الولاية من : الحاكم و النواب أعضاء الحكومة الآخرين، وتتمتع برلمانات الولايات بسلطة تشريعية على مستوى الولايات ، وللحكومة الفيدرالية الحق في الإعتراض على قرارات حكومة الولاية في حالة تعارضها مع المصالح الفيدرالية **(15)**.

تجري العمليات التشريعية في المقام الأول على المستوى الإتحادي في البرلمان الوطني،الذي يتكون من مجلسين هما: المجلس الوطني و المجلس الإتحادي(البوندسرات) ،كما تتمتع برلمانات الولايات بسلطة تشريعية على مستوى الولايات.

من السمات المميزة للنظام السياسي النمساوي أن الممثلين الرسميين لأصحاب العمل و الموظفين وغيرهم من جماعات المصالح و المعروفون مجتمعين باسم " الشركاء الإجتماعيين " لهم تأثير كبير على العمليات التشريعية و خاصة في مجال السياسة الإجتماعية والصحية **(16)**.

جمهورية النمسا ،هي دولة فيدرالية تقوم على مبادئ ديموقراطية و فصل للسلطات، حيث يشكل الدستور الإتحادي (B-VG 1930) ،معاهدة الدولة (Staatsvertrag 1955)،إعلان الحياد(Neutralitatsgesetz 1955) و معاهدة الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي (EU-Beitrittsvrtrag 1995) مجتمعين ، الأساس الدستوري للجمهورية الفيدرالية النمساوية.

- **فيينا** هي عاصمة النمسا ومقر المؤسسات والتمثيليات الفيدرالية.

- الرئيس الفدرالي هو رئيس الدولة و أعلى ممثل للجمهورية و ينتخب مباشرة عن طريق التصويت الشعبي لمدة ست (06) سنوات.

- المستشار الإتحادي هو رئيس الحكومة الفيدرالية،بناءا على نتائج الإنتخابات الفيدرالية يعين الرئيس المستشار الإتحادي و أعضاء مجلس الوزراء الآخرين.

➢ يمكن إقالة الحكومة أو أفرادها إما بواسطة مرسوم رئاسي أو عن طريق تصويت بعدم الثقة من قبل المجلس الوطني(Nationalrat) **(17)**.

➢ البرلمان النمساوي هو الهيئة التشريعية على المستوى الإتحادي و يتألف كما أشرت إليه سابقا من مجلسين هما: المجلس الوطني والمجلس الإتحادي ، يضم المجلس الوطني مائة وثلاث و ثمانون (183) عضوا،يتم انتخابهم لفترة تشريعية مدتها خمس (05) سنوات منذ عام 2007،أما المجلس الفيدرالي فيضم حاليا واحد وستون(61) عضوا، يمثلون في المقام الأول مصالح الولايات في عملية التشريع الإتحادي، و يحق لجميع المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 16 سنة التصويت (تم تخفيض السن القانونية من 18 سنة إلى 16 سنة منذ ستة 2007)، مما يجعل النمسا واحدة من الدول التي يسمح فيها للقصر بالتصويت.

➢ إعتبارا من سنة 2017 يتم تمثيل خمس (05) أحزاب في المجلس الوطني ، من بينهم إثنان (02) من الحكومة الفيدرالية هما حزب الشعب المحافظ و حزب الحرية اليميني.

➢ الأحزاب الأخرى الممثلة حاليا في المجلس الوطني هي : الحزب الإشتراكي الديموقراطي و الحزب الليبرالي و ما يسمى Liste Pilz(حزب يساري أسسه عضو سابق في حزب الخضر).

➢ المجلس الوطني – لاسيما أحزاب المعارضة – يحمل الحكومة الإتحادية المسؤولية عن طريق الحق الديموقراطي في التحقيق و يتناسب عدد نواب كل ولاية من الولايات التسع مع عدد سكانها.

➢ يتم انتخاب النواب من قبل برلمانات الولايات من خلال " التمثيل النسبي "طول الفترة التشريعية للولايات.

➢ تتمثل المهمة الرئيسية للمجلس الإتحادي في التداول وسن القوانين التي مررها وأقرها المجلس الوطني، وقد يعترض على مشاريع القوانين و لكن يمكن للمجلس الوطني إلغاء تصويته السلبي، في حين أن بعض القوانين يلزمها موافقة رسمية من المجلسين الوطني والإتحادي.

➢ تأتي مبادرة قانون جديد أو تعديل قانون قائم في الغالب من داخل الحكومة " مشروع القانون الحكومي " و بعد تقديمه إلى المجلس الوطني ،و تخضع مشاريع القوانين الحكومية لعملية مراجعة قبل موافقة مجلس الوزراء عليها.

➢ يجوز لأعضاء البرلمان في المجلس الوطني والإتحادي تقديم مسودة مشروع قانون " إقتراح " لا يلزم إجراء مراجعة له.

➢ أيضا يجب مناقشة العرائض الشعبية التي تحصل على ما لا يقل عن مائة ألف (100000) توقيع من الناخبين النمساويين أو توقيعات سدس الناخبين من ثلاث ولايات في المجلس الوطني.

➢ بعد النقاش البرلماني يتم إحالة تشريع المجلس الوطني إلى المجلس الإتحادي للموافقة عليه **(18)**.

كانت النمسا دائما،شاهدة على الهوية الأوروبية، حيث لعبت دورها على مفترق طرق الثقافات الجرمانية و الرومانية والسلافية، مما جعلها عاملا للتواصل والوساطة بين الدول الأوروبية التي تشاركها المشهد الثقافي و نفس سمات الهوية تقريبا – مع إحتفاظ كل دولة بطابع ثقافي يميزها عن الأخرى و يشكل مشهدها الثقافي الخاص – من أجل هذا أردت التطرق بقليل من الشرح ،إلى السياسة الثقافية للجمهورية الفيدرالية النمساوية ،التي تعبر عن الإنتماء و الهوية و الأصالة و الخصوصية الثقافية النمساوية.

المشهد الثقافي في النمسا – على إلتقائه و الثقافة الأوروبية في الإطار العام – يتراءى لنا جليا في ما بعد، أن الحفاظ عليه و على وظائفه المتعددة، يمثل إحدى أهم أهداف سياسات التنمية، خاصة التنمية الجبلية ، بل إحدى أهم مقومات و منطلقات السياسة الجبلية النمساوية و شرطا أصيلا لنجاحها بشكل مستديم.

كانت السياسة الثقافية النمساوية في فترة ما بعد الحرب موجهة نحو خدمة " المكانة و الهيبة " بشكل أساسي، حيث تم تفضيل دعم المسارح و المهرجانات الفيدرالية، في حين تم تجاهل الأعمال المعاصرة للأدب و المسرح والفنون البصرية والموسيقى **(19)**.

تغير موقف ما بعد الحرب إتجاه الثقافة ،مع التسييس الأوروبي العام في الستينات والسبعينات أصبحت الطليعة الثقافية عاملا أساسيا، و استخدمت كأداة للتحضير للتغييرات السياسية في النمسا، فحكومة برونو كريسكي " Bruno Kreisky" الإشتراكية الديموقراطية وعدت بالتحديث والإصلاح في جميع المجالات بما في ذلك مفهوم الثقافة التي تشمل جميع أشكال الحياة.

تم اعتماد مجموعة من تدابير السياسة الثقافية، لوزارة التعليم والفنون الإتحادية سنة 1975، و كانت أهدافها الرئيسية هي تحسين العادات الثقافية و مستويات التعليم لدى الجمهور و تقليص الفجوة التعليمية بين سكان المدينة وسكان الريف، أين تم إنشاء الخدمة الثقافية من قبل الوزارة من أجل إقامة إتصال بين الفنانين والعاملين في مجال الثقافة من ناحية، والمدارس و مؤسسات تعليم الكبار و الشركات و المراكز الثقافية من ناحية أخرى، كما أطلق حوار بين الهيئات الحاكمة و الفنانين ووسطاء الفن،كما تم إنشاء هيئات استشارية مختلفة بما في ذلك مجالس الإدارة و الهيئات القضائية و اللجان والقيمين المتخصصين،وأعطيت بعض هذه الهيئات سلطات صنع القرار في محاولة لجعل نظام دعم الفنون أكثر ديموقراطية ،إضافة إلى هيئات وسيطة تشرف عليها الحكومة و ترتكز إلى حد ما على الأعمال التجارية الخاصة **(20)**.

في نهاية الثمانينات تحولت أولوية السياسة الثقافية و أصبحت المناقشات مركزة على قضايا الرعاية الثقافية و الخصخصة، كان هذا في وقت كان هناك إئتلاف كبير متجدد بين حزب الشعب الديموقراطي و الحزب الإجتماعي

الديموقراطي و على خلفية التغييرات السياسية الرئيسية سنة 1989.

لكن الخصخصة التي كانت موضوعا هامشيا في الثمانينات أصبحت موضوعا ساخنا في السنوات الأخيرة من التسعينات و خاصة في مجالات مثل المسرح الموسيقي و الأوبرا الشعبية و المتاحف **(21)**.

بين سنتي 1998 و 2006 كانت جميع برامج السياسة الثقافية في يد وزير الدولة للفنون والثقافة الذي كان جزءا من مكتب المستشار الإتحادي، وقد تم إحداث تحول سياسي كبير سنة 2000 من خلال إحداث تحالف بين حزب الشعب و حزب الحرية اليميني ، التحول السياسي الذي واجه انتقادات من العديد من القوى الإجتماعية و السياسية و الثقافية على الصعيدين الوطني والدولي ، و قد تركزت اهداف السياسة الثقافية للتحالف و الذي أعيد انتخابه سنة 2002 بشكل عام على الإستعانة بمصادر خارجية للمؤسسات الثقافية العامة و خفض الميزانية الثقافية وتم التركيز أكثر على ثقافة " الهيبة " و الصناعات الإبداعية و تشجيع المشاريع ذات التوجه الإقتصادي (مثل المهرجانات لدعم السياحة) **(22)**.

منذ عام 2007 تم دمج جميع المسائل المتعلقة بالفن و الثقافة تحت سقف واحد مرة أخرى، بمسمى "الوزارة الإتحادية للتعليم والفنون و الثقافة".

منذ سنة 2013 تم تنفيذ تدابير ثقافية مهمة على سبيل المثال تعزيز التدابير لتحسين الصورة الدولية للفنانين النمساويين و دعم صناعة السينما النمساوية و زيادة دعم المسارح الفيدرالية و تشجيع مكثف لتعليم الفن و الثقافة في المدارس و دخول مجاني للمتاحف الفيدرالية لفئة الزوار الأقل مكن سن 19 سنة.

منذ سنة 2014 أصبحت جميع المسائل المتعلقة بالفن والثقافة تستند إلى جدول أعمال الوزير الإتحادي للفتون والثقافة و الدستور والإعلام و هو ملحق بالمستشار الإتحادي للنمسا، في حين تقع برامج التعليم و التدريب تحت مسؤولية الوزارة الإتحادية للتعليم وشؤون المرأة.

تركز السياسة الثقافية على المستوى الإتحادي على قضايا التنوع و الإمداد الثقافي، والتدويل والترويج للفنانين الشباب و الترويج للفن والسينما المعاصرة و تشجيع المشاركة في الفنون والثقافة وتعليمهما، إضافة إلى المسؤولية عن المؤسسات الثقافية الفيدرالية و حماية الآثار و الوصول إلى الأصول الثقافية و التراث و التبادل الثقافي الدولي **(23)**.

على سبيل المثال و على هامش معرض الأعمال الفنية النمساوية من المجموعة الفنية للبرلمان الأوروبي و المجموعات الفنية في النمسا في " لوكسومبورغ " و التي نظمت في إطار الرئاسة النمساوية لمجلس الإتحاد الأوروبي يقول السيد / Antonio Tajani، رئيس البرلمان الأوروبي ما يلي: " تقع النمسا في قلب أوروبا و الإتحاد الأوروبي بطرق عديدة اكثر من الجغرافيا ،فغوستاف كليمت و يوهان ستروس ،والعديد من العظماء النمساويين هم أبطال تراث ثقافي أوروبي مشترك ينتقل مع أقرانهم عبر حدود الدولة و اللغة والجنسية ، لتشكيل هوية أوروبية نعتز بها و نتشاركها ضمن عائلة من ثمان و عشرين (28) دولة " **(24)**.

لقد طغى ماضي النمسا على دورها العالمي المعاصر،كدولة تعد خلفا لإمبراطورية "هابسبورغ" إذ كان لزاما على النمسا المعاصرة ولا يزال يتعين عليها الكفاح من أجل التغلب على ضلال الماضي ، ضلال ارتباطها بالنازية والمحرقة (Nazim and The Holocaust).

مع عضوية النمسا في الإتحاد الأوروبي سنة 1995،أصبحت الديموقراطية الأوروبية الأصغر و المدمجة إلى حد ما،تتبع نموذج " الديموقراطية الغربية "و ترتبط ارتباطا وثيقا بجيرانها،فيمكن اعتبار ديموقراطية النمسا أكثر " توافقية "منها " تنافسية ".

قد ينظر إلى حالة الحياد التي لا تزال تحظى بالإهتمام في النمسا على أنها حالة منحرفة في أوروبا الوسطى،ربما لا تزال ثقافة النمسا تقاس أكثر من خلال عمالقة الثقافة في الماضي الإمبراطوري من هايدن Haydn و موزارت Mozart ،إلى ماهلر Mahler، إلى كليمث و شيل Klimt and Schiele، إلى هوفمانستال و شنيتزلر Hofmannsthal and Schnitzler **(25)**.

2/ المنظور الإقتصادي

تبعا للمسح الإقتصادي للنمسا لسنة 2017 ،الذي صدر كدراسة استقصائية من قبل " لجنة مراجعة التنمية الإقتصادية(EDRC) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي (OECD) و هي الجهة المكلفة بدراسة الوضع الإقتصادي للبلدان الأعضاء فإنه:

بعد عدة سنوات من النمو الضعيف تسارع الناتج الإقتصادي في عام2016 بدعم من الإصلاح الضريبي الذي دخل حيز التنفيذ في الفترة بين 2015 و 2016 ، إضافة إلى انتعاش في التجارة الدولية.

أدى هذا التحسن إلى تحسن الأرصدة المالية و نسبة الدين العام تسير في الإتجاه التنازلي، كما أدى التحسن في وضع الإقتصاد الكلي إلى تعزيز ثقة الشركات **(26)**.

كما هو الحال في معظم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية فقد تباطأ النمو المحتمل منذ التسعينات بسبب تباطؤ تكوين رأس المال و عدد ساعات العمل للشخص الواحد و الإنتاجية الكلية للعامل.

يهدف صانعوا السياسة الآن إلى الإعتماد على الثورة الرقمية العالمية للمساعدة في تجديد نماذج الأعمال و تسريع الإبتكار و تعزيز القدرة التنافسية.

لا تزال النمسا اقتصادا ثريا و مستقرا ويتمتع مواطنوها بنوعية حياة عالية ، إذ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و معدل العمالة يتجاوز متوسط منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية،إضافة إلى كون خطر البطالة طويل الأجل منخفض و كذلك عدم الأمان في سوق العمل.

رغم أن نسبة كبيرة من الوظائف خاصة بالنسبة للنساء بدوام جزئي قوي في سوق العمل ، فهو يعزز تصنيف النمسا الدولي فيما يخص ملائمة الوظائف و الأرباح و الدخل والرضا الذاتي عن الحياة.

لكن رغم ذلك فالبلاد متأخرة عن غيرها من الإقتصاديات الأوروبية الصغيرة ذات الدخل المرتفع فيما يتعلق بالتوازن بين العمل و الحياة والصحة و الإسكان ،على النحو الذي نوقش في الدراسات الإقتصادية الأخيرة التي أجرتها منظمة التعاون و التنمية في الميدان الإقتصادي و التي ركزت على الصحة سنة 2011 و الرفاه على نطاق أوسع سنة 2013 و عدم المساواة بين الجنسين سنة 2015 **(27)**.

على المستوى دون الوطني تحتل النمسا مراتب عليا بين بلدان منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية في معظم أبعاد الرفاهية، كما انخفضت التفاوتات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي منذ أوائل سنة 2000 وهي حاليا ثاني أدنى مستوياتها في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية مع ازدياد الفوارق في السنوات الأخيرة بالنسبة للمؤشرات الإقليمية الأخرى لاسيما ما يتعلق بنفقات البحث و التطوير ومعدلات البطالة و الفجوات بين الجنسين من حيث المشاركة في القوة العاملة.

شكلت النفقات الإجتماعية ما يقارب ثمان وعشرون في المائة (28%) من الناتج المحلي الإجمالي في النمسا ، مقابل متوسط يبلغ واحد وعشرون في المائة (21%) في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (حسب قاعدة بيانات النفقات الإجتماعية للمنظمة).

فقر الشيخوخة في النمسا أقل من متوسط منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية ، على الرغم من أن العديد من النمساويين يغادرون سوق العمل قبل سن التقاعد القانوني ، مما يقلل من استحقاقاتهم التقاعدية **(28)**.

على عكس الدخل ، لاتزال الثروة مركزة للغاية في النمسا ،فوفقا لقاعدة بيانات توزيع الثروة التابعة للمنظمة،إعتبارا من سنة 2010 كانت أغنى عشرة في المائة(10%) من الأسر النمساوية تمتلك إثنين و ستين في المائة(62%) من ثروة البلاد و هي ثاني أكبر حصة بين بين ثلاث عشرة (13) دولة من دول المنظمة بعد الولايات المتحدة الأمريكية ،إذا هناك تناقض بين المساواة في الدخل و المساواة في الثروة و مصادر هذا التباين ليست مفهومة جيدا إضافة إلى نقطة ضعف أخرى تتمثل في عدم المساواة بين الجنسين و التي تتعمق أكثر من البلدان الأخرى **(29).** الرضا عن الحياة مرتفع بالنسبة لمعظم الفئات الإجتماعية و لكنه أقل بشكل واضح بالنسبة للعاطلين عن العمل على المدى الطويل والذين يمثلون 5, 2 % من السكان البالغين و المستفيدين من المزايا الإجتماعية الأخرى بما في ذلك المتقاعدون مع تاريخ المساهمة القصيرة.

تواجه كل من الشركات و العمال تحديا بسبب سرعة التغييرالناتج عن الإتجاهات العالمية العملاقة مثل التشرذم الجغرافي للإنتاج و التحول الرقمي لعمليات العمل،إذ قد تكون الهياكل الإجتماعية والإقتصادية أقل ملائمة لاحتضان هذه التغييرات **(30).**

إن انتقال النمسا إلى الإقتصاد الرقمي هو أبطأ من الإقتصاديات الأوروبية الصغيرة الأخرى ذات الدخل المرتفع، مما يفرض ضرورة تعزيز ديناميكية العمل لنشر نماذج الأعمال الجديدة و ابتكارات تكنولوجيا المعلومات والإتصال ،و التحول الناتج عن التكنولوجيا في أسواق العمل يطلب إتباع نهج شامل لضمان تكافؤ الفرص في مواجهة التغير التكنولوجي **(31).**

"نهاية معطيات المسح الإقتصادي للنمسا لسنة 2017 ،الذي صدر كدراسة استقصائية من قبل " لجنة مراجعة التنمية الإقتصادية(EDRC) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي (OECD) "

في عام 2016 بلغ إجمالي الناتج المحلي للنمسا حوالي 350 مليار يورو، ومن حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد إحتلت النمسا المرتبة السادسة بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي بحوالي 40000 يورو .

تأثرت النمسا بالأزمة الإقتصادية العالمية لكن الإقتصاد تعافى بسعة و لم تؤد الأزمة إلى انتهاج سياسات التقشف.

بحلول نهاية سنة 2016 بلغ الدين العام في النمسا 7, 295 مليار يورو أي ما يعادل 84,6% من الناتج المحلي الإجمالي.

العائدات العامة مستمدة أساسا من الإشتراكات الضريبية و التامينات الإجتماعية بنسبة 87% و يذهب ما يقارب نصف الإنفاق العام بحوالي 46% إلى تالإنفاق الإجتماعي و الصحي، في حين تمثل الصناعة ثلث القيمة المضافة في الإقتصـــــاد النمســـــاوي و تســـــاهم القيمـــــة المضـــــافة للخـــــدمات بحـــــوالي الثلثـــــين، في حـــــين إنخفضت حصة الزراعة إلى 1,3 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016 مقابل 4,9 % سنة 1980.

نمت القوة العاملة النمساوية بشكل كبير منذ سنة 2000 إلى حوالي 4,5 مليون شخص سنة 2016، و في النمسا حوالي 06 % من إجمالي القوة العاملة وفقا لتعريف منظمة العمل الدولية عاطلون عن العمل، وهو واحد من أدنى معدلات البطالة في أوروبا ، ومع ذلك تختلف معدلات البطالة بشكل كبير بين الولايات،مثلا في " فيينا " 11,3 % أكثر بثلاث أضعاف تلك المسجلة في ولاية " سالزبورغ " أو " فورارلبورغ " 3,4 % **(32)**.

صافي التجارة يساهم بشكل هامشي في النمو الإقتصادي وتواجه النمسا تحديات متمثلة في ضمان مساهمة الإستثمار بشكل مستمر في النمو و توجيهه نحو الإستخدامات التي تزيد الإنتاجية .

بلغ معدل التضخم في النمسا 2,2 % سنة 2017 أي أعلى من متوسط منطقة اليورو البالغ 1,5 % **(33)**.

إنخفض معدل البطالة من 06% سنة 2016 إلى 5,5 % سنة 2017،أما معدل بطالة الشباب فقد إنخفض سنة 2017 إلى 9,7 % أي أقل من متوسط الإتحاد الأوروبي البالغ 18,7 % .

على الرغم من شيخوخة السكان فقد زاد عرض العمالة و ذلك راجع إلى زيادة مشاركة النساء و العمال الاكبر سنا و العمال الذين لديهم خلفية مهاجرة في سوق العمل.

الفجوة في الأجور بين الجنسين بلغت 21,7 % سنة 2015 و ظلت مرتفعة باستمرار و هي فوق متوسط الإتحاد الأوروبي البالغ 16,3 % و ذلك راجع إلى ارتفاع نسبة النساء العاملات بدوام جزئي،سنة 2016 كان دخل أغنى 20 % من الأسرالنمساوية، يزيد بحوالي 4,1 مرة عن دخل أفقر 20 % من الأسر ،و هي أقل من متوسط الإتحاد الأوروبي البالغ 5,2 مرة **(34)**.

لقد أظهرت النمسا انتقالا بطيئا نسبيا نحو التصنيع، حيث ظلت أجزاء كبيرة من المناطق الريفية تحت سيطرة الزراعة حتى منتصف القرن العشرين، وكدولة صغيرة نسبيا و غير ساحلية فقد اعتمدت النمسا على التبادل الدولي من أجل النمو الإقتصادي.

هيكل الإقتصاد النمساوي الذي يعتمد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، شكل ايضا طريقة للإندماج في الإقتصاد المعولم، تعد بعض الشركات النمساوية الصغيرة و المتوسطة رائدة على مستوى العالم في قطاعات السوق أو الأسواق المتخصصة (يتم تطوير و إنتاج عدد كبير من مكونات الآلات المتطورة في مختلف الفروع في النمسا).

في المجال الإقتصادي ،" السياحة " قطاع ذو أهمية خاصة في النمسا،فقد ساهم أكثر من أي مجال آخر في تعزيز عملية التحديث في تلك المناطق النمساوية التي لم يكن التصنيع فيها وحده كافيا،إذ أصبحت النمسا واحدة من أهم مواقع السياحة الجماعية في جميع أنحاء العالم ، ففي سنة 2009 تم احتساب 15 ليلة إقامة في المتوسط لكل فرد ، ما يترجم متوسط عدد السكان الزائد لأكثر من ثلاثمائة ألف (300000) شخص أو ما يقرب من 04 %(في بعض المناطق السياحية تكون هذه القيم أكبر وقد تتجاوز 500 إقامة لليلة الواحدة و 300% من السكان الزائدين) **(35)**.

في إطار أهداف ورؤية 2025 ، تتبنى النمسا اقتصاد شديد التوجه نحو التصدير مع هيكل تجاري مجزأ، وتعتمد على ديناميكيات إبداعية شديدة، وذلك بسبب التغيرات الجذرية في المجتمع والإقتصاد الناجمة عن العولمة والرقمنة.

تلعب الصناعات الإبداعية دورا حاسما مثلها مثل أي قطاع آخر و قد إكتسبت في السنوات الأخيرة أهمية كعامل اقتصادي وتنافسي داخل الإتحاد الأوروبي ، وتشكل داخل النمسا قوة دافعة كبيرة للإقتصاد من حيث النمو والإبتكار ، حيث أن القوة الإبتكارية و التحويلية من قبل الصناعات الإبداعية تسهم في خلق فرص عمل مستدامة خاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم،كما تحسن من جاذبية المدن و المناطق كمواقع أعمال و تعزز أنظمة الإبتكارالإقليمية وتسعى استراتيجيات الصناعات الإبداعية الموضوعة تحت رعاية وزارة العلوم و البحوث و الإقتصاد الفيديرالية بشكل رئيسي من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز نظام الإبتكار في النمسا.
- تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الإبداعية.
- تعزيز التأثير التحويلي للصناعات الإبداعية على القطاعات الإقتصادية الأخرى.
- تعزيز صورة النمسا الدولية كدولة مبدعة للثقافة والإبتكار **(36)**.

حسب الرؤية الإستراتيجية لسنة 2025 فإنه بحلول هذه السنة سوف تتمتع الصناعات الإبداعية بتقدير كبير في النمسا، و سوف يتم ربط المؤسسات الإبداعية ربطا وثيقا في ما بينها و مع المؤسسات من القطاعات الأخرى، كما سيتم التعرف على المواهب الشابة مبكرا و دعمها على وجه التحديد.

الظروف المثالية لريادة الأعمال المبنية على المعرفة ستجعل النمسا واحدة من أفضل الدول الحاضنة و المستقطبة للمؤسسات الإبداعية في أوروبا، وبهذه الطريقة ستسهم الصناعات الإبداعية بشكل كبير في تقديم صورة جيدة عن النمسا كدولة مبدعة للثقافة والإبتكار **(37)**.

المبحث الثاني: الزراعة الجبلية:محور و آلية أساسية لتنمية المناطق الجبلية في النمسا.

في جبال الألب الأوروبية تمثل الأراضي الزراعية ما مجموعه 18 % تقريبا من المساحة ، بينما تغطي الأراضي العشبية الطبيعية وشبه الطبيعية 18 % (EEA2005) ، في المجموع لا يزال حوالي 31,4 % من مساحة الأرض السطحية ، حوالي 190600 كيلومتر مربع تستخدم لأغراض زراعية ، لذلك ومن خلال زراعة الأراضي والحقول و المراعي الصالحة للزراعة تسهم مساهمة مهمة في الحفاظ على المشهد الثقافي المتنوع لجبال الألب و مع ذلك هناك اختلافات واضحة بين الدول الثمانية لجبال الألب " موناكو،فرنسا، سويسرا،إيطاليا ، ألمانيا، ليختنشتاين،سلوفينيا و النمسا " ، ففي حين تستخدم ما يقرب من نصف جبال الألب الألمانية لأغراض زراعية ، في إيطاليا فقط 25 %،سلوفينيا أقل من 20 % ، ومن وجهة نظر متناسبة توجد أكبر مناطق جبال الألب في النمسا (29 %) و إيطاليا (27 %) و فرنسا (21%) وقد شهدت الزراعة الجبلية في جبال الألب الأوروبية تغيرات كبيرة خلال السنوات الخمسين الماضية بالمقارنة مع المناطق الجبلية الأخرى مثل " الأنديز " أو " جبال الهيمالايا " وتتأثر منطقة جبال الألب الأوروبية بأربع عوامل مهمة يجب أخذها بعين الإعتبار عند تحليل تطور الزراعة الجبلية وأهميتها الإجتماعية **(38)** :

- تعد مناطق جبال الألب الأوروبية جزءا من البلدان المتقدمة للغاية،حيث تتمتع بدرجة عالية من الرفاه من وجهة نظر عالمية،على مستوى الدولة يمتلك القطاع الزراعي فقط من إجمالي العمالة حصة بين 2,4 % (ألمانيا)، 9,1 % (سلوفينيا).

- غالبية السكان في بلدان جبال الألب الأوروبية يعيشون في المدن او المناطق الحضرية بالإضافة إلى ميل السكان للتركز في المراكز الإقليمية ، وحقيقة أن سكان الريف يظهرون ميلا و توجها اجتماعيا متزايدا نحو الحياة الحضرية ، له تأثير كبير على التنمية المستقبلية للمناطق الجبلية ، في الوقن نفسه تعتمد المناطق الجبلية والزراعة بشكل متزايد على التحويلات المالية و بالتالي على الأداء الإقتصادي لمراكز الأعمال.

- بسبب التطور الإقتصادي المستمر تمر الزراعة بتغير هيكلي تدريجي مصحوب بتخفيض عوامل الإنتاج (العمال و الأرض)، وإن التكامل السوقي للزراعة الجبلية يؤدي إلى تحول الزراعة من أسلوب حياة إلى شكل من أشكال الأعمال و على الرغم من التقدم السريع الذي تم إحرازه في " الميكنة " و ترشيد الزراعة الجبلية منذ الحرب العالمية الثانية فإن هذا القطاع غير قادر على تحمل ضغوط المنافسة من المناطق والمواقع الأكثر ملائمة بسبب عيوب التكلفة الناجمة عن

الظروف المناخية و الطوبوغرافية.

➢ في بلدان جبال الألب تعد مساهمة السلع الزراعية في الأمن الغذائي ذات أهمية محدودة و تصبح أصغر فأصغر، و بالتالي فإن إمكانيات إنتاج الزراعة الجبلية ليست مستغلة بالكامل و هذا يتناقض مع المنظور العالمي لأن الأمن الغذائي معرض للخطر بالنسبة لـ40 % من سكان الجبال في جميع أنحاء العالم.

في المقابل أصبحت الخدمات متعددة الوظائف التي تقدمها الزراعة الجبلية في مناطق جبال الألب أكثر أهمية فمفهوم " **التعددية الوظيفية** " أحد أهم العناصر لدعم الزراعة الجبلية في الإتحاد الأوروبي و أحد أهم أهداف بروتوكول " **الزراعة الجبلية** " في " **إتفاقية حماية جبال الألب** " الساعية لتحقيق حماية شاملة و تنمية مستدامة لجبال الألب ،إضافة إلى القناعة بأن " بفضل ثروتها منى الموارد الطبيعية و المياه و الإمكانات الزراعية والتاريخية و التراث الثقافي و قيمة جودة الحياة و الأنشطة الإقتصادية و الترفيهية في أوروبا و طرق النقل التي تعبرها ، سوف تظل جبال الألب ذات أهمية حيوية خاصة بالنسبة للسكان المحليين ولسكان المناطق الأخرى " (إتفاقية جبال الألب، ص 12).

في سياق الحالة والأهمية المحددة لمنطقة جبال الألب تعطى الأسبقية لخدمات النظام الإيكولوجي التي يتم دمجها في المفهوم الشامل " للتعددية الوظيفية " و المرتبطة باستخدام الأراضي الزراعية المفتوحة وكذلك التفاعل بين الزراعة والبيئة (الزراعة البيئية) **(39)**.

إن المناطق الريفية و الجبلية خصوصا، مهددة بالهجرة و التخلي عن الأراضي الزراعية ،فكان برنامج التنمية الريفية النمساوي 2000-2006 هادفا إلى الحفاظ على الزراعة والحراجة المستدامة و التنافسية و متعددة الوظائف في المناطق الريفية الحيوية ،و تدافع السياسة الزراعية عن الرأي القائل بأن الزراعة بشكل عام و المزارع الأسرية بشكل خاص تساهم بشكل كبير في نوعية الحياة و الحفاظ على المشهد الثقافي و تحقيق الأمن الغذائي **(40)**.

خلال الفترة بين 2000-2006 تم إنفاق مبلغ إجمالي قدره 15,2 مليار يورو من الخزينة العامة لدعم القطاع الأولي، وهذا يعني ان المتوسط السنوي للميزانية الزراعية يبلغ 2,2 مليار يورو، منها 56% من ميزانية الإتحاد الاوروبي ،21% من المصادر الوطنية،23% من الولايات الفيدرالية النمساوية **(41)**.

يتميز الهيكل الزراعي في النمسا بارتفاع نسبة المزارع الصغيرة و المتوسطة و شبه العالية في المناطق الأقل حظا(LFA)، والتي تغطي 81% من إجمالي مساحة الأراضي النمساوية، يصنف معظمها على أنها مناطق جبلية

(70%) ،مع جزء صغير يصنف على أنه أنواع أخرى من المناطق الأقل حظا ،للزراعة الجبلية دور رئيسي في حماية النظام البيئي الحساس و بالتالي المشهد متعدد الوظائف و المساحة العامة للمعيشة و العمل.

في العقود الأخيرة كانت هناك عملية مستمرة للتغيير الهيكلي للزراعة، فمنذ عام 1995 إنخفض عدد المزارع بنسبة 20% لكن عدد المزارع التي تقل عن 20 هكتار إنخفض بنسبة 27% ،ومع ذلك لا يزال هذا النوع من المزارع يشكل 75% من جميع المزارع في النمسا،في حين 1,7 % فقط من مجموع المزارع مساحتها أكثر من 100 هكتار(متوسط الحجم في النمسا هو 18 هكتار)، ومنذ عام 1995 إنخفض عدد المزارع بدوام جزئي بنسبة 32% .

في نفس الفترة إنخفض عدد المزارع الجبلية بنسبة 18% وهو أقل من المزارع غير الجبلية (- 22%).

تهدف السياسة الزراعية في النمسا إلى الحفاظ على الزراعة متعدد الوظائف و الزراعة الأسرية ، والحفاظ على المشهد الثقافي و تقديم الدعم المستهدف للمزارع الجبلية ، إذ لا تزال المناطق الجبلية بيئة عالية الجودة، و تمتد الزراعة و الغابات الصديقة للبيئة في معظم انحاء المناطق الجبلية.

في السعي لتحقيق أهداف السياسة الزراعية إكتسبت النمسا خبرة كبيرة في إعانات و دعم الزراعة الجبلية و البرامج الإقليمية الخاصة بمنطقة الجبال و برنامج البيئة الزراعية على مدار العقود الأخيرة.

قبل إنضمام النمسا إلى الإتحاد الاوروبي سنة 1995 كان للبرنامج الخاص بمزارعي الجبال على وجه الخصوص أهمية كبيرة للمزارع الجبلية، بعد الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي كان لابد من اعتماد تدابير السياسة الزراعية الخاصة بالإتحاد الاوروبي بما في ذلك خطة دعم LFAs، في إطار برنامج التنمية الريفية 2000-2006 تم إجراء تعديلات كبيرة على مخطط الدعم و تحسنت مستويات الدعم بشكل كبير لمزارعي المناطق الاقل حظا وخاصة لمزارعي الجبال **(42)**.

تتميز الزراعة الجبلية في النمسا على بإنتاج الاراضي العشبية و وبالتالي فتربية الماشية هي الأهم ،تلعب الزراعة دورا مهما في الحفاظ على المناظر الطبيعية المتعددة الوظائف في المناطق الجبلية حيث توجد 52% من جميع المقتنيات الزراعية و الحرجية هناك .

تمثل الإمكانيات و الحيازات الجبلية 64% من أبقار الألبان و64 % من جميع الابقار و 79% من الاغنام (Statistik Austria 2001) .

سنة 2004 كانت 71% من جميع مزارع الألبان مع حصص الحليب في النمسا مزارع جبلية و التي قدمت 65% من إجمالي الحليب، تتمتع المزارع الجبلية أيضا بأهمية كبيرة في حماية الغابات و إدارة مناطق المراعي الألبية و التي تعد أنظمة بيئية حساسة جدا.

يرجع الوضع غير المواتي بشكل طبيعي لشركات زراعة الجبال في المقام الأول إلى التدرجات الحادة و موسم النمو القصير و الظروف المناخية القاسية و غياب إمكانيات الإنتاج البديلة، إضافة إلى ظروف النقل السيئة و البنية التحتية غير الكافية و المكلفة ، لذلك فإنه بالنسبة للمزارع الجبلية فالدخل من الزراعة أقل بكثير من الدخل الزراعي للمزارع في المناطق الأكثر حظا والمفضلة.

الزراعة هي النشاط الإقتصادي الرئيسي فقط ل 44% من المزارع الجبلية،وفقا لإحصائيات LFA سنة 2004 فإن 48 % من جميع المزارع الجبلية بها أقل من 10 هكتارات و 1,2 % فقط لها 50 هكتار او اكثر **(43)**.

ترسيم المناطق الجبلية في السياق الزراعي في النمسا له تاريخ طويل ففي سنة 1954 حددت لائحة وزارة المالية المناطق الجبلية في النمسا بأنها " بلديات الزراعة الجبلية " و في الثمانينات من القرن الماضي تم تحديد وترسيم حدود المناطق الأقل حظا الأخرى.

في عام 1995 تم إعادة تحديد و تعيين حدود المناطق المحمية (الأقل حظا) في النمسا وفقا لمعايير الإتحاد الأوروبي التقسيم المكاني (المناطق الجبلية و المناطق الأخرى الأقل حظا و المناطق المتأثرة بعوائق محددة) وقد تم ذلك على مستوى البلديات او اجزاء من البلديات.

المعايير التي وضعتها مفوضية الإتحاد الأوروبي لترسيم المناطق الجبلية للنمسا هي (المناطق الجبلية وفقا للمادة 23 من لائحة المجلس الأوروبي رقم 950/97 والمادة 18 من لائحة المجلس رقم 1257/1999:

- إرتفاع 700 متر على الأقل فوق مستوى سطح البحر أو
- متوسط التدرج (المنحدر) لا يقل عن 20% أو
- مزيج لا يقل عن 500 متر فوق مستوى سطح البحر و متوسط تدرج (منحدر) لا يقل عن 15% .

أما في ما يخص نظام تصنيف المزارع الجبلية فنشير غلى أن صعوبات الزراعة في المناطق الجبلية ليست متساوية و مع أخذ هذا بعين الإعتبار تتمتع النمسا بالفعل بخبرة كبيرة وطويلة في تقييم درجة الصعوبة التي تواجهها المزارع الجبلية.

من البداية إستخدم النظام النمساوي تصنيفا لصعوبات الزراعة الخاصة بالموقع و التي اهتمت بالوضع الخاص لكل مزرعة جبلية بشكل فردي.

منذ عام 1970 كان نظام التصنيف المتمايز (المكون من أربع مجموعات) هو الأساس لتحديد مستويات الدعم للمزارع الجبلية و كانت المعايير الرئيسية للتصنيف هي الظروف المناخية و حالة النقل الداخلي و معايير أخرى إضافية مثل وضع النقل الخارجي (عدم امكانية وصول الشاحنات للمزرعة).

لقد تم وصف و تحديد الفئات الأربع من الصعوبة على النحو التالي:

- **الفئة الأولى**:صعوبة طفيفة (اقل من 40 % من المناطق الصعبة).
- **الفئة الثانية**: صعوبة متوسطة(بين 40% و80% من المناطق الصعبة).
- **الفئة الثالثة**: صعوبة كبيرة (80 % أو أكثر من المناطق الصعبة).
- **الفئة الرابعة**: صعوبة قصوى (فئة 3 و40% أو أكثر من المناطق ذات الصعوبة القصوى).

وتم العمل بهذا النظام في التمايز بين المزارع الجبلية حتى سنة 2001 **(44)**.

منذ سنة 2001 تم تطبيق نظام تصنيف منقح،يعرف بـ" نظام نقاط تسجيل المزارعين الجبليين " العوامل الخارجية الإيجابية للزراعة الجبلية بشكل أوضح، ويتم استخدام نظام مفصل لمنح النقاط حتى 570 نقطة

كحد أقصى،إذ يتم تجميع العناصر المستخدمة في الحساب في ثلاث فئات هي " وضع المزرعة الداخلي "، " و ضع المزرعة الخارجي "، "التربة والمناخ "، و التنقيط لا يعتمد على حجم المزرعة و إنما على صعوبة الإنتاج وتتميز المجموعات الأربع من الصعوبة على النحو التالي:

- **المجموعة الأولى**:صعوبة طفيفة(حتى 90 نقطة ،31% من جميع المزارع الجبلية)
- **المجموعة الثانية**: صعوبة متوسطة (بين 91 و 180 نقطة ، 41% من جميع المزارع الجبلية)
- **المجموعة الثالثة**: صعوبة كبيرة (بين 181 و 270 نقطة ، 18 % من جميع المزارع الجبلية)
- **المجموعة الرابعة**: صعوبة قصوى (271 نقطة وأكثر ،10% من جميع المزارع الجبلية) **(45).**

سنة 2003 وفقا للإحصاء الزراعي كان هناك 74394 مزرعة جبلية أي ما نسبته 42% من مجموع المزارع في النمسا.

أولا:السياسات الجبلية النمساوية قبل الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي

في ما يخص السياسات الجبلية النمساوية قبل الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي ،فإن التحديات المحددة للتنمية في المناطق الجبلية تنعكس من خلال مجموعة من السياسات في مختلف مجالات النشاط و على الرغم من أن جميع القطاعات على صلة فالأولوية كانت للزراعة والغابات والتنمية الإقليمية باعتبارها القطاعات الأكثر نفوذا في المناطق الجبلية **(46).**

1/البرنامج الخاص بمزارعي الجبال (1972–1990):

منذ بداية السبعينات تم تحسين دعم الزراعة الجبلية من خلال برنامج دعم محدد للزراعة الجبلية كمصدر قلق وطني، لم يركز " البرنامج الخاص بمزارعي الجبال " على صعوبات الزراعة الخاصة بالموقع فحسب بل إنه أولى أهمية للوضع الإجتماعي للأسر الزراعية وإدماجها في الإقتصاد الريفي ، بهدف الحفاظ على المناظر الطبيعية الجبلية و قد راعت ضرورة تطوير مفاهيم موجهة نحو الجوانب المتعددة الوظائف في الزراعة الجبلية و استخدام الأراضي،إلى جانب هذا المفهوم فقد جمع البرنامج بين مجموعات التدابير التالية (إجمالي مبلغ 1.132 مليون يورو):

- المدفوعات المباشرة لمزارعي الجبال 46,2 % من المبلغ الإجمالي.
- تحسين مرافق البنية التحتية في المناطق الجبلية (30,3 % من المبلغ الإجمالي).
- المساعدات الزراعية الإقليمية ولاسيما المساعدات الإستثمارية (15,2 % من المبلغ الإجمالي).
- التدابير الحرجية (الغابية) (6,2 % من المبلغ الاجمالي).
- تحسين الأراضي الزراعية وغيرها من التدابير (02% من المبلغ الإجمالي).

2/ تعويضات لمزارعي الجبال (1972–1994):

تم تقديم تعويض (بدل) للمزارعين من الحكومة الفيدرالية سنة 1972على أساس البرنامج الخاص بمزارعي الجبال كشكل جديد من المساعدات المباشرة للمزارع الجبلية الممولة من الميزانية الوطنية ، منذ ذلك الحين زاد المبلغ الإجمالي للمعونة زيادة كبيرة وتم توسيع دائرة المستفيدين منها.

حتى سنة 1990 كان بدل مزارعي الجبال علاوة أساسية تعتمد حصريا على مستوى الصعوبة و حالة دخل المزرعة ، فكلما زادت صعوبة الزراعة و انخفاض الدخل الزراعي و غير الزراعي للزوجين الذين يديران المزرعة كلما ارتفع مبلغ الدعم، و لذلك فإن نظام تعويض المزارعين الجبليين يفضل بشدة المزارع الصغيرة ذات الدوام الكامل مع درجة عالية من الصعوبة في الزراعة،منذ عام 1991 بالإضافة للقسط الأساسي تم دفع بدل لكل هكتار.

في عام 1994 تم دفع بدل المساحات بحد أقصى 10 هكتارات و تلقت 80685 مزرعة جبلية ما مجموعه 84.888 مليون يورو كبدل للمزارعين الجبليين(62 % قسط أساسي و 37,4 % بدل المساحة المسموح بها)، فكان متوسط الدعم لكل مزارع 989 يورو (47) .

إن الهدف من بدل (تعويض) مزارعي الجبال هو الحفاظ على المستوطنة والزراعة المستدامة و الرشيدة في ظل ظروف الموقع غير المواتية مع صعوبات العمل الشديدة بشكل خاص في منطقة الجبال وتحسين دخل المزارع الجبلية **(48)**.

3/ (التكامل المكاني) سياسات متكاملة مكانيا في المناطق الجبلية:

إلى جانب الزراعة الجبلية كان لزاما في سبيل تنمية المناطق الجبلية السعي إلى اتخاذ تدابير تكميلية في السياسات القطاعية الأخرى و خاصة تعزيز التنمية الإقليمية/المحلية للمناطق المحيطة.

في عام 1979 قدمت المستشارة الفيدرالية المبادرة الخاصة بمنطقة الحبال كمخطط رائد لمعظم المناطق الجبلية النائية ، كان الهدف من هذه المبادرة " مبادرة التنمية الإقليمية الذاتية " هو دعم مشاريع الأعمال التعاونية في جميع القطاعات و تشجيع الإبتكار الإقليمي و نقل المعرفة **(49)**.

ثانيا: سياسة الجبال النمساوية في إطار سياسات الإتحاد الأوروبي

1/ مبادرة الصندوق الهيكلي المتعلقة بالجبال و سياسات الهندسة الزراعية (الهدف 5أ و 5ب):

أدى اعتماد سياسة الإتحاد الأوروبي إلى تغييرات جدرية في السياسة الإقليمية، تم تطبيق العديد من المجالات الموضوعية للصناديق الإنشائية (الهيكلية) و مبادرات " القائد والمجتمع المجتمع المحلي " في العديد من المناطق الجبلية.

و بالنسبة للمناطق الجبلية إكتسب مفهوم الإستدامة أهمية أيضا، حيث أصبح الأداء البيئي قضية رئيسية وهذا ما يعكس الرأي القائل أن المرافق الريفية في المناطق الجبلية تمثل أصولا أساسية للتنمية الإقلييمة.

تم مراعاة الجوانب الإجتماعية و الإقليمية و السياسية في السياسة الهيكلية الزراعية في النمسا قبل الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي أكثر مما هي عليه في سياسة الإتحاد الأوروبي.

على الرغم من أن التعديلات من خلال تطبيق لوائح الإتحاد الأوروبي تعني تحولا كبيرا عن النظام السابق فإن تجربة تصميم التدابير الهيكلية التي تهدف إلى المهام المتعددة للزراعة الجبلية ساعدت بشكل خاص على تطبيق التدابير البيئية الزراعية وغيرها من الأدوات الهيكلية.

بالنسبة للمزارع الجبلية كان أهم تدبيرين ضمن السياسة الهيكلية للزارعة بعد الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي هما " البرنامج الزراعي البيئي OPUL " و " العلاوات التعويضية LFA" **(50)**.

2/ العلاوات التعويضية LFA (1995–2000):

في مفاوضات الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي سعت النمسا من اجل التوصل إلى اتفاق بشأن الحفاظ على نظام الدعم السابق للزراعة الجبلية، و الذي فضل بشدة المزارع الصغيرة التي تعاني من صعوبات كبيرة في الزراعة.

لم يكن الإتحاد الأوروبي مستعدا لفتح نظام العلاوات التعويضية في ذلك الوقت لكن النمسا نجحت في التوصل إلى اتفاق فيما يتعلق بالمنحة الوطنية لفترة انتقالية مدتها سنوات و التي تغطي الخسارة للمزارعين الذين كانوا قد عانوا من انخفاض في مدفوعاتهم المباشرة المحددة نتيجة التحول إلى نظام العلاوات التعويضية

كانت المزارع الصغيرة التي تواجه درجة عالية من الصعوبة هي الخاسرة على وجه التحديد ، من اعتماد نظام العلاوات التعويضية للاتحاد الأوروبي (كمدفوعات LFA) التي تمت على أساس " الرأس " بسقف علوي يبلغ 1,4 وحدة من الماشية لكل هكتار **(51)**.

3/ خطة التنمية الريفية للنمسا (RDP):

وفقا لتصنيف منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية يعيش حوالي 77 % من السكان النمساويين في المناطق الريفية و التي تشكل ما يقرب من 91 % من الأراضي النمساوية و لكن أيضا في المناطق الريفية ذات الغالبية العظمى إنخفضت نسبة العاملين بشكل حاد بين عامي 1981–2001 من 18 % إلى 09% .

تم تم تمويل التدابير التدابير المتعلقة بالمناطق الأقل حظا و التدابير الزراعية البيئية و تدابير الحراجة بموجب المادة 31 من القانون 1257/1999 في إطار البرنامج الشامل لكامل الأراضي النمساوية.

وفقا للخطة المالية يبلغ إجمالي التكلفة (الإتحاد الأوروبي و الحكومة الفيدرالية و المقاطعات الفيدرالية) حوالي 6,9 مليار يورو للفترة من 2000 إلى 2006، بما في ذلك مساهمة الإتحاد الأوروبي البالغة 3,2 مليار يورو **(52)**.

أهداف خطة التنمية الريفية:

- التعويض عن الخدمات الخاصة المقدمة عن خدمات المزارعين.
- الحفاظ على الأصول في ما يتعلق بالممتلكات .
- تحسين القدرة التنافسية .

الغرض من التعويض عن الخدمات هو توفير الخدمات الخاصة التي لا يمكن أن تغطيها إيرادات الإنتاج الزراعي و الغابات **(53)**.

4/البرنامج الزراعي البيئي النمساوي (OPUL):

منذ انضمام النمسا غلى الإتحاد الأوروبي أصبح البرنامج الزراعي البيئي النمساوي أحد أهم تدابير الدعم للزراعة النمساوية .

سنة 2004 شكلت العلاوات التعويضية و برنامج الزراعة البيئية معا 62 % من الدخل الزراعي للمزارع الجبلية

يتأسس البرنامج الزراعي البيئي عل منهج أفقي متكامل و الذي له أكبر الآثار على المزارع الجبلية لأن أنظمة إدارتها تتوافق بشكل وثيق مع الزراعة السليمة بيئيا

يحصل المزارعون الجبليون على حوالي 45 % من هذه الاموال في حين يمثلون 36 % فقط من مزارعي النمسا **(54)**.

في إطار الحديث عن السياسة الزراعية في النمسا خاصة بعد الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي لا يمكن إغفال الحديث عن السياسة الزراعية المشتركة للإتحاد الاوروبي (CAP).

السياسة الزراعية المشتركة « the Common Agricultural Policy » هي عبارة عن استجابة أوروبا للحاجة غلى مستوى معيشي لائق لـ 22 مليون مزارع وعامل زراعي و إمدادات غذائية غذائية مستقرة و متنوعة وآمنة لمواطنيها البالغ عددهم 500 مليون نسمة ، كسياسة مشتركة لجميع دول الإتحاد الأوروبي فإن السياسة الزراعية المشتركة تعزز القدرة التنافسية للزراعة في الإتحاد الأوروبي واستدامتها من خلال توفير مدفوعات مباشرة تهدف إلى تحقيق الإستقرار في إيرادات المزارع ومشاريع التمويل التي تستجيب للإحتياجات الخاصة بكل بلد من خلال برامج التنمية الريفية الوطنية (أو الإقليمية).

يوفر CAP مجموعة من مقاييس السوق بما في ذلك أدوات لمعالجة صعوبات السوق وعناصر إضافية أخرى مثل شعارات الجودة والترويج للمنتجات الزراعية في الإتحاد الأوروبي وتوفر ميزانية السياسة الزراعية المشتركة المحددة للفترة بين 2014–2020 ما مجموعه 408,31 مليار يورو من اموال الإتحاد الأوروبي بقيمة 308,73 مليار يورو مخصصة للمدفوعات المباشرة و تدابير السوق (الركن الأول) و 99,58 مليار يورو للتنمية الريفية **(55)**. حتى عام 2020 سوف تستثمر السياسة الزراعية المشتركة أكثر من 8,8 في قطاع الزراعة و المناطق الريفية في النمسا،تتمثل إحدى التغييرات الرئيسية في السياسة الزراعية المشتركة الجديدة في تطبيق القواعد " الخضراء " الجديدة، من أجل تسليط الضوء على الفوائد التي يقدمها المزارعون للمجتمع ككل بشأن قضايا مثل: تغير المناخ و فقدان التنوع البيولوجي و جودة التربة .

بهذا النظام يرتبط ثلاثون في المائة من الدفع المباشر لكل هكتار بثلاث ممارسات زراعية صديقة للبيئة هي: تنويع المحاصيل، الحفاظ على الاراضي المعشوشبة بصورة دائمة، الحفاظ على05 % من المناطق ذات الاهمية الإيكولوجية او التدابير التي تعتبر على الأقل معادلة بيئية ذات فائدة ، وتطبق النمسا أيضا نظام " المزارعون الصغار " و هو نظام دعم مبسط بسعر ثابت لأصغر المستفيدين بحد أقصى قدره 1250 يورو لكل مزارع **(56)**.

الوضع الخاص بالنمسا- 60 % من إجمالي مساحة الأراضي عبارة عن مناطق جبلية (جبال الألب) حوالي 70 % من المساحة الزراعية تصنف على أنها مناطق أقل حظا ،بين عامي 2007-2013 استثمرت CAP اكثر من9,3 مليار يورو في قطاع الزراعة والمناطق الريفية في النمسا بهدف تحقيق إستقرار دخل المزارعين و زيادة استدامة المزارع النمساوية و تأمين توفير الطعام الآمن و بأسعار معقولة و جودة للمواطنين.

بالإضافة إلى تعزيز النمو و الوظائف في المناطق الريفية في النمسا، فبين سنتي 2007-2013 في إطار إستثماراتCAP في النمسا من اجل الحفاظ على تنوع المناطق الريفية و ثرائها الثقافي و الإجتماعي محققة النتائج التالية:

- تثبيت أكثر من 8800 مزاع شاب.
- تحديث أكثر من 29000 من الأملاك و الحيازات الزراعية و توليد إجمالي استثمارات (عامة وخاصة) تزيد قيمتها عن 2,2 مليار يورو.
- تحسين الخدمات الأساسية و تجديد القرى بأكثر من 12000 مشروع و حجم إستثمار (عام وخاص) يزيد عن 141 مليار يورو.

كما شجعت صناديق التنمية الريفية أيضا الزراعة الأكثر استدامة :

- تلقي أكثر من 32000 ألف مزارع يمثلون أكثر من 20 % من جميع المزارعون النمساويين الدعم للزراعة العضوية.
- تم تقديم الدعم لتنفيذ التدابير الزراعية البيئية لأكثر من 112000 مستفيد تغطي اكثر من مليوني هكتار بحجم يزيد عن 3,5 مليار يورو من إجمالي الإنفاق العام **(57)**.

ثالثا: مميزات الزراعة النمساوية

- أعلى نسبة (20 %) من الأراضي المخصصة للزراعة العضوية في الإتحاد الأوروبي.

➢ المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم و المزارعون الصغار (10,9 % من المزارعين النمساويين تقل أعمارهم عن 35 عام مقارنة بنسبة 5,9 % في الإتحاد الاوروبي)

➢ تساهم في الإقتصاد النمساوي بـ1,4 % من إجمالي القيمة المضافة مقابل 1,6 % في الإتحاد الأوروبي و العمالة بنسبة 4,8 % من إجمالي العمالة مقابل 4,7 % في الإتحاد الأوروبي **(58).**

حسب تقرير سياسة الاقتصاد الزراعي ،الذي يحتوي على تقديرات السلع و قضايا التجارة المقدمة من طرف وزارة الزراعة الامريكية عن النمسا (المصدر شبكة المعلومات الزراعية العالمية) فانه سنة 2014انخفضت القيمة الاجمالية لانتاج الزراعة و الحراجة بنسبة 1,7 % لتصل الى حوالي 8,54 مليار يورو و التي شكلت الزراعة 6,93 مليار يورو منها و الغابات 1,61 مليار يورو، وكان اجمالي حصة الزراعة و الغابات و مصائد الاسماك في الناتج المحلي الاجمالي 1,3 % .

ما يقارب 50 % من الناتج الزراعي النمساوي من الحيوانات و المنتجات الحيوانية،واكثر من 40 % بقليل من انتاج المحاصيل وتتكون المزارع النمساوية من مزارع صغيرة الى متوسطة الحجم والزراعة والحراجة جزءان مهمان من التقاليد التاريخية والثقافية للنمسا و مساهمتان لا غنى عنهما في الإقتصاد ،و تستخدم حوالي 80 % من الاراضي النمساوية لأغراض الزراعة والحراجة ،الزراعة في النمسا ليست موجهة فقط نحو إنتاج منتجات غذائية عالية الجودة ولكن من أهدافها كذلك الحفاظ على المناظر الطبيعية المهمة لقطاع السياحة النمساوي.

لا تزال السياسة الزراعية في النمسا تؤيد الزراعة المستدامة على نطاق صغير و تدعم النمسا سياسات الإتحاد الأوروبي التي تحد من الإعانات المقدمة للمزارع الكبيرة والتي ترتبط بالبرامج البيئية و التي تعزز مفاهيم نمط الحياة مثل " الزراعة المستدامة " و " الزراعة العضوية " و " زراعة جبال الألب ".

المنظمات غير الحكومية (NGOs) لها تأثير كبير على المشاعر القوية المضادة للتكنولوجيا الحيوية في مجال الزراعة في النمسا ،و تعمل جميع الأحزاب السياسية وخاصة " حزب الخضر " و الذي منه الرئيس الحالي للنمسا – منذ سنة 2016 – على تشجيع الزراعة الصديقة للبيئة و المستدامة والخالية من التكنولوجيا الحيوية ، على الرغم من أن القضايا التجارية الرئيسية يتم التعامل معها على مستوى الإتحاد الأوروبي إلا أن النمسا تظل واحدة من القوى الرئيسية داخل اوروبا التي تعارض استخدام التكنولوجيا الحيوية في الزراعة و كانت دائما البادئ و الداعم لهذا الخيار و تم اعتماد قانون يسمح بحظر زراعة التكنولوجيا الحيوية على المستوى الوطني (وفقا لتوجيه الإتحاد الأوروبي 2015/412)، هذه المعارضة كانت عاملا مثيرا للجدل خلال المفاوضات حول شراكة التجارة و الإستثمار عبر الأطلسي (T-TIP) **(59).**

تعمل النمسا كحكومة و كمنظمات غير حكومية و منظمات المزارعين و قطاع تحضير الأغذية و قطاع التجزئة من خلال حملات تسويقية على الترويج للأغذية الخالية من الكائنات المعدلة وراثيا ، إضافة إلى الترويج للإنتاج المحلي لفول الصويا غير ذي التكنولوجيا الحيوية في منطقة نهر الدانوب وتلعب الزراعة العضوية دورا مهما في الزراعة النمساوية و قد بلغت حصة المزارع العضوية سنة 2014 ، 17,1 % من إجمالي المزارع و كانت حصة المناطق الزراعية الخاضعة للإدارة العضوية 20 % ،و هذا ما يجعل النمسا لاعب رئيسي في الزراعة العضوية الأوروبية **(60)**.

يمكن الحديث عن تغير الهياكل الزراعية في النمسا منذ انضمامها إلى الإتحاد الأوروبي سنة 1995 من خلال خمس مراحل:

1/ Macsharry Reform (Start of Producer Support ,direct payments ,Enviromental and diversification payments).

2/ Agenda 2000(2 Pillar structure,Economic , Social Environmental and Ecological objectives, more direct payments) .

3/ Reform 2003(Market orientation Sustainability,Rural development, Competitivenees).

4/ Health Check 2008 (Shortening of direct payment , Climate Change , Bionergy Water Management as Additional Topics).

5/Reform 2014-2020(Holistic Approach, Focus on Education,Information Transfer Innovation) **(61)**.

بسبب موقعها الجغرافي في قلب أوروبا تضم النمسا مجموعة كبيرة ومتنوعة من أنواع المناظر الطبيعية المختلفة، يمكن وصف ما يقرب من نصف أراضي النمسا بأنها " مناظر طبيعية " مفتوحة تتشكل من خلال نظم زراعية مختلفة.

السياسة الزراعية في النمسا تركز على البرامج البيئية الزراعية ،و التي ينبغي أن تشجع نظم الزراعة الصديقة للبيئة ومع ذلك يبدوا من المشكوك فيه ما إذا كانت الطريقة النمساوية لإنفاق مبالغ كبيرة من المال لإبقاء المزارعين في أراضيهم حلا قابلا للتطبيق اقتصاديا ،خاصة علماء البيئة الذين يظهرون قلقا متزايدا من أن نظم الدعم قد تفشل في أن تكون لها الآثار الإيجابية المقصودة على حالة البيئة والتنوع البيولوجي.

من وجهة نظر المحافظة على الطبيعة فإن الزراعة صغيرة النطاق و خاصة في منطقة جبال الألب تسهم كثيرا في الحفاظ على قيم التنوع البيولوجي العالمية ولكن إذا قمنا بتقييم جهود الحفظ عن طريق قياس السلامة الإيكولوجية للأنظمة الإيكولوجية نتوصل غلى استنتاج مفاده ان المناطق البرية الكبيرة في المناطق النائية لها أهمية أكبر **(62)**.

خلقت الزراعة في جبال الألب لعدة قرون نظاما متباينا للغاية من التفاعلات بين الإنسان و الطبيعة مع مجموعة متنوعة من التكيفات مع الظروف البيئية القاسية و كانت النتيجة مجموعة من المناظر الطبيعية التي لديها مشهد جذاب و بالتالي أهمية كبيرة للسياحة إضافة لهذا فالقيمة الطبيعية العالية للمناظر الطبيعية في جبال الألب لا تعتمد فقط على استخدام الأراضي الزراعية لا تزال الزراعة في جبال الألب في المناطق الأقل ملائمة تحافظ على مجموعة كبيرة و متنوعة من المناظر الطبيعية و الثقافية التي يتم الحفاظ عليها تقليديا .

تلعب الإعانات والمدفوعات المباشرة دورا مهما في الإستقرار الإقتصادي للمزارع الجبلية على الرغم من أن نسبة التمويل العام في إجمالي دخل المزارع الجبلية من الزراعة والحراجة ليست أعلى من تلك الخاصة بالمزارع المنخفضة ،فإن هذه الإعانات المباشرة كانت عاملا مهما في نجاح صيانة الزراعة الجبلية و المناظر الطبيعية المزروعة في العقود الماضية(Havorka 1998) **(63).**

النمسا بلد جبلي ، المناطق الجبلية و الزراعة الجبلية لها أهمية وطنية كبيرة ، للزراعة الجبلية في النمسا صورة جيدة ودعم واضح من السكان والسياسة (على الأقل على المستوى الإقليمي والريفي) ،تشكل المناطق الجبلية 70 % من الأراضي الوطنية و 50 % من المساحة الزراعية المستخدمة ،النمسا لديها أعلى نسب المناطق الجبلية داخل الإتحاد الأوروبي ،الزراعة الجبلية لها بعد أوروبي و بالتالي فهي ذات أهمية أوروبية كمنطقة حية واقتصادية وترفيهية و تنوع بيولوجي (أنظر إتفاقية جبال الألب، و اتفاقيات الكاربات) **(64).**

رابعا:الزراعة الجبلية هي الزراعة الأسرية Mountain farming is family farming

حسب التعريف العملي لمنظمة (FAO) فإن الزراعة الأسرية هي وسيلة لتنتظيم الإنتاج الزراعي و الحراجي و مصائد الأسماك و الرعي وتربية الأحياء المائية التي تديرها عائلة و تعتمد في الغالب على العمل الأسري بما في ذلك الرجال والنساء على حد سواء ، ترتبط الأسرة والمزرعة وتشتركان في التطور و تجمع بين الوظائف الإقتصادية والبيئية و الإجتماعية و الثقافية.

تعد الزراعة الأسرية واحدة من أكثر أشكال الزراعة شيوعا حول العالمفي كل من البلدان النامية والمتقدمة .

إن تنوع السياقات الوطنية والإقليمية من حيث الظروف الإيكولوجية الزراعية و الخصائص الإقليمية وتوفر البنية التحتية و البيئة السياسية والظروف الديموغرافية و الاقتصادية والإجتماعية و الثقافية تؤثر على هياكل ووظائف الزراعة الزراعة الأسرية و كذلك استراتيجيات سبل العيش **(65).**

على المستوى العالمي يوظف القطاع 2,6 مليار شخص أو مليار شخص أو 30% من سكان العالم.

الزراعة الأسرية تغطي مجموعة واسعة من أحجام وأنواع المزارع تتراوح بين المزارع الكبيرة إلى الحيازات الصغيرة التي تبلغ مساحتها بضعة هكتارت أو أقل ، إن المزارع العائلية الصغيرة التي يديرها صغار المنتجين هي الاكثر عددا بكثير ، على المستوى العالمي يمثلون حوالي 99% من جميع الأشخاص العاملين في الزراعة www.fao.org/family -farming-2014/en/ **(66).**

تتم إدارة المناطق الجبلية مع ارتفاعات مختلفة ومناخات متعددة ومناظر طبيعية مجزأة في كثير من الأحيان و حدود ضيقة للميكنة ، بكفاءة وفعالية من قبل المزارع العائلية ، تساعد المزارع العائلية الجبلية و تلعب دورا رئيسيا في ضمان الأمن الغذائي الأسري بالإضافة إلى ذلك تساهم في تشكيل المناظر الطبيعية للجبال و توفير خدمات النظام الإيكولوجي التي تعتبر حيوية للتنمية وتعد مجتمعات الزراعة العائلية الجبلية حماة لهوية المكان و االقيم الروحية والثقافية و المعارف الخاصة بالموقع و منه فدافع المزارعين الأسريين الجبليين يتجاوز الحد الأقصى للربح ليشمل الدوافع الإجتماعية و الثقافية و البيئية **(67).**

في هذا السياق يقول السيد / Eduardo Rojas-Briales المدير العام المساعد لإدارة الغابات – FAO :

« Mountain farming is largely farming– which for centuries has contributed to sustainable development.Thanks to its small-scale character,diversification of crops,integration of forestes and husbandry activities,and low carbon footprint, mountain agriculture has evolved over the centuries in an often harsh and difficult environment .The lifestyles and beliefs of mountain communities have inspired them to seek sustenance from the land but also to conserve the natural resource base and ecosystem services vital to downstream communities both rural and urban » **(68).**

كما يضيف السيد / المدير العام لإدارة الغابات – FAO أنه " في عالم متزايد الوعي بالجودة الخضراء و المنتجات العضوية ، يمكن للزراعة الجبلية توفير المنتجات ذات القيمة العالية الجودة تلبي الطلب المتزايد في السوق و تولد الدخل للمجتمعات المحلية ".

كما يضيف السيد / المدير العام لإدارة الغابات – FAO " يمثل الإهتمام المتزايد بالزراعة الجبلية الأسرية فرصة لمزارعي الجبال للحصول على دعم أكثر و تدخلات سياسية محددة، و تشمل الزراعة الأسرية جميع الأنشطة في مجال الزراعة والغابات ومصائد الأسماك و الرعي وتربية الأحياء المائية التي تعتمد في الغالب على العمل الأسري" **(69).**

يضيف: " أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2014 السنة الدولية للزراعة الأسرية كاعتراف و دعم إسهام مزارع الأسرة و أصحاب الحيازات الصغيرة في تحقيق الأمن الغذائي و القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية" **(70).**

يضيف: " ما لم تتحسن سبل معيشة المجتمعات الجبلية ،سوف يستمر السكان المحليون في الهجرة إلى الأراضي المنخفضة أو المدن أو البلدان الأخرى، و يمكن أن يؤدي فقدان ملاك الأراضي التقليديين، إلى ترك المناطق الجبلية لأولئك الذين لا يكون لديهم نفس المعرفة أو الإلتزام باستخدام الأرض بطريقة مستدامة، مما يعني زيادة المخاطر على خدمات النظم الإيكولوجية الرئيسية ،مثل إدارة المياه والتربة و حفظ التنوع البيولوجي و الذي يمكن أن يتعدى خطره سكان الجبال إلى سكان المناطق المحيطة " **(71).**

منذ بداية اتفاقية جبال الألب (AC) كان تحديد وضمان خدمات الزراعة الجبلية أحد الموضوعات الرئيسية و يرد إطار المناقشات داخل اتفاقية جبال الألب بشأن هذا الموضوع في بروتوكول الزراعة الجبلية .

الهدف من الأنشطة الدولية هو الحفاظ على الزراعة الجبلية و تعزيزها بما يتلاءم مع الظروف المحلية و يتوافق مع البيئة بحيث تسهم في ضمان سبل العيش الطبيعية و منع المخاطر الطبيعية و الحفاظ على الجمال و القيمة الترفيهية للمناظر الطبيعية و للتنمية الثقافية في منطقة جبال الألب (المادة 01 من البروتوكول).

سنة 2014 تم صياغة ورقة مستقبلية عن الزراعة الجبلية عنوانها " الزراعة الجبلية المستدامة ، أساس لمنطقة جبال الألب النابضة بالحياة " و هي مقاربة الرؤى والنماذج اللازمة للزراعة في جبال الألب و توجيهها نحو المستقبل.

إضافة إلى إدراج مفاهيم الأمن الغذائي و السيادة الغذائية خلال سنوات 2014-2015-2016 باعتبارها ذات أهمية كبرى و تمثل إحدى أكبر أهداف الزراعة الجبلية ، إضافة إلى العلاقة بين الزراعة الجبلية والطاقة و عديد المفاهيم الأخرى ذات البعد البيئي وعلاقتها بالزراعة الجبلية و ضمان مهام هذه لأخيرة المتعددة الوظائف ".

بتنفيذ هذا البروتوكول حسب المادة الأولى منه دائما فإن جميع الأطراف المتعاقدة تسعى إلى تحسين جميع وظائف الزراعة الجبلية مع مراعاة أهداف البروتوكول السابقة الذكر في سياسات الدول الأعضاء الأخرى (حسب المادة الثانية)

المادة الثالثة: تتفق الأطراف المتعاقدة على الحاجة إلى تكييف السياسة الزراعية في جميع المستويات وفقا للسياسة الإقتصادية العامة، مع متطلبات التنمية المتوازنة و المستدامة لجعلها ممكنة في إطار شروط السياسة المالية المحددة .

تشجيع الزراعة المتوافقة مع البيئة ووظائفها بما يحقق المصلحة العامة على النحو المنصوص عليه في المادة السابعة من البروتوكول (أنظر المادة 07).

إتخاذ إجراءات مهمة ضد التخلي عن المناطق الجبلية و ضمان ظروف معيشية ملائمة هناك من خلال تدابير السياسة الإجتماعية و الهيكلية المصحوبة بمجموعة من تدابير السياسة الزراعية و البيئية.

المادة الرابعة: ضرورة الإعتراف بالدور الأساسي الذي يلعبه المزارعون في الحفاظ على الطبيعة والريف اليوم وغدا بحكم وظائفهم المتعددة، إنطلاقا من ضرورة اتفاق الأطراف المتعاقدة على أنه في المناطق الجبلية شكلت الزراعة على مر القرون.

الريف، مما يمنحها طابعها التاريخي و قيمتها الثقافية ومنه وجب إشراك المزارعين في القرارات و التدابير المتخدة في المناطق الجبلية مع ضمان أفضل مستوى من التنسيق و التعاون بين المؤسسات و السلطات الإقليمية و المحلية المعنية مباشرة و تطوير أوجه التضامن عند تطبيق سياسات الزراعة الجبلية و تنفيذ برامجها مع ضمان أفضل مستوى من التنسيق و التعاون الدولي كذلك (حسب المادة 05 و 06 من البروتوكول) **(72)**.

المبحث الثالث: الإدارة المستدامة للغابات الجبلية في النمسا:آلية تنموية بأبعاد مختلفة.

« The Austrian forest programme is our intergeneration contract with the forest, because the forest can not be formed within legislative periods, with the Austrian forest programme we have created a long-term working instrument ,that was elaborated jointly and is supported by all participating organization » **(73)**.

تقريبا نصف مساحة النمسا مغطاة بالغابات، الغابات تهيمن على مناظرنا الطبيعية وتشكل عاملا إقتصاديا مهما ،و توفر الحماية من الأخطار الطبيعية ن وتقدم مساهمة مهمة في جودة الهواء و الماء ، و هي أخيرا وليس آخرا ، مساحة معيشة متعددة الجوانب و منطقة ترفيهية للبشر والحيوانات.

من أجل التوفيق بين المصالح المختلفة في إستخدام الغابات بأفضل طريقة ممكنة ولضمان وظائفها المتعددة على المدى الطويل ،قمنا بدعوة جميع مجموعات المصالح ذات الصلة بمصالح الغابات لوضع برنامج شامل للغابات في إطار عملية الحوار.

بعد حوالي ثلاث سنوات أصبح برنامج الغابات النمساوي متاحا ،و ساهم كثر من ثمانين (80) مؤسسة في تطويره.

يحدد برنامج الغابات الأهداف و التدابير الموجهة نحو المستقبل لجميع المجالات ذات الصلة من اجل حماية الإدارة المستدامة للغابات.

هذا البرنامج يشكل خطوة كبيرة إلى الأمام من حيث التنمية المستدامة لبلدنا، أيضا فيما يتعلق بالعملية والأسلوب ، يضع حوار الغابات النمساوي معايير جديدة للطريقة الديموقراطية لصنع القرار (نهاية كلمة السيد/ Josef Proll الوزير الإتحادي النمساوي للزراعة والغابات و البيئة وإدارة المياه) **(74).**

تمت الموافقة على البرنامج في 05 ديسمبر 2005 و إلى جانب البرنامج النمساوي للغابات يشكل برنامج العمل ذي الصلة أيضا نتيجة مهمة لعملية حوار الغابات، برنامج العمل هو وثيقة حية تحتفظ بسجل مستمر لتنفيذ برنامج الغابات وتطويره بواسطة وسائل وتدابير ملموسة.

تم تصميم برنامج الغابات النمساوية بالطريقة التالية: يبدأ بتوضيح للجهود الدولية والوطنية السابقة من أجل الإدارة المستدامة للغابات و الحفاظ عليها وتنميتها.

و يتكون الجزء الرئيسي من سبع (07) مجالات مواضيعية ترتبط بـ" المعايير الأوروبية الست للإدارة المستدامة للغابات " التي حددها المؤتمر الوزاري لحماية الغابات في أوروبا ، مع إضافة المجال المواضيعي السابع حول " المسؤولية الدولية للنمسا عن الإدارة المستدامة للغابات ".

المجالات المواضيعية السبعة هي:

- مساهمة الغابات النمساوية في حماية المناخ.
- صحة وحيوية الغابات النمساوية.
- الإنتاجية و الجوانب الإقتصادية للغابات النمساوية.
- التنوع البيولوجي في الغابات النمساوية.
- الوظائف الوقائية للغابات النمساوية.
- جوانب الإقتصاد الوطني والإجتماعي للغابات النمساوية.
- مسؤولية النمسا الدولية عن الإدارة المستدامة للغابات **(75).**

أولا:السياق الوطني والدولي لبرنامج الغابات النمساوية

1/المستوى العالمي Global Level :

في شهر يونيو 1992 عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (UNCED) في ري ودي جانيرو بالبرازيل و تمثل نتائج هذا المؤتمر بداية حوار مكثف حول مسائل الغابات على المستوى الدولي ، في مجال حماية الغابات في العالم وإدارتها على نحو مستدام، أقر مؤتمر الأمم المتحد للبيئة و التنمية في الفصل 11 من جدول أعمال القرن الواحد والعشرين" مكافحة إزالة الغابات " و " مبادئ الغابات".

-إتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي (UNCBD) ،إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) ،إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD)، هي عناصر دولية أخرى تتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بالغابات وإدارتها المستدامة.

لهذه البرامج و الإتفاقيات العالمية ذات الصلة بالغابات مفهوم مشترك، هو مفهوم " البرنامج الوطني للغابات "، يشار إليها كأداة لتحقيق هدف الإدارة المستدامة للغابات إقتصاديا و إيكولوجيا و اجتماعيا.

منذ شباط- فبراير من سنة 2000 ، إستمرت مناقشة السياسة الدولية للغابات في إطار منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات **(76)**.

2/مستوى عموم أوروبا Pan-European Level :

على المستوى الأوروبي يعتبر المؤتمر الوزاري حول حماية الغابات في أوروبا (MCPFE) إلى جانب المؤتمر الوزاري الأوروبي المعنون بـ" البيئة من أجل أوروبا " (EFE) و استراتيجية التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية لعموم أوروبا(PEBLDS) تستحق الذكر كعمليات هامة متعلقة بالغابات.

يعد المؤتمر الوزاري لحماية الغابات في أوروبا بمثابة تعاون مستمر لوزراء الغابات من 44 دولة أوروبية تهدف هذه العملية الوزارية لعموم أوروبا إلى معالجة الموضوعات ذات الأهمية الكبرى للغابات و الحراجة على أعلى المستويات السياسية و صياغة حلول مشتركة .

إتخذ وزراء أوروبا المسؤولون عن شؤون الغابات عددا من القرارات منذ عام 1990 التي تتناول تدابير إقتصادية لحفظ الغابات و إدارتها المستدامة ، أسفرت هذه القرارات عن وضع معايير و مؤشرات لعموم أوروبا، عن مبادئ توجيهية للإدارة

المستدامة للغابات و برنامج عمل لحفظ التنوع البيولوجي في النظم الإيكولوجية للغابات،الذي تم وضعه بالإشتراك مع وزراء البيئة الأوروبين .

تهدف إجراءات وزراء الغابات الأوروبين إلى دمج الإدارة المستدامة للغابات في سياسات الإستدامة لكل دولة من ناحية، و تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات وفق مبادئ موحدة و بالتالي قابلة للمقارنة من ناحية أخرى **(77)**.

3/على مستوى الإتحاد الأوروبي European Union Level :

لا تمثل الغابات و كذلك إدارة الغابات عنصرا في معاهدات الإتحاد الأوروبي ، وبالتالي لا يوجد تنسيق إلزامي للأنشطة و التدابير ذات الصلة بالغابات على مستوى الإتحاد الأوروبي ، ومع ذلك عدد من المجالات التي تشارك فيها الغابات ،مثل العلاقات الخارجية للإتحاد الأوروبي، و الصناعة والبحوث و البيئة و الزراعة، ومن أجل مواجهة إتباع

نهج غير متناسق اتجاه الموضوعات ذات الصلة بالغابات و الحراجة، تم اعتماد استراتيجية الإتحاد الأوروبي للغابات سنة 1998 الهادفة إلى تكملة السياسات الوطنية للغابات في كل دولة من الدول الأعضاء و تحسين تنفيذ التدابير المجتمعية في مجال الغابات ، و تؤكد هذه الإستراتيجية على مبدأ التبعية و كذلك الإدارة المستدامة للغابات و دورها متعدد الوظائف.

– تعد لائحة الإتحاد الأوروبي رقم 1257/99 بشأن " دعم تنمية المناطق الريفية " بمثابة إطار تنظيمي للدعم الثنائي بين المفوضية الأوروبية و الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي بهدف تنمية المناطق الريفية بما في ذلك الإدارة المستدامة مع مراعاة الإتفاقيات الدولية ولاسيما قرارات المؤتمر الوزاري لحماية الغابات في أوروبا، في النمسا تم تنفيذ قرار الإتحاد الأوروبي الساري مع " برنامج التنمية الريفية " و الذب استمر حتى سنة2006 ، بالنسبة لفترة تخطيط البرامج الجديدة (2007–2013) كان هناك قرار بشأن دعم تنمية المناطق الريفية (لائحة المجلس رقم 1698/2005).

– في شهر ماي 2003 إعتمدت المفوضية الأوروبية خطة العمل " إنفاذ قانون الغابات و الحوكمة والتجارة — FLEGT " ، والتي تركز على مكافحة قطع الأشجار غير القانوني و الإتجار المرتبط به في الأخشاب المقطوعة بطريقة غير مشروعة.

- FLEGT (نظام التحقق من الاخشاب من الدول الشريكة الموجهة إلى الإتحاد الأوروبي) بالنسبة لمنطقة الإتحاد الأوروبي فإن عملية « Europe and North Asia Forest Law Enforcement & Governance » لها اهمية خاصة ، و تحت الرئاسة النمساوية للإتحاد الأوروبي إعتمد المجلس الإعلان الوزاري لـFLEG ENA بـ " **سانث بترسبورغ** " و خطة العمل الارشادية .

– في إطار التحضير لمزيد من برامج البحوث في الإتحاد الأوروبي تم تقديم مخطط ERA-NET كأداة رئيسية لبرنامج العمل السادس (خطة العمل السادسة) لدعم التعاون و تنسيق أنشطة البحث على المستوى الوطني و الإقليمي يتم تمويله كجزء خاص من البرنامج الخاص " تعزيز أسس منطقة الأبحاث الأوروبية ERA ".

إدارة الغابات هي شريك في مشروع ERA-NET بشأن موضوع الحماية من الأخطار الطبيعية ، وبالتالي لا تتموضع سياسة الغابات النمساوية فقط على المستوى الدولي ، و لكن يمكن أيضا تأمين أموال الإتحاد الأوروبي لقطاع الأبحاث النمساوي **(78).**

4/على مستوى منطقة جبال الألب Alpine Region Level:

تم التوقيع على اتفاقية "ر جبال الألب "كاتفاقية من أجل حماية جبال الألب من قبل وزراء البيئة في دول جبال الألب و المفوض البيئي للمفوضية الأوروبية سنة 1991،كمعاهدة متعددة الأطراف وفقا للقانون الدولي ووافق

عليها المجلس الوطني النمساوي سنة 1995 (FLG 477/1995) ،(القانون الإتحادي في الجريدة الرسمية رقم 1995/477).

هدف إتفاقية جبال الألب هو استخدام متوافق بيئيا لمنطقة جبال الألب بأكملها بطريقة متوازنة اقتصادجيا و إيكولوجيا واجتماعيا.

-البروتوكولات المتعلقة بـ" الحفاظ على الطبيعة و المناظر الطبيعية "و "الزراعة الجبلية " و " تخطيط إستخدام الأراضي و التنمية المستدامة " و " الغابات الجبلية " و " السياحة " و " حفظ التربة " و " الطاقة " و " النقل " وكذلك دخول البروتوكول الخاص بتسوية المنازعات حيز التنفيذ سنة 2002، تعد البروتوكولات الملحقة باتفاقية جبال الألب جزءا من مجموعة القوانين النمساوية و بالتالي يتم تنفيذها بواسطة الهيئة التشريعية وهيئات إنفاذ القانون.

- يهدف بروتوكول " غابات الجبال " إلى تنظيم مكثف للحفاظ و الإدارة المستدامة للغابات في منطقة جبال الألب في إتفاقية دولية لأول مرة و بالتالي فإن أطراف البروتوكول- منهم النمسا - ملزمون بالحفاظ على الغابات الجبلية كمساحة طبيعية للعيش و تطوير وتوسيع الغابات الجبلية كلما كان ذلك ضروريا ، وتحسين استقرارها في الوقت نفسه من أجل ضمان الوفاء بالوظائف المتعددة للغابات ، يتم دعم الإدارة الحذرة المستدامة القريبة من الطبيعة للغابات الجبلية (أنظر بروتوكول غابات الجبال /إتفاقية جبال الألب) **(79).**

5/ على مستوى النمسا Austria Level :

مع مساحة غابات إجمالية قدرها 47,2 % ،تعد النمسا من بين أكثر البلدان الغابية في أوروبا، أكثرمن 80 % من الغابات النمساوية هي ملكية خاصة، و تظهر التجربة أن الملكية الخاصة هي آلية مهمة لتعزيز التنمية المستدامة حيث تزيد ثقة المالك في الأمن القانوني و هذا ما يؤدي إلى استخدام أكثر حذرا ، هناك عدد من المبادئ المنصوص عليها في القانون الدستوري مثل " مبدأ الملكية " و الترتيبات المجتمعية مثل " مبدأ الملوث يدفع " و " مبدأ العبء المشترك " و " مبدأ التعويض ".

في ضوء الأهمية الكبرى للغابات بالنسبة للمجتمع النمساوي فإن الهدف الرئيسي من سياسة الغابات النمساوية هو ضمان وتحسين الوظائف الإقتصادية و البيئية و الإجتماعية والثقافية للغابات على أساس مستمر،و الشرط الأساسي في هذا الصدد هوإدارة الغابات بشكل سليم ومستدام وقريب من الطبيعي**(80).**

ثانيا:الوظائف المتعددة للغابات

بالنسبة للنمسا فإن وجود نسبة كافية من مساحة الغابات مع تحقيق أفضل ما يمكن من وظائفها فيما يتعلق باستخدام الخشب و الحماية والرفاهية والترفيه ،أمر حيوي.

يضمن غالبية أصحاب الغابات البالغ عددهم حوالي 170.000 حماية الغابات وتحسينها باستمرار بما يتماشى مع وظائفها المتعددة ووفقا للقوانين المتعلقة بالغابات.

يعيش حوالي 250.000 نمساوي بشكل مباشر (على الأقل جزئيا) او بشكل غير مباشر من الغابة و منتجاتها و خاصة أصحاب الغابات و كدلك الأشخاص العاملون في الصناعات الحرجية و الخشبية، لا يزال الخشب الخام هو مصدر الدخل الرئيسي لمؤسسات الغابات النمساوية ، بالنسبة للسكان فإن الخدمات الثقافية الخاصة بغابات البلاد تحظى في المقام الأول باهتمام و تقدير خاصين **(81).**

ثالثا:الإدارة المستدامة للغابات– قانون الغابات

منذ أكثر من مائة (100) عام تم دمج الإدارة المستدامة في إطار قانوني مؤسسي و اقتصادي راسخ في النمسا، يتم تطبيق مجموعة من الأدوات التنظيمية و المالية والإعلامية لحماية الإدارة المستدامة للغابات و الحفاظ عليها وتنميتها.

مع تعديل قانون الغابات النمساوية سنة 2002 ،تم تعزيز نوايا الإدارة المستدامة للغابات ، الهدف الأساسي هو ضمان استدامة موسعة لإدارة الغابات و بالتالي تأمين الوظائف المختلفة للغابة و إن امكن لكامل مساحة الغابات.

الإدارة المستدامة بالمعنى المقصود في قانون الغابات النمساوي تعني " الإشراف على الغابات واستخدامها بطريقة أو بأخرى تحافظ بشكل دائم على تنوعها البيولوجي و إنتاجيتها وقدرتها على التجدد و حيويتها وإمكانياتها لتحقيق وظائفها المتعددة ، الإيكولوجية و الإقتصادية،و الإجتماعية على أساس عالمي،و هذا دون التسبب في أي ضرر للنظم الإيكولوجية الأخرى ، الآن وفي المستقبل يجب الحفاظ عليها خصوصا في إدارة الغابات – مع الأخذ في الإعتبار فترة الإنتاج الحرجية الطويلة و الخطط الحالية الممكنة بالفعل –إن الإستخدام و فقا لأهداف الغابات محجوز للأجيال القادمة " **(82).**

تعتبر المنظمات غير الحكومية البيئية و حزب الخضر النمساوي ، أنه ورغم أن قانون الغابات كاف و ينظم الإستدامة على مستوى المؤسسة ، هناك حادجة لإتخاذ إجراءات في تنفيذ اللوائح القانونية المتعلقة بالإستدامة ، وتؤكد غرفة العمل ورابطة جبال الألب النمساوية أنه في ما يتعلق بالعنصر الإجتماعي للإستدامة فإن الحقوق التقليدية للجمهور مثل " مبدأ فتح الغابة للأغراض الترفيهية " ليست موضع تساؤل.

تدعم سياسة الغابات النمساوية بقوة التعاون المتعدد التخصصات و التقاطعات بين مختلف مجموعات المصالح ،من اجل تحسين التنسيق بين المصالح يتم تطبيق أدوات " من القاعدة إلى القمة " مثل المعلومات والنصائح و الحوار والمشاركة و كذلك الأدوات " من أعلى إلى أسفل " مثل تدابير التوجيه القانوني و قوانين الحماية **(83).**

رابعا:إستراتيجية التنمية المستدامة و الخطة البيئية الوطنية:

إعتمدت الحكومة الفيدرالية الإستراتيجية النمساوية للتنمية المستدامة سنة 2002 ، تم تطويرها في سياق الإستراتيجية الأوروبية و تم تقديمها في القمة العالمية للتنمية في " جوهانسبورغ " سنة 2002.

توضح الإستراتيجية النمساوية المشكلات الحالية التي تحول دون التنمية المستدامة (مثل تغير المناخ الناتج عن الغازات الدفينة،فقدان التنوع البيولوجي و التوسع الحضري غير الخاضع للسيطرة، الإستهلاك المكثف للطاقة....)، و تضم عشرين هدفا ملموسا في مجالات العمل مثل " جودة المياه " و " المسؤولية الدولية".

في الهدف الرئيسي 12 – الحفاظ على تنوع الأنواع و المناظر الطبيعية – و هناك ثلاث اهداف نوعية تتعلق بمسائل الغابات هي: زيادة إستخدام الأخشاب كمواد خام متجددة وصديقة للبيئة، حفظ وزيادة التنوع البيولوجي في الغابة ،حماية الصحة وزيادة حيوية الغابات .

ويتم تطوير إستراتيجية التنمية المستدامة من خلال الإعتماد على أحدث المعارف العلمية و مشاركة السكان **(84)**.

خامسا:المجالات المواضيعية لسياسة الغابات في النمسا

نهاية سنة 2015 تم إعداد " إستراتيجية الغابات النمساوية 2020 " في إطار حوار الغابات النمساوي بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة.

الغرض من الإستراتيجية هو موائمة المصالح والمطالب المتعددة التي تطرأ على الغابات النمساوية و إيجاد الحلول لصراعات الإستخدام المحتملة هادفة إلى ضمان الإدارة والصيانة المستدامة للغابات النمساوية و تحسينها بشكل مستمر.

و الهدف العام للإستراتيجية هو ضمان و تحسين الأبعاد البيئية و الإقتصادية والإجتماعية للإدارة المستدامة للغابات بطريقة متوازنة **(85)**.

– محتوى وبنية إستراتيجية الغابات النمساوية 2020:

1/المجال المواضيعي الأول: مساهمة الغابات النمساوية في حماية المناخ:

في جميع أنحاء العالم أصبحت المؤشرات التي تشير إلى تسارع تغير المناخ على نطاق عالمي أكثر تكرارا، ومن أجل حماية الغابات في عملها كنظم بيئية سليمة من الضروري بشكل عاجل مواجهة التغير المناخي و الذي في يحدث في المقام الأول بسبب إنبعاثات الكربون من المصادر الأحفورية ،في إطار السياسة الدولية لتغير المناخ لتغير المناخ و قعت النمسا بروتوكول "كيوتو" سنة 1998 إضافة إلى استراتيجية المناخ النمساوية التي اعتمدتها الحكومة الفيدرالية النمساوية في شهر يونيو 2002.

سنة 1990 قامت الغابات النمساوية بتخزين 1200 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون في الكتلة الحيوية و 1700 مليون طن في التربة.

ثبتت الغابات النمساوية 09 مليون طن، من غاز ثاني أكسيد الكربون سنويا بين عامي 1961–1990 ، وهذا

يتوافق مع نسبة 10 % من إجمالي انبعاثات الغازات الدفينة.
يمكن تحقيق التوسع في تجميع الكربون لأن: إجمالي مساحة الغابات قد زاد ، إرتفاع إنتاجية الغابة،تباطؤ الإستخدام مقارنة بالزيادة **(86)**.

في سياق المفاوضات بشأن تنفيذ بروتوكول كيوتو للفترة بعد عام 2012 تدعم النمسا استراتيجية المحاسبة الإلزامية لمحتوى الكربون في المنتجات الخشبية الطويلة العمر، و قد تم بالفعل إجراء دراسة جدوى من قبل وزارة الحياة، و قد فضل حزب " الخضر " حينها إنتظار النتائج قبل تقديم المزيد من الإلتزامات السياسية.
على الرغم من إلتزام النمسا بتخفيض الإنبعاثات بنسبة 13 % مقارنة بمستوى 1990 بدرجة اعلى من الدول الصناعية الأخرى و الإتحاد الأوروبي ككل وفقا لتوزيع المهام داخل الإتحاد الأوروبي، من وجهة نظر الخبراء لا يمكن ضمان هذا أو من المثير للجدل على الأقل ان أهداف الخفض المتفق عليها ستكون فعالة بما فيه الكفاية في حماية النظم الإيكولوجية للغابات،تعتقد الغرفة الإقتصادية الفيدرالية في النمسا أنه ينبغي معالجة هذه القضايا في إطار تقييم الإستراتيجية المناخية الوطنية.
يجادل الصندوق العالمي للطبيعة بشكل حاسم بأن التقييمات الدولية قد اوضحت بشكل أكبر الحاجة الماسة للعمل من اجل الوصول إلى الأهداف المناخية النمساوية.

الأهداف والمبادئ:

- الحفاظ على حيوية الغابات وقدرتها على التكيف التي تمكنها من العمل كبالوعة للكربون.
- تحقيق أفضل تخفيض ممكن للإنبعاثات الغازات الدفينة في الغلاف الجوي و خاصة الناتجة عن المصادر الأحفورية
- زيادة استخدام الخشب كمواد خام قابلة للتجدد و افضل بديل محتمل للوقود الأحفوري
- توسيع مناطق الغابات في المناطق ذات الغطاء الحرجي المحدود ، مع إيلاء الإهتمام للتوافق البيئي و الإقتصادي والإجتماعي و الإحترام الخاص لأحكام تخطيط إستخدام أراضي الغابات
- تحسين المعرفة في بحوث تأثير المناخ و الآثار المحتملة لتغير المناخ العالمي على الغابة النمساوية وصحتها ووظائفها
- تحقيق الإستقرار في النظم الإيكولوجية للغابات في مواجهة تغيير المناخ من خلال تشجيع الإدارة المستدامة للغابات و تحسينها و كذلك وضع و تنفيذ تدابير ملائمة للتكيف **(87)**.

2/المجال المواضيعي الثاني: صحة وحيوية الغابات النمساوية:

تتأثر حالة الغابة خاصة في ضوء تحقيق وظائفها المتعددة للمجتمع، بعوامل كثيرة ، على أساس نتائج جرد الغابات و نظام رصد تدهورها تم تصنيف حالة الغابات النمساوية بشكل عام على أنها جيدة على المدى المتوسط ،من العوامل المؤثرة على حالة الغابات نذكر:

- Game as an influential factor.
- Grazing stock as an influential factor.
- Damage through harmful insects.
- Forest utilisation as an influential factor.
- Climate change as an influential factor.
- Storms as an influential factor.
- Forest fires as an influential factor.
- Ambient pollution as an influential factor.
- Degraded forest soil as an influential factor **(88)**.

الأهداف و المبادئ:

- الحفاظ المستديم على النظم الإيكولوجية للغابات و جميع وظائفها.
- أفضل حماية للغابات من المخاطر الحيوية و غير الحيوية.
- تطبيق أساليب الإدارة الموجهة نحو النظام الإيكولوجي في إطار الإدارة المستدامة للغابات (بما في ذلك التخطيط و التنفيذ المناسبين).
- التوازن السليم لمتطلبات حماية الغابات و إدارة المراعي و المصالح الخاصة والعامة في الغابات مع مراعاة تخطيط إستخدام أراضي الغابات **(89)**.

3/المجال المواضيعي الثالث: الإنتاجية والجوانب الإقتصادية للغابات النمساوية:

هناك العديد من المواد الخام من الغابة ، الخشب على وجه الخصوص ، والتي يتم استخدامها و معالجتها ، أيضا فإن الغابات وميدرو الغابات يقدمون العديد من الخدمات للمجتمع:

- الغابة كمورد إقتصادي ، المناطق الغابية و تكوين انواع الغابات: وفقا لبيانات جرد الغابات النمساوية 2002/2000 زادت مساحة الغابات الفعلية إلى 47,2 % من الأراضي الوطنية أي 3,96 مليون هكتار.
- سوق الأخشاب و الصناعة الخشبية النمساوية ،تقدم تدفقات الأخشاب في الإقتصاد الوطني النمساوي معلومات حول أمان الإمدادات للصناعة القائمة على الأخشاب النمساوية و عن الأحكام الامنية التي تم وضعها في حالات الأزمات و احتياطات الطاقة الحيوية.
- حالة الدخل من الغابات.
- إنتاج الأخشاب كعامل إقتصادي.
- المنتجات و الخدمات الأخرى كعوامل إقتصادية .
- الإتجاهات و التطورات على المستوى التشغيلي للغابات.

الأهداف والمبادئ:

- تأمين دخل دائم و خلق قيمة للشركات من الإدارة المستدامة للغابات مع إيلاء اهمية خاصة للغابات العائلية.
- الإمداد المستدام للإقتصاد بالمنتجات و الخدمات الحرجية.

➢زيادة القدرة التنافسية لصناعات الأخشاب و الورق و كذلك المؤسسات الأخرى القائمة على الخشب،مع إيلاء إهتمام خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

➢تعزيز إدارة الغابات القريبة من الطبيعة و تحسين إستخدام تكنولوجيات الإستخدام المطابقة للموقع .

➢الحفاظ على إمدادات الأخشاب و تحسينها بشكل مستمر مع الإلتزام بالشروط المقبولة عموما

➢تحسين التعاون بين القطاعات ومن خلالها (الغابات، الخشب، الطاقة، السياحة المائية،التعليم،البحث، الزراعة،الحفاظ على الطبيعة،الصيد...إلخ).

➢تطوير الإستراتيجيات المحلية القائمة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف تامين العمالة و الإبتكار**(90)**.

4/المجال المواضيعي الرابع:التنوع البيولوجي في الغابات النمساوية:

يشتمل التنوع البيولوجي على تنوع الحياة على الأرض بما في ذلك تنوع النظم الإيكولوجية و تنوع جميع الكائنات الحية (الحيوانات والنباتات و الكائنات الحية الدقيقة) و التنوع الجيني داخل الأنواع.

بالنسبة للنمسا كبلد جبلي فإن اتفاقية جبال الألب و بروتوكولاتها المتعلقة بالغابات و التنوع البيولوجي لها أهمية خاصة لاسيما المتعلقة باستخدام الأراضي و التنمية المستدامة.

الأهداف والمبادئ:

➢الحفظ و الحماية و التحسين والإستعادة و الإستخدام المستدام للتنوع البيولوجي للغابات على المستويات الوراثية و الأنواع و النظم الإيكولوجية و المناظر الطبيعية.

➢تعزيز التعاون بين إدارة الغابات والحفاظ على الطبيعة .

➢صون وحماية الأنواع البيولوجية الأصلية للغابات و الأنواع النباتية والحيوانية ذات الصلة وتنوعها الجيني.

مع إيلاء الإهتمام الخاص بالهدف المتفق عليه على المستوى الدولي " أوقفوا فقدان التنوع البيولوجي في النمسا " والذي كان سقفه سنة 2010.

➢وضع وتنفيد برنامج وطني لرصد التنوع البيولوجي.

➢توجيه إدارة الغابات وفقا لمجتمع الغابات الطبيعي المحتمل مع الحفاظ على استقرار النظام البيئي للغابات .

➢التطوير التشاركي لاستراتيجيات حماية الغابات (داخل المناطق المحمية وخارجها) بما في ذلك برامج حماية الأنواع.

➢الحفاظ على أنواع الأشجار والشجيرات المحلية النادرة و المهددة بالإنقراض و المعالجة المسؤولة للأنواع الغريبة الغازية بما يتوافق والإستراتيجيات المتفق عليها ذات الصلة **(91)**.

5/المجال المواضيعي الخامس:وظائف الحماية للغابات النمساوية:

تساهم الغابات بشكل أساسي في حماية الناس و منشآتهم من الأخطار الطبيعية وتحمي عوامل مهمة مثل التربة والمياه و الهواء.

➢الحماية ضد الأخطار الطبيعية.

➢حماية التربة الحرجية (تربة الغابات).

➢حماية الغابات .

➢حماية الهواء.

الأهداف والمبادئ:

➢تحقيق الإستقرار الضروري و تجديد حماية الغابات في الوقت المناسب وإزالة معوقات التجديد و خاصة في الغابات ذات القدرة الوقائية العالية كأساس للوقاية المستدامة من المخاطر.

➢زيادة التقييم المحايد للآثار الوقائية وأسباب ضعفها و الحاجة إلى استعادتها و جملة الإجراءات عن طريق فهرس شامل ومفهوم للمعايير.

➢رفع مستوى الوعي بالمشاكل خاصة على الصعيدين المحلي والإقليمي و التعاون الوثيق مع الأشخاص المعنيين وصناع القرار.

➢تطوير مفاهيم تكاملية لإدارة غابات الحماية **(92).**

6/المجال المواضيعي السادس: جوانب الإقتصاد الإجتماعي والوطني للغابات النمساوية:

تزود الغابات ومديروها المجتمع بالمواد الخام و الخدمات المتعددة والجوانب الإجتماعية و الإقتصادية ذات الصلة لاسيما فيما يتعلق بالمناطق الريفية، الترفيه،السياحة، الثقافة،هي محور النقاش حول حوار الغابات علاوة على ذلك نوقشت مجالات التعليم و البحث في سياق الغابات و استخدامها المستدام.

➢مساهمة الغابات في التنمية الريفية

➢الترفيه والسياحة والرياضة

➢ثقافة الغابات.

➢التعليم (تعليم، تدريب مديري الغابات)

➢البحث (في مجال الغابات وإدارتها).

الأهداف والمبادئ:

➢تأمين الصناعات الحرجية والخشبية في النمسا وإسهامها في التوازن الإقتصادي للنمسا و تعزيز أهمية قطاع الغابات و حصته في إجمالي أصول الإقتصاد الوكني مع مرعاة الموارد الطبيعية أيضا.

➢تحسين الإدارة المستدامة للغابات و تصنيف الأخشاب كعناصر مهمة في السياسة الإقتصادية و العمالية في المناطق الريفية :تأمين إمكانيات العمل ونوعية ظروف العمل.

➢زيادة خلق القيمة والإنتاجية من خلال التعاون بين قطاع الغابات و الصناعات السياحية و الترفيهية و الحفاظ على مبدأ الغابات المفتوحة و الملكية المضمونة .

➢إستغلال جميع مصادر المعرفة ذات الصلة والخبرة.

➢تعظيم الإستفادة من إستخدام الغابات و غطاء الغابات مع مراعاة ظروف الإطار الإقتصادي و البيئي و الإجتماعي (التخطيط التكاملي).

➢ضمان توازن عادل للمصالح في ما يخص جميع وظائف الغابات وتنسيق المصالح العامة والخاصة و التنسيق المتوافق إجتماعيا.

➢تعزيز إدارة المعرفة الحديثة (المراقبة، إدارة البيانات،البحث، التعليم،التدريب المهني،العلاقات العامة)

➢ثقافة الغابات: إدارة مبتكرة للمعارف التقليدية و التاريخية في مجال الغابات بما في ذلك الجوانب الإجتماعية والثقافية للإدارة المستدامة للغابات ،مع تحسين برامج التعليم المتعلقة بالغابات لعامة الناس **(93)**.

7/المجال المواضيعي السابع:مسؤولية النمسا الدولية في مجال الإدارة المستدامة للغابات:

تضع عدد من الإتفاقيات الدولية توقعات ملموسة للغاية بشأن ما ينبغي للبلدان فعله لضمان حماية الغابات و استدجامتها في جميع بلدان ومناطق العالم.

بالنسبة لبلد مثل النمسا و هذا وفقا للتقارير الدولية و هي بلد غني بالغابات مع الحراجة التقليدية واقتصاد الخشب الموجه للتصدير والمعايير البيئية العالية فإن الإلتزام الدولي بموضوع " الغابات " امر طبيعي جدا.

من المعترف به أن إدارة الغابات والأخشاب في النمسا يتم تنفيذها وفقا لأحدث التقنيات و تخضع لمعايير دولية عالية جدا،من المعايير البيئية والإجتماعية.

المبادئ والأهداف:

➢حماية فعالة عالميا للغابات و إدارتها بشكل مستدام و في ظروف تنافسية عادلة.

➢تعزيز التواصل الدولي والشراكات و الأنشطة الإقتصادية للمؤسسات الخاصة والحكومية.

مزيد من التطوير والتنفيذ المناسب لمفهوم الإدجارة القائمة على النظم الإيكولوجية مما يتوافق مع النماذج الدولية مع مراعاة التنسيق الدولي المستمر مع مبادئ الإدارة المستدامة للغابات.

➢مزيد من التطوير نحو معايير قابلة للمقارنة عالميا لإدارة المستدامة للغابات في إطار العمليات الإقليمية و العالمية المتعلقة بالغابات.

➢إنشاء صك مستقل ملزم عالميا لحماية الغدجارة المستدامة للغابات والمحافظة عليها.

تعزيز تكامل الإدارة المستدامة للغابات كمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية الرفيعة المستوى (التخفيف من حدة الفقر، التنمية الريفية) في التعاون الإنمائي.

➢الدعم الفعال للنقل الدولي للمعرفة و التكنولوجيا المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات في مجالات الغدارة والبحث و التعليم والتدريب المهني و كذلك في إطار الأنشطة الإقتصادية الدولية.

➢التحكم في قطع الاضجار وتدمير وتدهور النظم الإيكولوجية للغابات بشكل غير قانوني و كذلك تجارة الأخشاب المرتبطة بها بطريقة فعالة ومستدامة.

➢المساهمة في زيادة تطوير معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات على المستوى الدولي و تنفيذ الإتفاقيات المتعلقة بالغابات في النمسا **(94)**.

سادسا:الغابات مهمة للغاية في النمسا Forests are very important in Austria

"إنها توفر المواد الخام القيمة من الخشب و تحمي البشر و البنية التحتية من الأخطار الطبيعية،إنها توفر الهواء والحياة النظيفين،و تقوم في نفس الوقت بالتقاط الكربون و بالتالي جزء كبير من إنبعاث ثانير أكسيد الكربون لدينا، علاوة على ذلك تعد الغابات من بين أهم مجالات الترفيه بالنسبة لجميع السكان جنبا غلى جنب مع قطاعات " المصب" توفر غابات النمسا فرص عمل آمنة لأكثر من 300000 شخص ووفقا لأحدث الأرقام تحقق فائض تجاري قدره 3,41 مليار يورو.

" ما يقرب من 50 % من أراضينا الوطنية تغطيها الغابات التي تدار من قبل حوالي 145000 من أصحاب الغابات الذين يكون مفهومهم العام –الإدارة المستدامة للغابات – مثاليا وناجحا بشكل غير عادي ، إن قيمة الغابات في ارتفاع مستمر من الناحية الكمية والنوعية ، يوضح تقرير الغابات النمساوية لسنة 2015 هذا أيضا بشكل مثير للإعجاب.

منذ عام 2001 يتبع هيكلها نهج المعايير الأوروبية و مؤشرات الإدارة المستدامة للغابات و التي لها أهمية كبيرة ايضا في التقارير الدولية ، في عام 2005 دمج بلدنا هذه المعايير في البرنامج الوطني للغابات و أضاف القيم الخاصة بالنمسا.

الخطوة الرئيسية التالية هي إعداد (إستراتيجية الغابات لعام 2020: لإدارة المستدامة للغابات النمساوية الصالحة للعيش).

تهدف إستراتيجية الغابات لعام 2020 إلى أن تكون أداة تساعد في مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية بأفضل طريقة ممكنة لضمان الخدمات متعددة الوظائف التي تقدمها الغابات للأجيال القادمة.

عام 2015 هو عالم مهم للغاية حيث أعلنت الأمم المتحدة أنها السنة الدولية للتربة ، فيما يتعلق بغابات النمسا، يمكننا القول: انها ترسخت بحزم في كل من التربة وفي رؤوس النمساويين".

(نهاية كلمة السيد/ Andra Rupprechter **الوزير الإتحادي للزراعة والغابات و البيئة وإدارة المياه) (95).**

سابعا: فلسفة الإستدامة للغابات النمساوية

The philosophy of sustainability for austrian's Forests

تفهم الإدارة المستدامة للغابات على أنها " برنامج معقد يوفق بين المطالب الإقتصادية المتنوعة و حماية البيئة و المجتمع و يضمن في الوقت نفسه صيانة الغابات على المدى الطويل " **(96).**

تتفاعل ست (06) عوامل في سبيل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات في النمسا هي :

- إلتزام معترف به على نطاق واسع لتحقيق الإستدامة الشاملة للغابات .
- إطار قانوني سليم.
- بنية مؤسسية فعالة.
- نظام مالي متوازن.
- نظام جيد للرصد و جمع المعلومات .

لقد التزمت النمسا صراحة بمفهوم الإستدامة للغابات التي طورها المؤتمر الوزاري لغابات أوروبا **(97)**.

ثامنا:الإطار القانوني Legal Framwork

يبدأ التعامل المسؤول مع الغابات باليقين القانوني، مع ضمان الوضوح حول من له الحقوق و الواجبات المتعلقة بالغابات.

يتم تنظيم حقوق حيازة الأراضي و استخدامها بشكل واضح في النمسا ، يحمي " قانون الغابات النمساوي" الغابات ويشمل إلتزام إعادة التحريج (التشجير) بعد استخدام الغابات بالإضافة إلى احكام مفصلة تتعلق بحمايتها و إدارتها واستخدجامها في أنشطة أوقات الفراغ **(98)**.

تاسعا:الهيكل المؤسسي Institutional Structure

يحدد الإطار القانوني نطاق العمل، ومع ذلك لتعزيز وتطوير والتحقق من الإدارة المستدامة للغابات فإن العديد من المؤسسات والمنظمات مع أهداف ومهام محددة نشطة في النمسا،و في الاساس يتعين عليها أداء ثلاث وظائف هي:

- وضع القوانين ورسم السياسات.
- دعم والإشراف على الإمتثال للقانون.
- توليد ونقل المعرفة.

التشريعات ووضع السياسات هي أعمال الحكومة الفيدلالية و حكومات المقاطعات والجمعية الوطنية وبرلمانات المقاطعات و التمثيلات ذات الإهتمام و المنظمات غير الحكومية،سلطات الغابات الفيدرالية والمحلية مسؤولة عن تنفيذ القوانين **(99)** .

عاشرا:التدفق المالي Cash Flow

توفر الإمكانيات الإقتصادية للغابات الأساس للوظائف والدخل،الأخشاب هي زبدة الغابات و لكن هناك ايضا غلة

الصيد من المنتجات غير الخشبية و غيرها من فروع الأعمال كما تقدم الغابات خدمات بيئية متعددة على الرغم من أن السوق المفتوح لا يكافؤ عليها إلا أنها ذات اهمية كبيرة للإقتصاد الوطني و تمنح الإعانات العامة لتحفيز الإدارة المستدامة للغابات و تحسينها، في المقابل يتعين على الغابات – مثل اي فرع آخر من فروع الإقتصاد – دفع ضرائب على الأرباح يتم ضبط مكونات النظام المالي بدقة لتقديم حوافز للإستخدام المستدام للغابات مع حماية جميع الخدمات المهمة التي تقدمها الغابات في نفس الوقت **(100)**.

إحدى عشر:المشاركة العامة Public Participation

على الرغم من أن 80 % من المساحة الغابية في النمسا مملوكة ملكية خاصة فإن جميع الغابات لها أهمية كبيرة بالنسبة للمجتمع فهي تغطي نصف الأراضي النمساوية ووضعها حاسم بالنسبة للبيئة و لجودة حياة الناس فنلاحظ قبول إجتماعي واسع لأنشطة الحرجية و التعاون جيد مع مختلف القطاعات الأخرى هي ضرورة للنجاح على المدى الطويل.

يوفر " حوار الغابات النمساوي " الذيؤ تشارك فيه أكثر من 90 مؤسسة و منظمة مهمة للغابات منصة لتطوير السياسة التشاركية و التعاون بين القطاعات في مسائل الغابات **(101)**.

إثني عشر: نظام المراقبة Control System

« Trust is good,but control is better »

في النهاية ليس النظام هو المهم و لكن كيف تتطور الغابات وكيف تتحقق الأركان الثلاثة للإستدامة – الجوانب الإقتصادية و البيئية و الإجتماعية للغابات – و تصبح فعالة ،هذا يحتاج غلأى الرصد والتقييم و توفر معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات .

في إطار " حوار الغابات النمساوي " استكملت المؤشرات والمعايير لعموم أوروبا بمعايير تراعي الوضع الخاص في النمسا علاوة على ذلك تم تحديد الأهداف (القيم المرغوبة)للمؤشرات الفردية و بهذه الطريقة يمكن للمرء أن يحدد كيفية تطور إدارة الغابات في النمسا نحو ايستدامة أكبر أو نحو استدامة أقل.

فيتم إجراء إختبارات تمثيلية عشوائية على المستوى الوطني في الغابات ، جرد الغابات النمساوي المحدد للمعالم الرئيسية للغابات ،المسوحات السنوية لعمليات الإزالة وحول صحة الغابات و التنوع البيولوجي و الآثار الوقائية للغابات و إنتاج الأخشاب وتسويقها إضافة إلى بيانات إقتصادية أخرى.

يتم نشر تقرير الغابات النمساوية على فترات منتظمة و بناءا على معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات يرسم حالة مفصلة عن حالة الغابات وتطورها يتم تحديث مجموعة البيانات المنظمة بشكل موحد عن الغابات النمساوية

باستمرار و يمكن الوصول إليها على الأنترنيت .

يحاول القطاع الخاص أيضا إثبات الحقائق التي تثبت إستدامة أنشطته و يستخدم أنظمة إصدار الشهادات التي ينظمها القطاع الخاص و بالتالي فإن الطريقة النمساوية في الإدارة المستدامة للغابات ليست خطة جامدة بل هي نظام حي **(102)**.

النمسا دولة غابية في أوروبا الوسطى ،تغطي غاباتها 47 % من أراضيها وتغطي جبال الألب ثلثي مساحة سطحها في المجموع 19 % من غابات النمسا هي غابات وقائية (غابات حماية) ، 07% ذات عائد تجاري و 12% دون عائد تجاري ،الغابات الوقائية لها وظيفة حماية المستوطنات البشرية والبنية التحتية ضد الأخطار الطبيعية ، بسبب التضاريس شديدة الإنحدار و ظروف الموقع القاسية فإن 12% من الأراضي المشجرة في الغابات الوقائية هي دون أي عائد تجاري وغير قابلة للإستغلال بسبب إرتفاع تكاليف الحصاد **(103)**.

لا يكلف الدستور الإتحادي النمساوي سلطة واحدة بمسؤولية حماية البيئة ،لا يزال للقانون البيئي طابع متعدد القطاعات ،عادة تتمتع المقاطعات الفيدرالية التسع بسلطة قانونية فيما يتعلق بالتشريعات وتنفيذ الأحكام في مجال الطبيعة وحماية المناظر الطبيعية ،بالتالي لا يوجد للنمسا قانون إتحادي واحد لحماية الطبيعة ،لكن هناك تسع ولايات قضائية مما يعني أن الحكومة الفيدرالية من وجهة النظر القانونية ،ليست مسؤولة عن حماية الطبيعة ،تحدث الإستثناءات من هذه القاعدة فيما يتعلق بالإتفاقيات الدولية و برامج المفوضية الأوروبية ذات الصلة.

وقعت النمسا على قرارات المؤتمر الوزاري لحماية الغابات الأوروبية ،(على وجه الخصوص القرار H2 ،المبادئ التوجيهية العامة للحفاظ على التنوع البيولوجي للغابات الأوروبية)سنة 1993 في " **هلسنكي** " و بدء برنامج وطني لإنشاء محميات الغابات الطبيعية بموجب هذا البرنامج ،لا يتم إنشاء المحميات الجديدة بشكل عام بموجب مرسوم و لكن على أساس عقود القانون الخاص بين جمهورية النمسا والمستأجرين في الغابات.

في النمسا تعد تدابير حماية الطبيعة على أساس عقود القانون الخاص ،بمثابة إتفاقيات طوعية بين سلطات حماية الطبيعة المسؤولة ومالكي المناطق التي تم تحديدها على أنها تتطلب الحماية ،يلتزم المالكون بمواصلة إدارة المناطق أو إتخاذ إجراءات واضحة لإدارتها بطريقة مناسبة لتحقيق أهداف الحماية،على عكس مفهوم الشراكة هذا وفي ظل ظروف محددة ،فإن حماية الطبيعة بموجب مرسوم يسمح بإعلان البيئات المحددة لتصبح مناطق محمية بموجب القانون حتى دون موافقة مالك الأرض **(104)**.

●البرنامج النمساوي لمحميات الغابات الطبيعية:

بدأ برنامج محميات الغابات الطبيعية سنة 1995 و يهدف إلى إنشاء شبكة تمثيلية من محميات الغابات الطبيعية

بشكل منهجي، و يمكن إعتباره استجابة مباشرة لقرار " هلسنكي H2 " – المبادئ التوجيهية العامة لحفظ التنوع البيولوجي في الغابات الأوروبية –.

الحفاظ على التنوع البيولوجي للغابات وتحسينه من أهم أهداف البرنامج، و يعتبر مطلب أساسي لاستدامة الغابات و فعالية تشغيلها، بالإضافة إلى ذلك يتضمن " **بروتوكول غابات الجبال** " الملحق بـ" **إتفاقية جبال الألب** " الإلتزام الملزم قانونا بإنشاء محميات غابات طبيعية ،في المادة 10 منه ، فيوفر صراحة الأساس القانوني للتعاون اللازم في تخطيط و إنشاء المحميات عبر الحدود.

للبرنامج خصائص نذكرها كالآتي:

- الهدف الأهم لفكرة المحميات الطبيعية هو الحفاظ على التنوع البيولوجي للغابات و السماح للديناميكية غير المنقطعة لجميع عمليات الغابات.
- محميات الغابات الطبيعية مناسبة بشكل خاص للبحوث الإيكولوجية للغابات طويلة الأجل لأن ديناميكياتها لا تخضع للأنشطة البشرية.
- يتم استخدامها كمواد توضيحية للتعلم الأساسي و التدريب المهني و الدورات الجامعية **(105)**.

تم تكليف المكتب الفيدرالي و مركز الأبحاث للغابات بالتنفيذ التقني والعلمي للبرنامج ، حتى عام 2002 كانت هناك 180 محمية غابات طبيعية ،تغطي ما مجموعه 8272 هكتار و هذا يعني حوالي 60 % من العدد الإجمالي المنشود من المحميات الغابية ، يتراوح حجم المحميات بين مساحة 01 هكتار ،ومجموعات تصل إلى 967 هكتار ،تحتل أنماط من مجتمعات غابات شبه الألب بالقرب من الخط الأعلى للأخشاب **(106)**.

كلمة السيد / Wilhelm Molterer ،الوزير الإتحادي للزراعة والغابات و البيئة وإدارة المياه النمساوي:

" في النمسا،تم إعطاء أولوية عالية لإدارة الغابات الجبلية، للغابات المستقرة والحيوية أهمية حاسمة لحماية مناطق الإستيطان و بيئة للإنسان في الجزء الأكبر من بلدنا، وعلينا بالتالي رفع مستوى الوعي العام بهذا الصدد ، مع توضيح أن المتطلبات الإجتماعية والإقتصادية في المناطق الجبلية ،خاصة فيما يتعلق بغابات الجبال لا يمكن تلبيتها إلا من خلال الإدارة المستدامة بعناية.

في النمسا، هذا مضمون إلى حد كبير بواسطة المزارع الجبلية ،من خلال صلاحيتها الإقتصادية فإنها توفر الأساس للحفاظ على بيئة ملائمة للعيش تؤدي وظائف ترفيهية و تأمين ازدهار للمنطقة ،لذلك تم توجيه سياسة الزراعة

والغابات في النمسا لعقود من الزمن ،نحو الحفاظ على المزارع الجبلية الفعالة ،خاصة في سياق المشاريع الإقليمية المتعلقة بحفظ التعددية الوظيفية للمناطق الجبلية.

و بالتالي ،من الأهمية تشجيع تنمية الإدارة المستدامة للغابات الجبلية ،المنصوص عليها في قرار "ستراسبورغ S4 " و بدعم من العديد من البلدان الأوروبية.

في المؤتمر الوزاري لعموم أوروبا ،عام 1998 ،لحماية الغابات في أوروبا، الذي عقد في لشبونة ،تم تكليف مرصد أوروبا في باريس في " **سان جان ديفري** " ، فرنسا، بتطوير إستراتيجية تنفيذ أوروبية ملائمة .

يسر النمسا أن تستضيف ورشة العمل الدولية الثالثة في Tyrol/lgls في مايو 2000 و بالتالي فهي تشجع على اتخاد خطوات مفصلة لتنفيذ سياسة الغابات الجبلية " **(107).**

67 % من إجمالي مساحة النمسا ،يتوافق مع تعريف الإتحاد الأوروبي للمنطقة الجبلية ،لذلك فالحفاظ على مناطق الإستيطان هذه له أهمية كبيرة لأكثر من ثلاث ملايين شخص.

من دون الغابات الجبلية ،التي تعمل على استقرار المنحدرات الجبلية على أساس دائم ،فإن جزء كبير من الأراضي النمساوية سيصبح مهدد مع هياكله و يتعرض للخطر.

في البداية من المهم تحديد الغابات الجبلية فيما يتعلق بغابات الإنتاج والغابات الواقية ،بطبيعتها تظهر الغابات الجبلية الأكثر انحدارا غابات حماية ،بالتالي فأهميتها الإقتصادية من حيث استخدام الأخشاب التجارية هي ثانوية فقط ومقارنة بتدابير الرقابة التقنية ،تتطلب غابات الحماية تكاليف منخفضة نسبيا ،بالتالي هي في غاية الأهمية .

يمثل الإستخدام التجاري للغابات الجبلية ،مصدرا رئيسيا للدخل لسكان مناطق جبال الألب،توفر الغابات مصدر رزق مضمون للكثير من الناس ،خاصة في المناطق التي لا توجد بها بلدات في جوارها و بعيدة عن أسواق العمل .

لا يمكن الحفاظ على بيئة العمل والمعيشة في المناطق الجبلية ،إلا من خلال إدارة الجبال ،مع ذلك فالمساعدات العامة شرط أساسي لهذا النوع من الإدارة الذي لا غنى عنه.

تسمع غابات الجبال للزائرين بالتجربة والإستمتاع بالطبيعة والترفيه ،هي وجهة للسياح من الخارج و النمساويين على حد سواء ،بالتالي ،بالإضافة إلى الإستخدام التجاري للغابات الجبلية ،تشكل السياحة أيضا مصدر دخل مهم لسكان الريف في مناطق جبال الألب .

في رصيد الحساب الجاري في النمسا ،جاءت إدارة الغابات و الأخشاب ،في المرتبة الثانية بعد السياحة (28,9 مليار يورو) **(108).**

وفقا لجرد الغابات النمساوية فإن 76 % منها ،أي ما يعادل 2950000 هكتار من غابات النمسا تقع في مناطق

جبال الألب ،الغابات الجبلية في النمسا لها عدد كبير من الوظائف ،إنها تحمي التربة من التآكل و مناطق الإستيطان،ضد الأخطار الطبيعية ،بالإضافة إلى تأثيرها الإيجابي على المناخ و نظام المياه.

رغم ذلك ،تكاليف الإنتاج المرتفعة ،قبل كل شيء تكاليف فتح الغابات،لحصد الأشجار و زراعة الغابات ،تعوق بشكل كبير الإدارة الناجحة للغابات الجبلية ،مقارنة بمناطق الإنتاج الأكثر ملائمة ،على الرغم من الوضع المستقر في أسواق الأخشاب فإن هامش الربح من الحيازات الجبلية ضيق للغاية ،بالإضافة إلى ذلك تتأثر الغابات الجبلية بشكل خطير بالحركة والسياحة (مثل ركوب الدراجات الجبلية في طرق الغابات،المشي لمسافات طويلة ،ركوب الخيل) **(109).**

إن الضغط المتزايد للأنشطة الترفيهية والرياضية ،مع اتجاهاتها المتغيرة باستمرار ،يهدد الإستقرار البيئي للغابات الجبلية ، وقد أصبح الرأي العام القائل بأن " **الغابات ملكية مشتركة** " أكثر انتشارا و يتعزز بزيادة استهلاك أوقات الفراغ في الغابات الجبلية ،يلزم قانون الغابات النمساوية في المواد (33،34،36،176) منه ،مالك الغابات بالسماح بإمكانية الوصول إلى غاباته لأغراض ترفيهية .

من خلال الإدارة المستدامة للغابات الجبلية ،التي يفرضها القانون منذ عام 1853 ،يقدم مالكوا الغابات الخدمات للمجتمع النمساوي **(110).**

تضمن قوانين الصيد الخاصة بالمقاطعات ،والتي تصدرها المقاطعات الفيدرالية في النمسا ،وجود أعداد متوازنة من الحيوانات البرية ،بالتالي فإن إدارة الصيد تشكل شرطا أساسيا للتجديد المستدام للغابات الجبلية ،إن صيانة الغابات الجبلية في منطقة جبال الألب في النمسا تعتبر مسألة بقاء (الغابات الوقائية).

وفقا لـ "**قانون الغابات النمساوي** " فإن مالكي الغابات الوقائية ،ملزمون في حدود إمكاناتهم المالية بإدارة غاباتهم بطريقة تمكنها من إدارة وظائفها على أكمل وجه ،ونظرا لموقع الغابات الوقائية غالبا ،في المناطق شديدة الإنحدار و لايمكن الوصول إليها فإنه من المستحيل إستخدام الآلات الحديثة لإدارة الغابات .

إذا كانت إيرادات غابات الحماية أعلى من التكاليف ،فقانون الغابات النمساوي يلزم المالك بإعادة إستثمار هذه الأرباح في التحسين الهيكلي لغابات الحماية الخاصة به.

لأصحاب الغابات ،الحق في الحصول على تعويض عن الخدمات التي توفرها إدارة الغابات الموجهة نحو الجودة للمجتمع ككل ،أو أجزاء منه ،لأنهم أداروا غاباتهم لأجيال ،بشعور كبير بالمسؤولية ووفوا بالواجبات المفروضة عليهم **(111).**

المبحث الرابع: السياحة الجبلية:رهان تنموي للمناطق الجبلية في النمسا.

السياحة مهمة ،لأنها الصناعة الأكبر في العالم ،إذ تبلغ قيمة المبيعات العالمية السنوية 444 مليار دولار أمريكي ،و هو ما يتجاوز الناتج القومي لأفقر 55 دولة في العالم.

تقع العديد من الوجهات السياحية في المناطق الجبلية ،حوالي 15-20 % من صناعة السياحة ،مابين 70-90 مليار دولار أمريكي في السنة ،تستأثر بها السياحة الجبلية ،تمثل جبال الألب لوحدها ما يقدر بنحو 07-10 % من إجمالي مبيعات السياحة العالمية السنوية.

أوروبا، أي دول الإتحاد الأوروبي ،هي المنطقة الأكثر زيارة في العالم ،حيث تستوعب 54,8 % من جميع المسافرين الدوليين.

تعتبر الجبال في البلدان المتقدمة ،من الوجهات السياحية الجماعية ،على سبيل المثال في دولة **النمسا** ،حيث تساهم السياحة بأكثر من 04 % من الناتج المحلي الإجمالي ،الدخل السنوي للفرد من السياحة هو 1731 يورو (2011) يتم إنشاء أكثر من 75 % من إجمالي المبيعات في السياحة عن طريق صناعة السياحة في جبال الألب.

أصبحت السياحة في جبال الألب الأوروبية منظمة بشكل متزايد ،مع وجود ضوابط صارمة مع مراقبة جودة الخدمات والمرافق و التدابير البيئية ،مثل معايير الإنبعاثات والتلوث و التدابير المناسبة للتخلص من النفايات الصلبة و معالجة مياه الصرف الصحي.

تشمل المناطق الجبلية أكثر من 475 منطقة محمية ،في 65 دولة ،تغطي أكثر من 264 مليون هكتار ،بالإضافة إلى ذلك تم تعيين 140منطقة جبلية كمحميات للمحيط الحيوي ،من قبل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNISCO) ،حيث يتم تشجيع السياحة والترويج لها.

على عكس المساهمة الصغيرة عموما للمناطق الجبلية في الإقتصادات الوطنية ،فإن قيمة الجبال في السياحة كبيرة ،إذ توفر السياحة مجموعة كبيرة ومتنوعة من الفرص ،والعديد من الأنشطة مخصصة للمناطق الجبلية التي توفر مجموعة متنوعة من البيئات الطبيعية والثقافية.

البيئات الجبلية متنوعة للغاية ،التنوع البيولوجي و المناخي مثير للإعجاب، في حين يعتبر سبب جذب سياحي كبير مثلا: "**جبل كينابالو**" في جزيرة "**بورنيو**" ،في جنوب شرق آسيا ،يضم أكثر من 4000 نوع من النباتات ،أي أكثر من ربع جميع الأنواع في الولايات المتحدة الأمريكية بأكملها **(112).**

يعتمد الترويج للسياحة في الجبال ،على ميزات خاصة ،جاذبة للسياحة ،تتمتع بها الجبال وهي:

- الهواء النظيف البارد.
- التضاريس المتنوعة.
- جمال المناظر الطبيعية للجبال و
- المناظر الطبيعية الثقافية.

هناك أيضا ،العديد من المناظر و الموارد الطبيعية المتنوعة ،التقاليد المحلية وأساليب الحياة البسيطة ،إضافة إلى المخاطر والتحديات التي تجذب السياح الجريئين و المغامرين ،الساحات الجبلية ،خاصة للأنشطة الرياضية و الترفيهية الخاصة،إضافة إلى ميزات الجبال التي تضمن السياحة الصحية و الأنشطة التي تركز على التأمل.

كان لديناميكيات السياحة الإيكولوجية (Ecotourism) تأثير على اقتصادات الجبال ،خاصة بإعطاء فرصة لسلسة من هياكل الإقامة الصغيرة ،مثل " **عطلات المزارع** " و " **المنازل الريفية** " (**المبيت والإفطار**) ،تم تطوير شبكة من حلول الضيافة وفقا للمعايير التقليدية ،القائمة على مزيد من الوعي بشأن حماية المناظر الطبيعية و احترام الجمال البيئي والطبيعي في المناطق الجبلية ،و تؤثر السياحة على الجبال بطرق عديدة:

من الناحية الإقتصادية: تعتمد المنتجعات السياحية في الجبال على عملائها بشكل مباشر ،بالإضافة لذلك ،هناك فوائد مباشرة وغير مباشرة للعديد من القطاعات والمنتجعات داخل وخارج مناطق المنتجع ،مع ذلك فإن نسبة كبيرة من عائدات السياحة تتسرب إلى مناطق خارج الجبال.

بالإضافة إلى ذلك ،للأنشطة السياحية آثار بيوفيزيائية على الجبال مثلا: قد تعمل مسارات التزلج والطرق على تعديل مناطق جبال الألب الحساسة و قد تسبب إنزعاجا للحياة البرية.

من الناحية الإجتماعية والثقافية: يمكن للسياح تعديل التقاليد و التأثير على المجتمعات الجبلية ،من خلال أعدادهم و أنماط حياتهم ،وجذب مقدمي الخدمات من خارج الجبال ليصبحوا مقيمين دائمين في المنتجعات الجبلية .

من الناحية البيئية: تعد جودة البيئة ،سواء كانت طبيعية أومن صنع الإنسان ،ضرورية للسياحة الجبلية ،مع ذلك فعلاقة السياحة بالبيئة معقدة ،إذ تنطوي السياحة الجبلية على العديد من الأنشطة ،التي يمكن أن تكون ضارة بالبيئة الجبلية مثل: بناء الطرق و المطارات و البنى التحتية مثل الفنادق و المطاعم والمحلات....إلخ.

تتطلب تنمية السياحة في الجبال ،معالجة عدد من الأسئلة الرئيسية المتعلقة بالإستدامة و هي:

- هل تساهم السياحة في التنمية المستدامة للجبال؟
- من المستفيد من الناحية الإقتصادية من السياحة الجبلية؟
- هل تتدهور الموارد البيوفيزيائية للجبال بسبب الأنشطة السياحية ؟
- هل تؤثر السياحة على المجتمعات الجبلية إيجابيا أم سلبيا؟ **(113).**

أولا:السياحة الجبلية والتنمية المستدامة

إذا كانت السياحة تقوم على مبادئ الإستدامة والإنصاف ،فقد تكون مفيدة في تحسين ظروف معيشة المجتمعات الجبلية و زيادة أهميتها في السياسات المحلية والإقليمية و الوطنية .

تشمل الإستدامة ،المكونات البيئية والإقتصادية والإجتماعية في سياق التنمية السياحية ،يعني أن كل من أنواع الأنشطة السياحية في الجبال و كثافتها ،يجب أن يكون لها حدود ،كما يجب أن تصل الفوائد إلى مجتمع أكبر ،بالتالي فمن الضروري مراقبة وتنظيم الأنشطة ،التي قد تعرض قاعدة الموارد التي تعتمد عليها السياحة الجبلية للخطر.

تعد المراقبة الإقتصادية و الإجتماعية مهمة أيضا ،لضمان أن لا تؤدي الإختلافات في الدخل و العمالة من السياحة إلى حدوث عدم تناغم إجتماعي أو إحتكاك إجتماعي سلبي ،فلا يجب أن تركز خطط السياحة البيئية على الحفاظ على الموارد فحسب ،بل يجب أن تتناول أيضا قضايا العدالة وتنمية المجتمع و الإنسجام الإجتماعي.

تشمل السياحة الجبلية المستدامة ثلاث مكونات هي :

- الحفاظ على الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها السياحة.
- تحسين نوعية حياة السكان المحليين ،مع الحفاظ على الخصوصية المحلية للمجتمعات الجبلية.
- تعزيز رضا الزائرين (السياح).

لا يمكن تطوير السياحة الجبلية المستدامة دون سياسات و آليات تحكم فعالة ،مؤسسات محلية و إقليمية قوية ،مع قدرات إدارة سليمة ،على أساس كل من المعرفة الحديثة والتقليدية.

يمكن للسياحة الجبلية المدارة بطرق مناسبة ثقافيا ،أن تساعد في الحفاظ على الثقافات المحلية ،كما يمكن للبرامج الداعمة للفنون و الحرف أن تفيد المجتمعات المحلية.

سياسات السياحة الجبلية من أجل خلق الإستدامة ،يجب أن تأخذ بعين الإعتبار الأهداف الثلاث التالية:

- تهيئة الظروف الداعمة للمنتجات والخدمات السياحية المستدامة ،بما في ذلك وضع خطة للتسويق.
- تطوير إدارة السياحة المبتكرة ،على جميع المستويات ،مع الإدماج الكامل لاحتياجات السكان المحليين و الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي.
- تأسيس عملية مستمرة لرفع الوعي ،بناء القدرات والتعليم والتدريب على التنمية المستدامة للسياحة الجحبلية و إدارتها على المستويين الرأسي و الأفقي **(114)**.

ثانيا:السياحة الزراعية و تطوير هويات مهنية متعددة في تيرول (Tyrol) النمساوية

على مدار الخمسين سنة الماضية ،لعبت السياحة دورا محوريا في الحفاظ على الزراعة كمصدر رزق ،في منطقة "**تيرول**"الجبلية في النمسا ،ربما ينعكس الإندماج الأكثر تكاملا للسياحة في إقتصاد المزرعة ،في تقديم"**إقامة المزرعة** " أو " **عطلات المزرعة** " **(115)**.

حوالي الثلث ،من أصل 15000 مزرعة في تيرول ،توفر الإقامة ، وحوالي 400 مزرعة تخصصت في هذا النشاط و تشكل جزءا من جمعية مهنية تسمى « Holidays on the farm » ،العديد من هذه المزارع ،لن تكون قابلة للحياة دون مكون السياحة ،من ناحية أخرى ،لن تكون قابلة للحياة كمواقع سياحية دون مواصلة الزراعة.

إلى جانب هذا التكامل المفيد ،تجلب "**السياحة الزراعية**" اعترافا بالمنتجات الزراعية المحلية ،وتقديرا للمشهد الثقافي كما تزيد من الدعم المجتمعي الحيوي ،لاستمرارية الزراعة القائمة على الأسرة.

إن تسويق الإجازات الزراعية ،يسمح للأسر الزراعية بتطوير هوية مهنية ذات شقين– **تفخر عائلة المزرعة بإدارة مزرعة ومؤسسة سياحية في وقت واحد–** الأمر الضروري للنجاح على المدى الطويل.

غالبا ما تكون المزارع التي تقدم إقامة أكثر تنوعا في عملياتها ،تميل إلى معالجة منتجاتها الخام و تحويلها إلى سلع تامة الصنع ،قادرة على إضافة قيمة إلى المنتجات دون زيادة حجم الإنتاج ،كما يصبح المشهد الثقافي المحفوظ سلعة سوقية ،حيث يسعى سائحوا المزارع إلى تقدير هذا البعد ،هنا يصرح رئيس الجمعية بكل فخر "**العطل في المزرعة هي الفرع الزراعي الوحيد ،الذي يبيع بنشاط المشهد الثقافي** "،فبدلا من التوسع في البنية التحتية الصلبة ،تفضل المهارات اللينة في بيئة حميمة ،وتقديم بيئة مبتكرة.

ساهم دمج الزراعة والسياحة في منطقة تيرول الجبلية النمساوية ،على استمرار الحيوية للمزارع الصغيرة الحجم (**المزارع الأسرية**) واستدامتها،و التي تعكس الآن هويات متعددة ،من خلال هذه العملية تم تغيير الصور الشائعة عن السكان الجبليين ،من "**المزارعين الجبليين**" إلى " **رواد أعمال سياحيين** " **(116).**

ثالثا: التعليم السياحي في النمسا :المشكلات السابقة والتحدي المستقبلي

تعد السياحة ،واحدة من أكثر الصناعات كثافة من حيث العمالة في العالم ،لذلك فإن جودة المنتج السياحي لا يعتمد فقط على جودة الموارد الطبيعية التي يطلبها السياح ،لكن على جودة العاملين في صناعة السياحة أيضا ،في العديد من أجزاء صناعة السياحة الألبية ،على سبيل المثال في **النمسا** و **سويسرا** يوجد تقليد طويل في تنمية الموارد البشرية في قطاع السياحة **(117).**

تلعب صناعة السياحة والترفيه في النمسا ،دورا حيويا في الإقتصاد النمساوي ،في عام 2002 ،بلغ إجمالي إيرادات السياحة الأجنبية نحو 14,13 مليون يورو ،بالتالي تحتل السياحة 18,6 % من إجمالي إيرادات النمسا، وتوظف حوالي 500000 شخص.

للنمسا موسمين سياحيين رئيسيين ،يمتد موسم الصيف من شهر ماي إلى شهر أكتوبر ،يمتد موسم التزلج الشتوي من شهر ديسمبر إلى شهر أفريل ،**تيرول** هي المنطقة السياحية الرائدة في النمسا ،تليها مقاطعة **سالزبورغ** ،فيما قد نمت سياحة المدينة (**فيينا** ، **غراتس**) ،في العقد الماضي حيث تجلب عددا كبيرا من الزوار الدوليين.

حسب المعايير الدولية ،تتمتع النمسا بمكانة ممتازة في صناعة السياحة ،لكن لا يمكن النهوض بالجودة في صناعة السياحة النمساوية إلا بوجود قوى عاملة مؤهلة تأهيلا عاليا،يتكون النظام النمساوي للتعليم والتدريب السياحي من المكونات التالية:

- التعليم والتدريب المهني التقليدي (نظام مزدوج)
- مدارس السياحة المهنية – دوام كامل (الثانوية).
- برامج السياحة لمابعد الثانوية غير الجامعية :
  - تعلم السياحة الفنية.
  - برامج الدراسة الجامعية.
- التعليم السياحي على مستوى الجامعة **(118)**.

1/ التعليم والتدريب المهني التقليدي(نظام مزدوج):يجمع بين الأنظمة التعليمية و التشغيلية ،يطلق عليه" **النظام المزدوج** " ،لأن التدريب المهني يتم على مستويين متوازيين : من قبل صاحب العمل و المدارس المهنية ،يتلقى المتدربون تدريباتهم العملية بشكل أساسي في العمل ،بينما يتم تعليمهم الجوانب النظرية من مهنتهم و كذلك المواد ذات الإهتمام العام في المدارس المهنية **(119)**.

2/–مدارس السياحة المهنية – دوام كامل (الثانوية):يتمثل الهدف التعليمي للتعليم الثانوي في قطاع الفنادق و مهن تقديم الطعام ،في تزويد الطلاب بمعارف ومهارات أساسية تمكنهم من ممارسة مهن في مجال الضيافة ،يتم التركيز على التعليم الموجه نحو الممارسة و تجربة محتويات التعلم في إطار الندوات العملية المصاحبة.

التدريب ينتهي عادة مع الإمتحان النهائي ،من الممكن أيضا ،الإنتقال من مدرسة متوسطة لصناعة الفنادق و مهن تقديم الطعام إلى مدرسة تقنية و مهنية عليا ،لا يمكن الإنتقال في وقت واحد إلى درجة أعلى في نهاية العام ،إلا بعد الإنتهاء بنجاح في جميع المواد التي تم تدريسها في المدرسة المعنية ،لا يزال التدريب لمدة خمس سنوات في المدارس الثانوية للسياحة جزءا من النظام التعليمي الثانوي المتخصص ،الذي يهدف إلى تزويد الطلاب بالمعرفة و المهارات النظرية اللازمة ،لبدأ مهنة في السياحة والضيافة.

عند الانتهاء بنجاح ،يكون لدى الطلاب مؤهلات تتيح لهم الدراسة في إحدى الجامعات ،يتمثل جزء أساسي من الهدف التعليمي لنوع المدارس المهنية ،في الحصول على مؤهل عال للتقدم إلى مناصب قيادية في مؤسسات الفنادق و المطاعم أو السفر ،كذلك في مؤسسات إدارة السياحة **(120)**.

3/– برامج السياحة لما بعد الثانوية غير الجامعية :

1.3/ تعليم السياحة الفنية: في 1995/1994 ،إفتتحت النمسا مسارا جديدا لبرنامج تعليمي بدوام كامل لمجموعة متنوعة من المجالات : برنامج الدراسة في كليات الفنون لتطبيقية (أي مؤسسات التعليم العالي غير الجامعية)

بسبب قصر مدة الدراسات و محتواها التعليمي الموجه نحو الوظيفة ،فإنها تمثل ملحقا أو بديلا للدراسات الجامعية.

الإنتهاء بنجاح من برنامج دراسة الفنون التطبيقية ،يسمح للمتخرجين الحصول على درجة علمية « Master/Magister » أو مهندس دراسات عليا ،يحق للمتخرجين مواصلة تعليمهم في الجامعة ،من أجل نيل درجة الدكتوراه ،في مجال السياحة والترفيه توجد أربعة من الكليات التقنية في كل من " **كريمس ،إنسبروك و سالزبورغ و فيينا** " مدة الدراسة فيها بين 7 و 8 فصول دراسية على التوالي.

2.3/ برامج الدراسة الجامعية (دورات الدبلوم): تهدف البرامج الدراسية الجامعية للسياحة ،باعتبارها برامج إرشادية تقدمها الجامعات ،إلى إيصال وتعميق معرفة الطلاب بأحدث أدوات الإدارة الحديثة للأنشطة ،في صناعة الفنادق والجمعيات السياحية (المنظمات غير الحكومية)،كذلك في فروع النشاط الإقتصادي ذات الصلة بالسياحة.

يوجد في النمسا العديد من برامج الدبلومات هذه :مثل ما توفره الجامعة في "**كلاغنفورت**" و جامعة " **فيينا الاقتصادية** " و مركز " **السياحة و الخدمات الإقتصادية بجامعة إنسبروك** " **(121)**.

4/ التعليم السياحي المتخصص على مستوى الجامعة:تقدم جامعتان في النمسا برامج متخصصة في السياحة على سبيل المثال " **جامعة فيينا الإقتصادية و جامعة إنسبروك** " ،خلال الجزء الأخير من الدراسات العليا ،يكون لدى الطلاب ،خيار التخصص في السياحة داخل المعاهد المعنية و تأهيل أنفسهم في مجال السياحة **(122)**.

توفر سلاسل جبال الألب مجموعة واسعة من الفرص للإستجمام و السياحة القائمة على المناظر الطبيعية ،الأنشطة التقليدية في جبال الألب هي :رياضة المشي لمسافات طويلة ،التسلق في فصل الصيف ،بالإضافة إلى التزلج في فصل الشتاء ،بالإضافة إلى ركوب الدراجات في الجبال و التجديف و الطيران المظلي و التزلج بالأحذية الثلجية و تسلق الشلال ،و تصنف غالبا ضمن أنشطة المغامرات القائمة في الجبال ،كما هناك العديد من الأنشطة الأخرى التي يتم تنفيذها في المناظر الطبيعية الجبلية مثل (القيادة الممتعة، مشاهدة المعالم السياحية بواسطة التيليفيريك ،التنزه في المشهد الثقافي للمنتجعات الجبلية و الزيارات الثقافية إلى قرى جبال الألب ....)، أما في ما يخص السياحة الصيفية الجبلية فإن فئة " المتسلقين و المتنزهين الجبليين " تعتبر فئة مهمة جدا و بالتالي فإن أي استراتيجية سياحية وجب عليها النظر في احتياجات و توقعات هذه الفئة **(123)**.

السياحة عامل مهم في العديد من مناطق جبال الألب ،وهي ضرورية لكسب الرزق في العديد من المناطق المحيطة يجب أن تحترم الإستراتيجيات السياحية لتثبيت الزيارة أو زيادتها بشكل معتدل ،الظروف الطبيعية التي تحد من خيارات التطوير ،لكن عليها أيضا مراعاة احتياجات و مطالب السكان المحليين ،بناءا على ذلك يمكن تقديم التوصيات التالية في سبيل النهوض بالسياحة الجبلية و خاصة الصيفية منها:

➢ **التركيز على الأنشطة الأساسية** :ينبغي أن تركز استراتيجيات التسويق على الأنشطة الأساسية ،بدلا من التركيز على الأنشطة التي من الواضح أنها جذابة فقط لمجموعة صغيرة جدا من السياح ،فمثلا التركيز على نشاط المشي لمسافات طويلة في الجبال ،لا يزال قائما و يمكن افتراض أن هذا لن يتغير في المستقبل ،و هذا سوف يتعارض مع سياق مجتمع الشيخوخة .

➢ **تنشيط/تفعيل مجموعات الزوار المحتملين مع توقعات مماثلة** :أكواخ الجبال ،حيث يقضي معظم الزوار لياليهم ،هي بيئة اجتماعية حساسة للغاية ،لأنها تستوعب عددا كبيرا نسبيا من الزوار في مساحة صغيرة ،قد يؤدي تقديم مجموعات مستخدمين جديدة موجهة للمتعة أو المغامرة في هذه البيئة ،إلى التسبب في صراعات مع السكان المحليين **(124).**

➢ **متسلقات الجبال الإناث كزوار موضع ترحيب**:الإستراتيجيات السياحية في مناطق جبال الألب ،نادرا ما تستهدف المتجوليين أو متسلقي الجبال الإناث ،فالصورة التقليدية لتسلق الجبال كممارسة ذكورية قد تردع الزوار المحتملين (من فئة الإناث) ،لذلك وجب استكمال الحملة التسويقية لجذب المزيد من النساء .

➢ **تنسيق مصادر المعلومات على شبكة الإنترنت**:يمثل إنشاء بوابة مشتركة للمعلومات ذات الصلة ،تحديا مستقبليا للاعبين الرئيسيين في السياحة الألبية.

➢ **تكثيف عمل الشباب**:التركيز على الأنشطة غير التقليدية التي تعتبر أكثر جاذبية للشباب ،إذ يتمتع الشباب الأكثر ثراءا اليوم ،بخيارات سياحية جبلية أكثر بكثير ،و منه وجب تصميم برامج للشباب تعتبر أكثر جاذبية لهم.

➢ **تطوير مفاهيم التنقل الشاملة في جبال الألب** :هناك هيمنة هائلة لحركة المرور الفردية من أجل الوصول إلى نقاط انطلاق جولات المشي لمسافات طويلة في النمسا ،و مع ذلك تختلف وسائط النقل بشكل كبير في جميع أنحاء جبال الألب.

في **النمسا** ،إمكانية الوصول إلى مناطق جبال الألب عن طريق وسائل النقل العام ضئيلة للغاية ،و منه فإذا ما طلب الإعتراف بتسلق الجبال وغيره من الأنشطة السياحية الجبلية في **النمسا** و بلدان جبال الألب ،كشكل مستدام للسياحة ،فلابد من تطوير مفاهيم التنقل المتكاملة ،مع الأخذ في الإعتبار أن حركة المرور تعد واحدة من أهم التهديدات للبيئة في المناطق الجبلية **(125).**

عززت العديد من المجتمعات الجبلية حول العالم مشاريع السياحة البيئية ،من أجل تخفيف مشاكل التدهور البيئي و التخلف ،على الرغم من عدم وجود اتفاق على ما ينبغي أن تكون عليه السياحة البيئية ،إلا أنه يعتقد بشكل عام أن هذا الشكل من السياحة في الجبال ،سيعزز السلوك السياحي المسؤول ،و الحفاظ على الموائل و النظم الإيكولوجية الهامة للحياة البرية ،و تقدير الثقافات المحلية وأنماط الحياة التقليدية ،وتوفير أشكال مستدامة من سبل العيش للناس الذين يعيشون في المناطق الجبلية النائية **(126).**

إن أي مناقشة للسياحة البيئية الجبلية تواجه مشكلتين هما:عدم وجود إجماع بين الممارسين حول التعريف الدقيق للسياحة البيئية ،مع قلة البحوث حول السياحة الجبلية ،مع ذلك ،على الرغم من الجدل القائم ،هناك اتفاق عام على أن السياحة البيئية المخطط لها بشكل صحيح ،يمكنها تغيير ثروات الناس و الأماكن في المناطق النائية و الأقل تقدما مثل الجبال ،لذلك فالحكومات في البلدان التي تشكل فيها الجبال حيوية بيولوجية و ثقافية كبيرة تتصور أن السياحة البيئية هي الحل لمشكلات التخلف و التهميش و الهشاشة.

تشير المعايير ،مثل " **الفوائد التي تعود على السكان المحليين** " و " **دعم الحفظ** " و " **انخفاض حجم الزوار**" و "**الخبرة التعليمية** " ،إلى أن العديد من الوجهات السياحية الجبلية ،قد لا تتأهل كأماكن للسياحة البيئية ،مع ذلك فإن الوجهات الجبلية التي تظهر عليها علامات السياحة الجماعية ،تستخدم بشكل متزايد البادئة « Eco » في إعلاناتها **(127).**

تم صياغة مصطلح " السياحة البيئية " في منتصف الثمانينات ، ويتم تعريف السياحة البيئية الجبلية على النحو التالي:

« Tourism that does not degrade the natural and cultural environment of mountain regions,provides economic,environmental,and social benefits to mountain communities (local resident),and offers a high-quality experience for visitors » **(128).**

في **النمسا** ،تعد العديد من مبادرات المناطق المحمية و أنشطة السياحة البيئية ذات الصلة ،نتيجة لفلسفة جديدة تقوم على تشجيع التنمية المتوافقة مع الحفاظ على الطبيعة ،بدلا من منع التطوير للحفاظ على الحالة البكر للمنطقة **(129).**

عرفها Hector Ceballos-Lascuràn ،الذي ينسب إليه تقديم مصطلح **السياحة البيئية** ،تعريفا يسلط الضوء على الإحتياجات الرئيسية وأنماط الطلب من السياح ،و يظهر أن التعلم هو عنصر رئيسي في السياحة البيئية

من خلال تعريفه السياحة البيئية بأنها " السفر إلى مناطق طبيعية خالية من الإضطرابات أو غير ملوثة ،بهدف محدد وهو دراسة المناظر الطبيعية ،النباتات والحيوانات البرية و الإعجاب بها و الإستمتاع بها ،و بالعديد من المظاهر الثقافية (سواء في الماضي أو الحاضر) قد وجدت في هذه المناطق " **(130)**.

أجري مسح للسائح الجبلي في **النمسا**،تم اختيار « Stubaital in Tyrol » كمنطقة مناسبة،توفر الوجهة كل من المنتجات الشتوية والصيفية القوية ،و العائلات هي الشريحة الرئيسية المستهدفة ،الجبل الجليدي يؤمن مواسم الشتاء القوية ،علاوة على ذلك تم تعزيز مجموعة المنتجات الصيفية خلال السنوات الماضية ،من خلال تطوير المنتجات القائمة على الطبيعة مثل: مسار المياه البرية ،حيث يجرب السياح و يتعلمون المزيد عن أهمية المياه في الجبال . (see www.stubai.at)

أولا ،تم توجيه السائحين في فصل الربيع في محطة التليفريك الجليدية ،بين أوقات النهار (التاسعة صباحا – الرابعة مساءا) ،فتم مسح ما مجموعه 254 إستبيان.

ثانيا،تم إنشاء إستبيان عبر الانترنت ،و تم توزيع الرابط على السياح الذين كانوا في منطقة Stubaital، وتم نشر الرابط على منصة الويب الخاصة بالمنطقة Stubaital Facebook **(131)**.

توضح نتائج هذه الدراسة بوضوح أن: دوافع السفر المحددة (في الإستبيان المقدم لهم ، وهي دوافع متعددة) بين السياح الجبليين متوافقة ،في حين أن البعض الآخر غير متوافق مع السياحة البيئية ،أما بالنسبة للسياح الإيكولوجيين « Eco-Tourism » ،فإن السياح الجبليين يسعون أيضا إلى تجارب طبيعية أصيلة عند السفر.

من ناحية ينبغي أن يسعى مديرو و مبادرات السياحة البيئية الجبلية إلى تلبية دوافع السفر التي تؤدي إلى زيادة الطلب على السياحة البيئية ،ومن ناحية أخرى ينبغي أن تسعى أدوات الإتصال الإنتقائي (الكتيبات، المواقع الإلكترونية) ،إلى إبطال عدم توافق دوافع سفر السياح الجبليين بالسياحة البيئية ،لذلك وجب تطوير المنتجات والخدمات المتوافقة مع السياحة البيئية ،بحيث تتناول جوانب من الرياضة والراحة ،و نظرا لأن الإهتمام بالبيئة يؤثر بشكل إيجابي على الطلب على السياحة البيئية ،مثل الحفاظ على الطبيعة و رفاهية السكان المحليين في مبادرات التسويق ،ستزيد من تعزيز الطلب على السياحة البيئية **(132)**.

تنص الوثيقة الأولية ،الناتجة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة و التنمية (قمة الأرض في ريو دي جانيرو) بعنوان " إدارة النظم الإيكولوجية الهشة : التنمية المستدامة للجبال " سنة 1992 في الفصل 13 من جدول أعمال القرن 21 ،على أن " الحكومات على المستوى المناسب ،بدعم من المنظمات الدولية و الإقليمية ذات

الصلة ،أن تنوع اقتصادات الجبال ،بوسائل منها إنشاء وتعزيز السياحة ،وفقا للإدارة المتكاملة للمناطق الجبلية " **(133).**

بعض الوثائق الدولية الرئيسية ،التي تتناول السياسة السياحية والإستدامة:

- القرار 3/7 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة و لجنة التنمية المستدامة (CSD) ،سنة 1991.
- القرار COP /14/7 من برنامج الأمم المتحدة للبيئة (إتفاقية التنوع البيولوجي CBD) سنة 2004.
- توصية من القمة العالمية للتنمية المستدامة سنة 2002.

بعض الجهات الفاعلة و المبادرات العالمية المهمة:

- منظمة السياحة العالمية (UNWTO)
- المجلس العالمي للسفر السياحة (WTTC) تأسس عام 1990.
- برنامج البيئة والسياحة .
- فرقة العمل الدولية المعنية بتنمية السياحة المستدامة (ITF-STD) في فيفري 2006 **(134).**

البيان الرسمي الذي يربط بين السياحة والمناطق الجبلية الأوروبية هو " **بروتوكول بشأن تنفيذ اتفاقية جبال الألب لعام 1991 في مجال السياحة** " ،و قعته **النمسا** ،رفقة الدول الأوروبية الألبية سنة 1998 ،دخل حيز التنفيذ سنة 2002 ،تتعلق أحكام "**بروتوكول السياحة**" في المقام الأول بإدارة السياحة ومراقبة التدفقات السياحية و التطورات الهيكلبية ،مثل مصاعد التزلج و منحدرات التزلج و الإقامة و التنمية المتوازنة للمناطق الضعيفة اقتصاديا ،و قد وضع مؤتمر جبال الألب الذي انعقد سنة 2011 في سلوفينيا ،التقرير الرابع عن حالة جبال الألب حول قضية السياحة المستدامة **(135).**

شملت معاهدتي " **ماستريخت و أمستردام** " السياحة ضمن أهداف الاتحاد الأوروبي ،لكنها لم تقدم أي أدوات محددة لتنفيذ هذا الهدف،لذلك إلى أن دخلت معاهدة "**لشبونة**" حيز التنفيذ ، لم يكن هناك أي أساس قانوني لسياسة السياحة الأوروبية ،لقد تغير هذا الموقف مع ادخال معاهدة لشبونة للمادة 195 (TEEU,Part Three,Title XXII) ،التي تضع أساسا قانونيا خاصا بالسياحة رغم أن الدول الأعضاء لم تدرج مسألة الإستدامة في المعاهدة **(136).**

تم تضمين تعزيز القدرة التنافسية لقطاع السياحة الأوروبية في استراتيجية أوروبا 2020 ،التي تم اعتمادها مؤخرا و التي تهدف إلى تحويل الإقتصاد الأوروبي إلى اقتصاد ذكي ،مستدام وشامل.

قدم البرلمان الأوروبي مساهمات حيوية في مجال تطوير سياسة سياحية جديدة ،خاصة من خلال القرار الذي صدر عنه في 29 نوفمبر 2007 ،بشأن **"سياسة السياحة الجديدة للإتحاد الأوروبي : نحو شراكة أقوى للسياحة الأوروبية "** **(137).**

تعرف منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة ،**"السياحة المستدامة** "بأنها " السياحة التي تؤدي إلى إدارة جميع الموارد ،بطريقة يمكن بها تلبية الإحتياجات الإقتصادية و الإجتماعية و الجمالية ،مع الحفاظ على السلامة الثقافية و العمليات الإيكولوجية الأساسية و التنوع البيولوجي و نظم دعم الحياة " **(138).**

يعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، **"السياحة المستدامة"** على أنها " مجموع مبادئ تشير إلى البيئة و الإقتصاد و تقيم الجوانب الإجتماعية و الثقافية ،مع ضمان تحقيق التوازن بين هذه الأبعاد الثلاث لضمان استدامتها على المدى الطويل " **(139).**

هناك العديد من مفاهيم السياحة المستدامة في المناطق الجبلية ،نختار بعضا من أنواع السياحة الجبلية و التي تلتقي جميعها و تتداخل مع بعضها في كثير من الأحيان ،وتتشارك جميعا في هدفها نحو تحقيق الإستدامة:

- السياحة الريفية Rural Tourism : يمكن تعريفها على أنها " السياحة التي تحدث في المناطق الريفية و تتعبق بانخفاض عدد السكان و المساحات المفتوحة و المواقع التي يقل سكانها عن 10000 نسمة.

- السياحة الزراعية Agritourism : هي " مؤسسة تجارية في مزرعة عاملة أو مصنع زراعي ،أقيم للتمتع أو تعليم الزوار ،و هذا يولد دخل إضافي للمالك ".

تتداخل السياحة الزراعية مع السياحة الجغرافية ، السياحة البيئية، و السياحة الريفية و سياحة الطهي.

- السياحة البيئية Ecotourism : والتي تعني " السفر المسؤول إلى المناطق الطبيعية ،التي تحافظ على البيئة و تحافظ على رفاهية السكان المحليين " و الفرق بين السياحة البيئية و السفر القائم على الطبيعة أن هذا الأخير ،هو مجرد سفر إلى الأماكن الطبيعية ،في حين توفر السياحة البيئية منافع محلية – بيئيا وثقافيا و اقتصاديا –.

- السياحة المجتمعية Community-based tourism : هي " السياحة التي يتم تخطيطها وإدارتها من قبل مجموعة من الأفراد / الأسر ،التي تضم المجتمع كمشروع مشترك ،أو من قبل رجل أعمال خاص ،يقوم المجتمع بتحديد جدول أعماله و يكون مسؤولا أمامه ،إن النهج التشاركي القائم على المجتمع المحلي في السياحة الجبلية ،يتم وفقا لقمة **"بيشكيك"** العالمية للجبال ".

➢ السياحة الثقافية Cultural Tourism : تعتبر اليونيسكو " العلاقة بين السياحة والتنوع الثقافي ،السياحة و الحوار بين الثقافات ،السياحة و التنمية " أنشطة متعلقة بالسياحة الثقافية ،توفر فرصا ملموسة لتشجيع الحوار الحقيقي بين الزوار والمضيفين ،تشجيع أنواع جديدة من التعاون و التعرف أكثر على تراث المناطق المختلفة و المساهمة في التنمية الاقتصادية والبشرية **(140)**.

تحدد الإستراتيجية الوطنية للسياحة في **النمسا** (فبراير2010)، أربعة عناصر رئيسية للتركيز عليها هي:جبال الألب بحيرات الدانوب،المدن، الثقافة،في هذه الإستراتيجية يتم ذكر جبال الألب بشكل صريح ،كما تعتبر جديرة بحماية التراث الثقافي و الطبيعي ،لكن في الوقت نفسه تذكر الإستراتيجية أن هذا لا ينبغي أن يكون مجرد مشهد خلفية .

في أوروبا ،تفوض غالبية الدول الإختصاصات إلى حد ما إلى السلطات " **ذات المستوى الأدنى** " ،مع ذلك تختلف درجة الحكم الذاتي الإقليمي اختلافا كبيرا من دولة عضو إلى أخرى ،و تتمتع **النمسا** بأقوى السلطات الإقليمية .

على المستوى الإقليمي **للنمسا** ،حيث يوجد في معظم الولايات الفيدرالية نسبة كبيرة من المناطق الجبلية ،تم دمج قضية السياحة الجبلية بنشاط في العديد من الإستراتيجيات الإقليمية ،كمثال كانت قد بدأت ولاية " **كارينتيا** " الفيدرالية في " **الكتاب الأبيض عن السياحة في كارينتيا** " (خطة تطوير السياحة للفترة الزمنية 2005-2015) في المنطقة الجبلية بشكل منفصل و المسمى " **منطقة طبيعية** " **(141)**.

يتم تطوير شراكات ناجحة ،بين القطاعين العام والخاص في كثير من الأحيان ،من قبل الصناعات السياحية على المستوى الإقليمي ،مثال على ذلك في **النمسا** ،حيث عينت وزارة الإقتصاد و الأسرة و الشباب الفيدرالية ،بنك الفنادق والسياحة النمساوي ،و هو مؤسسة خاصة لتنفيذ برامج تمويل المشاريع السياحية الصغيرة والمتوسطة الحجم ويهدف هذا البرنامج إلى:

تشجيع الإستثمارات ،تحسين جودة الخدمات ،زيادة حجم المؤسسات السياحية ،تحسين جودة البرمجيات ،تدريب الجهات الفاعلة ،تعزيز العمليات المشتركة ،تشجيع بدأ الأعمال التجارية الجديدة و جلب مصادر جديدة لتمويل الشركات السياحية **(142)**.

تهدف التدابير التي تركز على "**سهولة التنقل**"،إلى توفير إمكانيات الوصول إلى وجهات العطل الجبلية دون سيارة ،مع سهولة الوصول إلى وسائل النقل العام ،في **النمسا** ،حظيت هذه التدابير باهتمام الوزارات الإتحادية و الإقليمية منذ عام 1990 ،في **النمسا** (على المستوى الوطني) من المبادرات الجديرة بالذكر ،إنشاء "نظام معلومات عن جبال الألب" ،كشبكة لمسارات المشي الرقمية القائمة علـــى GPS ،في ولاية "**كارينثيا** " النمساوية ، يوجد

نظام طموح من أجل تعزيز المفهوم المبتكر و الفريد للسياحة الصيفية في جبال الألب ،من خلال تقديم حزم السياحة " **مغامرات جبال الألب** " **(143).**

إن المشروع البحثي الممول من طرف برنامج البيئة و الموارد الأفق 2020 ،التابع للمفوضية الأوروبيةMArket Research for Climate Services Observatory(MARCO) ،تمثل السياحية أحد القطاعات الرئيسية التسعة التي تم اختيارها كمؤشر ،تبحث الحالة السياحية الحالية ،من **النمسا**، وينصب التركيز القطاعي في دراسة حالة السياحة النمساوية ،على السياحة الرياضية الشتوية في جبال الألب (AWST) نظرا لتصنيفها بين أنواع السياحة الأكثر تضررا من تغير المناخ في النمسا**(144).**

قطاع السياحة ذو أهمية كبيرة للنمسا واقتصادها ،في عام 2016 ،تم الإبلاغ عن 41,5 مليون سائح و 140,9 مليون ليلة مبيت – ما يعادل 16 ليلة مبيت لكل فرد – حسب إحصائيات النمسا لسنة 2017، ضمن الإتحاد الأوروبي تحتل **النمسا** المرتبة الخامسة فيما يتعلق بالليالي التي تقضيها مؤسسات الإقامة السياحية لكل فرد ،وتنقسم الإقامات (ليالي المبيت) بالتساوي تقريبا بين موسم الشتاء (48 %) ،و موسم الصيف (52 %) حسب إحصائيات النمسا لسنة 2017 **(145).**

أما في ما يخص السياحة الشتوية في جبال الألب ،فقد تم الإبلاغ في النمسا عن 52,1 مليون يوم تزلج لموسم شتاء 2016/2015 ،و 44,6 مليون ليلة مبيت خلال العطل الشتوية في الجبال **(146).**

ترتبط معظم الأنشطة السياحية و مناطق الجذب السياحي ارتباطا قويا بالبيئة ،بما في ذلك الأحوال الجوية والمناخية ،لهذا السبب تصنف صناعة السياحة بين تلك القطاعات التي تعتبر شديدة الحساسية للطقس و المناخ ،وقد تم تحديد الفرص والمخاطر المحتملة لأهم قطاعات الطلب على السياحة الجبلية في النمسا ،حتى عام 2030 :

- بشكل عام ،ينظر الخبراء في الفرص المناخية للسياحة الصيفية النمساوية على أنها تتجاوز و بوضوح الفرص المناخية للسياحة الشتوية ،فبالنسبة لهذه الأخيرة تهيمن مخاطر المناخ على الفرص و تصنف هذه المخاطر على أنها عالية إلى عالية جدا ،بالنسبة للسياحة الرياضية الشتوية التي تعتمد على الثلج.

- من الفرص المتاحة أيضا ،تشمل الفرص المناخية للسياحة الصيفية في جبال الألب ،مثل امتداد الموسم و الزيادة في فترات الطقس الجيد و الأكثر استقرارا و درجات حرارة الصيف الباردة و المريحة ،مقارنة بالمدن و الوجهات في الجنوب ،مع ذلك يتم تحديد المخاطر في ما يتعلق بالتغيرات في المناظر الطبيعية مثل تقلص الأنهار الجليدية.

➢ ترتبط أعلى مخاطر المناخ مع السياحة الرياضية الشتوية التي تعتمد على الثلوج ،نظرا لارتفاع درجات الحرارة و تناقص الهطول على شكل ثلج ،بالتالي ارتفاع نذرة الثلوج و تقليل موثوقية الثلج و قصر الموسم في الإرتفاعات المنخفضة مع زيادة تكاليف صنع الثلج التقني **(147)**.

رابعا:إستراتيجيات السياحة النمساوية

لدى العديد من الولايات النمساوية (النمسا السفلى ، ستيريا،تيرول) و كذلك الجمهورية نفسها ،إستراتيجيات سياحية تعترف على الأقل بتغير المناخ لكن دون تقديم أي تحليل للمخاطر على الإطلاق ،أو توصيات من أجل التكيف مع هذه المخاطر أو تخفيفها ،مع ذلك تذكر استراتيجية Tyrolean تطوير استراتيجية مناخية للقطاع كأحد أهدافها.

أما عن "**إستراتيجية السياحة الوطنية النمساوية 2010**" فقد أوصت بأربعة إجراءات فورية هي:

➢ تعميم تقييمات الأثر البيئي السريعة والموحدة ،لتزويد المستثمرين بالتخطيط الأمني.

➢ توفير فرص الدعم من أجل اتخاذ إجراءات مبتكرة و مستدامة ،للتكيف مع تغير المناخ في السياحة.

➢ مواصلة تطوير تقرير السياحة السنوي ليصبح تقرير " **السياحة والإستدامة** "

➢ إعداد مفهوم لشبكة متخصصة بتغير المناخ والسياحة كهدف بعد عام 2015 ،لتكون جهة التنسيق في البلاد لإدارة المعرفة بتغير المناخ في قطاع السياحة ،ولا يوجد دليل يذكر أن هذه التوصيات قد تحققت.

تهدف إستراتيجية السياحة الوطنية النمساوية 2010 عموما إلى:

➢ تعزيز السياحة النوعية الإبتكارية.

➢ تعزيز السياحة على مدار العام ،من خلال تطوير الوجهات السياحية التي تقدم برامج و حزم سياحية شاملة.

➢ تطوير وجهات سياحية تكاملية ومبتكرة عبر المنطقة.

➢ تعزيز مبدأ السياحة للجميع (إمكانية الوصول).

➢ شعار جديد للسياحة في جبال الألب "**جبال الألب الطبيعية والثقافية تستحق الحماية**"

➢ تعزيز الرياضة الجبلية (ركوب الدراجات و المشي لمسافات طويلة...إلخ) **(148)**.

تناقش إستراتيجية **ستيريا** للسياحة(2016) ،كيف يمكن أن يؤثر تغير المناخ على التنوع البيولوجي للولاية الفيدرالية و تقلص الأنهار الجليدية فيها ،ومنه تسلط الإستراتيجية الضوء على أهمية تنويع السياحة الشتوية بما يتجاوز التزلج والتزحلق على الجليد ،و تؤكد أن تغير أنماط الطقس قد يدفع إلى تفضيل السياحة الصيفية ،لذلك يتم تشجيع جميع مقدمي الخدمات السياحية على مراعاة وتقييم مخاطر المناخ على أعمالهم ،من أجل االإستجابة وفقا لذلك **(149).**

أما عن "**خـطط التكيف**" فإن لدى الجمهورية النمساوية و العديد من ولاياتها الفيدرالية خطط للتكيف مع تغير المناخ ،يحدد إطار عمل "**الخطة الوطنية النمساوية للتكيف**" عدة قطاعات ذات أولوية في ما يتعلق بالتكيف ،أحدها قطاع السياحة ،لكنه لا يحظى بنفس القدر من الإهتمام ،الذي يحظى به قطاع الزراعة مثلا **(150).**

يتم تنفيذ إستراتيجية Interreg IV في السياحة والثقافة ،في المنطقة العابرة للحدود بين إيطاليا و النمسا ،بما في ذلك المناطق الجبلية الصغيرة والمتوسطة في مقاطعة بولزانو (جنوب تيرول) ذاتية الحكم ،و كارينثيا و تيرول النمساوية و سالزبورغ ،حيث تم تطوير المنطقة بشكل جيد من وجهة النظر السياحية ،تهيمن الأنشطة الجبلية على السياحة مثل (ركوب الدراجات و المشي لمسافات طويلة والتسلق) ،حيث أن أكثر من 84 % من أراضيها جزء من جبال الألب ،من الناحية الثقافية تتميز المنطقة بوجود العديد من آثار الثقافة الرومانية التي توحد الأراضي الإيطالية والنمساوية ،تهدف استراتيجية السياحة إلى التغلب على الحدود الإدارية من أجل: تعزيز نموذج سياحي مستدام عبر الحدود ،الحفاظ على الإدارة المشتركة و تنمية الموارد السياحية (الطبيعية والثقافية وغيرها) و الوجهات إضافة إلى تعزيز الشراكات و تفعيل الجهات الفاعلة عبر الحدود الشعبية ،كهدف في حد ذاته للتنمية المحلية **(151).**

خامسا:سياحة الدراجات الجبلية في النمسا و منطقة جبال الألب – نحو نموذج مستدام لتطوير فرص السياحة الجبلية النمساوية

يلعب ركوب الدراجات الجبلية دورا هاما في مجموع الأنشطة الترفيهية والسياحية في جبال الألب الأوروبية و في العديد من الوجهات الريفية الأخرى، وقد طورت بعض الوجهات السياحية الآن عروضا مخصصة ،تضمن تسهيلات موجهة إلى مجموعة السوق المستهدفة هذه.

تختلف إمكانية الوصول إلى الغابات ،المراعي الألبية والمناظر الطبيعية المفتوحة للدراجات الجبلية إختلافا كبيرا بين بلدان جبال الألب، في حين أن ألمانيا وسويسرا وإيطاليا ،فتحت غاباتها لسائقي الدراجات الجبلية ،فإن قانون الغابات النمساوية لا يسمح بركوب الدراجات الجبلية على طرق الغابات.

يعتبر نادي "**جبال الألب النمساوي** " و جمعية " Upmove" (www.upmove-mtb.eu) ،عضوا في الرابطة الدولية لركوب الدراجات في الجبال(IMBA) و العديد من المنظمات غير الحكومية و الوجهات السياحية ،هذه الإختلافات عيبا كبيرا في محاولة تطوير السياحة النمساوية و المحلية و جودة الحياة ،فيطالبون بتغيير قانون الغابات النمساوية و خلق فرص جيدة لتطوير السياحة ،من ناحية أخرى يجادل مديرو الغابات و الصيادون و محافظو البيئة بأن المزيد من الطرق لركوب الدراجات الجبلية ،سيؤدي إلى تدهور البيئة و تزايد عدد النزاعات مع السياح الآخرين في حين أن الرياضة بشكل عام و ركوب الدراجات الجبلية بشكل خاص ،تعتبر أنشطة ترفيهية تساهم في الحفاظ على الصحة وتخلق الرفاهية **(152)**.

ركوب الدراجات الجبلية في الوقت نفسه ،يرتبط بأخطار كبيرة ،ففي عام 2014 ،كان هناك حوالي 7000 حادث دراجة جبلية في النمسا ،مما أدى إلى إصابات تحتاج العلاج في المستشفى ،في السنوات 2012 إلى 2014 ،تم الابلاغ عن حوالي 6500 حادث دراجة جبلية في المتوسط كل عام.

وفقا للمجلس النمساوي للسلامة على الطرق ،بلغ إجمالي التكاليف المباشرة و غير المباشرة الناجمة عن حوادث الدراجات الجبلية في عام 2014 ،ما يصل الى 176,4 مليون يورو ،بمعدل حوالي 25000 يورو لكل حادث **(153)**.

*** أهمية ركوب الدراجات الجبلية للسياحة في النمسا:**

بشكل عام،تعد السياحة بالدراجات الجبلية جزءا متزايدا من السياحة في النمسا ،تطورت لتصبح رياضة عصرية ذات اهتمام سياحي في السنوات الأخيرة.

بيع الدراجات الجبلية لا يزال يزدهر،حيث يمتلك حوالي ثلث النمساويين دراجة جبلية ،وفي ألمانيا أحد الأسواق الرئيسية المستهدفة من النمسا بنسبة 39 % .

تشير دراسة حديثة حول مستقبل السياحة بالدراجات في جبال الألب (2015)، إلى وجود 18,6 مليون راكب للدراجات الجبلية في أوروبا ،40,4 مليون شخص من مستخدمي الدراجات الجبلية ،دوافعهم الرئيسية هي رحلات ركوب الدراجات بدلا من النشاط الرياضي نفسه.

وفقا لمسح أجراه المكتب الوطني للسياحة في النمسا (ANTO) ،صرح 04 % من السياح بأنهم قضوا عطلة بالدراجات الجبلية في صيف 2014 ،تؤكد هذه الأرقام على الأهمية المتزايدة لسياحة الدراجات في أوروبا الوسطى.

بعض المناطق النمساوية ،التي تعتبر ركوب الدراجات في الجبال جزءا أساسيا من ملامح منتجاتها السياحية تستضيف حتى أحداث الدراجات الجبلية الكبيرة (على سبيل المثال ما يسمى « Salzkammergut Trophy » و فقا للموقع النمساوي (http://www.trophy.at) هو أكبر سباق ماراثون في النمسا.

مثل هذه الأحداث ،لا تروج فقط للوجهات و عروض ركوب الدراجات الجبلية الحالية على الصعيدين الوطني و الدولي ،لكنها أيضا تزيد من عدد الإقامات الليلية ،لأن المشاركين يميلون إلى الوصول قبل يوم البدء و البقاء في المنطقة بعد انتهاء الحدث.

في النمسا يمتلك سائقوا الدراجات الجبلية ما يقرب من 26400 كيلو متر من الطرق المخصصة للدراجات الجبلية ، معظمها على الطرق المعبدة في حين ان المسارات الفردية الاكثر جاذبية على الارض الطبيعية لا تشكل سوى نسبة مئوية صغيرة على سبيل المثال (في تيرول 5300 كيلو متر من الطرق المعبدة مقابل 170 كيلو متر من الممرات غير المعبدة ، أي 3,2 %) و الوضع يختلف اختلافا كبيرا بين مختلف المحافظات ، يمكن العثور على افضل انظمة مسارات الدراجات الجبلية في مقاطعات Tyrol and Styria (5300 كم لكل منهما) و Salzburg (5000 كم) والنمسا السفلى (4500 كم) تليها Carinthia (2450 كم)،النمسا العليا (2210 كم) و فورارلبرغ (1300 كم)،نظرا لطبيعة تضاريسها المتميزة للغاية تتميز مقاطعة بورغنلاند بأصغر عرض لطرق الدراجات الجبلية (320 كم) **(154)**.

توضح هذه الأرقام أن ظروف ركوب الدراجات في الجبال و سياحة الدراجات الجبلية في جميع أنحاء النمسا تختلف اختلافا كبيرا و أن ركوب الدراجات في الجبال في أكثر المناطق الغربية من جبال الألب في النمسا هو منتج سياحي حاسم.

كما أفاد مكتب السياحة الوطني النمساوي ،فإن 56 % من سائقي الدراجات الجبلية ،ممن قضوا عطلاتهم في النمسا سنة 2014 كانوا من الذكور ،و متوسط العمر كان 41,3 سنة،و كان الدافع الرئيسي لقضاء إجازتهم بالجبال (72 %) و إلى جانب ركوب الدراجات الجبلية ،المشي لمسافات طويلة (70 %) النشاط الأكثر أهمية خلال إقامتهم (ANTO 2014).

هناك دوافع أخرى حددها المسح عبر الانترنت شمل 600 من راكبي الدراجات الجبلية في النمسا ،مثل المناظر الطبيعية و الرياضة و تدريب القلب و المرح و المتعة والترفيه **(155)**.

خاتمـــة الفصل:

إن امتلاك النمسا لهذه المساحة الأرضية الكبيرة من الجبال ،يجعلها غنية جدا بمقومات النهوض الصناعي،التجاري ،الزراعي و السياحي، لما توفره المناطق الجبلية من موارد أولية كبيرة ،كالأخشاب،المعادن ،المياه و التنوع البيولوجي الهائل،و المشهد الثقافي المحلي المتنوع ،المعبر جدا عن هوية المجتمعات الجبلية وخصوصيتها.....إلخ.

إن التنوع الديموغرافي في النمسا ،ذو الخلفيات الثقافية والدينية المختلفة، يخلق حيوية مجتمعية و يشكل نسيجا إجتماعيا متفاعلا،تستفيد منه النمسا ،في عملية التنمية الشاملة والمستديمة ،في حالة دفعه في طريق التفاعل و التعايش الإيجابي ،القائم على احترام حقوق الإنسان والخصوصية الفكرية والثقافية والدينية وعدم رفض الآخر ،خاصة مع هزيمة اليمين المتطرف في الإنتخابات الرئاسية سنة 2016 ،أمام حزب الخضر النمساوي ، وهو الحزب البيئي.

إن النظام الفدرالي النمساوي ،يدعم خطط و برامج و سياسات و استراتيجيات التسيير اللامركزي ،على مستوى الأقاليم و المقاطعات الفيدرالية النمساوية ،بما يضمن المشاركة المجتمعية في صنع السياسات ،و وضع برامج التنمية المحلية بما يتماشى و مقومات النهوض الإقتصادي و الإجتماعي و الثقافي ،في كل ولاية أو مقاطعة فيدرالية ،وبالتالي خلق الثروة و تحقيق جودة الحياة ،مع الحفاظ على الهوية الثقافية المحلية.

إن المرونة السياسية في النمسا ،و التوجه الكبير نحو اللامركزية في التسيير ، إنعكس إيجابا على سياساتها الإقتصادية من حيث المرونة و تنويع الإقتصاد ،وزيادة الإنتاجية و رفع الدخل و تنويعه ،دون المساس السلبي بهدف الإستدامة و أهداف الإقتصاد الأخضر.

إن دراستنا للتجربة النمساوية في مجال تنمية المناطق الجبلية ،كانت من خلال التركيز على محاورها الكبرى والمتمثلة في :**الزراعة الجبلية** ،باعتبارها آلية أساسية للتنمية المستدامة ،فهي تقوم على المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم ،ذات الملكية الأسرية و المسيرة من طرف الأسرة ،وذات البعد الوظيفي المتعدد ،خاصة البعد السياحي ،كما أنها الضامن لعدم نزوح المجتمعات الجبلية و تخليها عن الأراضي ،بما يضمن عدم هجرة المعرفة الأصيلة بالنظم و البيئات الجبلية ،المعرفة التي يمتلكها سكان الجبال المحليون.

أما عن **الإدارة المستدامة للغابات الجبلية** ،باعتبارها هي الأخرى ،أحد المحاور الكبرى و الرئيسية في برامج وسياسات النمسا الرامية إلى تنمية جبالها ،فالغابات مصدر للموارد الطبيعية مثل "الأخشاب" الموجهة للصناعة و التجارة ،إضافة إلى توفيرها للمنظر الطبيعي الخلاب و المتنوع ،الذي يعتبر عامل جذب سياحي كبير ،كذلك هي ذات بعد وظيفي متعدد ،خاصة في ما تعلق بتأثيرها على المناخ و إمتصاصها للغازات الدفينة .

أما في شأن السياحة الجبلية ،فهي رهان التنمية الجبلية المستدامة في النمسا ،إذ تعتبر من مقومات الإقتصاد النمساوي و أحد أهم رهاناته المستقبيلة ،خاصة مع ما تمتلكه النمسا من عوامل و إمكانات جذب سياحي متنوعة و كبيرة في مناطقها الجبلية ،وبعدها الوظيفي المتعدد أيضا.

مما سبق ،نخلص إلى حجم الإرتباط بين هذه القطاعات الرئيسية ،بالتالي ضرورة تكاملها على مستوى البرامج والسياسات الإتحادية(الوطنية) ،أو الإقليمية و المحلية ،بما يضمن تحقيق التنمية الشاملة والمستديمة في المناطق الجبلية النمساوية.

الهوامـــــش:

(01)-Florian Bachner and others , « Austria :health system review 2018 **».** publication, World Health Organization regional office for Europe,UN City,Marmorvej 51,DK-2100 Copenhagen,Denmark ,VOL.20 No.3,August 2018,p 02.

(02)- Danielle Robinson, « Austria –Location geography »**.** 2014 ,pp 01-02.

From: http//u.osu.edu/ockerman.2/files/2014/02/Austria-27oc25q.pdf (21 June 2019/10:50).

(03)-Ibid.pp01-02.

(04)- Florian Bachner and others ,Op.cit,p 02.

(05)- Ibid.p 03.

(06)-Melanie Goisauf and others, « Gendre &Migration in Austria : "a brief over view " »**.**Center for Social Innovation,GEMMA,p 03..

(07)- Florian Bachner and others ,Op.cit,p 03.

(08)- Ibid.Op.cit.p 05.

(09)- Ibid.p 03.

(10)- Ibid.p 01.

(11)- Melanie Goisauf and authers,Op.cit.p 07.

(12)- Ibid.pp From 12 to 16.

(13)- Danielle Robinson, Op.cit,p 05.

(14)-Veronika Ratzenbock ,Anja Lungstrab, « Country Profile Austria ».Compendium Cultural Policies and Trends In Europe, January 2016, p 2.

(15)- Florian Bachner and others ,Op.cit,p 07.

(16)- Ibid,p 01.

(17)- Ibid.p 05.

(18)- Ibid.p 06.

(19)- Veronika Ratzenbock ,Anja Lungstrab, Op.cit,p 02.

(20)- Ibid.p02.

(21)- Ibid.p02.

(22)- Ibid.pp 02-03.

(23)- Ibid.pp02-03.

(24)- « ART AT EP Works of Art from Austria ». Austrian presidency of the council of the European Union,European Parliament,Luxemburg 2018.

From :https://www.europarl.europa.eu/art-collection/pdf/ART-AT-EP-2018-BROCHURE-AUSTRIA-EN-HR.pdf (21June 2019/12:05).

(25)-Gunter Bischof and others,**Global Austria :Austria's place in Europe and the World.** Contemporary Austrian studies,Vol 20,published in Europe by Innsbruck University press,in North America by University of New Orleans press,2011.p 21.

(26)-« OECD Economic Surveys :Austria ».OECD, July 2017, p 06.

From: https://www.oecd.org/eco/surveys/Austria-2017-OECD-economic-survey-overview.pdf.

(17 April 2019/12 :00).

(27)- Ibid.p06.

(28)- Ibid.p06.

(29)- Ibid.p 09.

(30)- Ibid.p09.

(31)- Ibid.p13.

(32)- Florian Bachner and others ,Op.cit,p 04.

(33)-« Commission staff working document,country report Austria 2018 **»**.European Commission Brussels.07/03/2018 ,p 04.

(34)- Ibid.p 05.

(35)- Gunter Bischof and authers,Op.cit,p36.

(36)-Astrid Bonk and others, « Creative Industries Strategy for Austria».Short Version, Translated by: Martin Thomas pesl, Federal Ministry of Science ,Research and Economy 1010,Vienna, 2016.p 10.

(37)- Ibid.p 11.

(38)-Cristian Flury and others, « Future of Mountain Agriculture in the Alps ».Springer Berlin Heidelberg ,November 2013, pp From 105 to 107.

(39)- Ibid.pp From 105 to 107.

(40)- Julia Neuwirth and others, « Economic effects of the common Agricultural policy on employment in Austria ». Federal Institute of Agricultural Economics ,Marxergasse 2,A-1030 Vienna,Austria. p 213.

(41)- Ibid.p 215.

(42)-Gerhard Havorka, « The influence of agricultural policy on the structure of mountain Farms in Austria ».2014, pp 01-02.

From : https://www.researchgate.net/publication/228667075. (07 May 2019/13:15).

(43) - Ibid.p 03.

(44)- Ibid.pp 04-05.

(45)- Ibid.p 05.

(46)- Ibid.p05.

(47)- Ibid.pp 05-06.

(48)- Ibid.p 06.

(49)- Ibid.p 07.

(50)- Ibid.pp 07-08.

(51)- Ibid.p 08.

(52)- Ibid.pp 10-11.

(53)- Ibid.p 11.

(54)- Ibid.pp 15-16.

(55)- «AUSTRIA : CAP in your country ».European commission ,June 2016, p 01.

From:https://ec.europa.eu/info/sites/info/files/food-farming-fisheries/by-country/documents/cap-in-your-country-at-en.pdf (21 June 2019/20:50).

(56)- Ibid.p 02.

(57)- Ibid.pp 03-04.

(58)- Ibid.p 06.

(59)-Roswitha Krautgartner,« Austria, Agricultural Economy and policy Report».USDA Foreign Agricultural Service, GAIN Report Number :AU1505,30/09/2015,p 02.

(60)- Ibid.pp 02-03.

(61)-Klaus Wagner,« Changes in Austria's agricultural structures since the accession to the EU in 1995 ». XIIth ERDN Conference Moldova 2014,Federal Institute of Agricultural Economics Marxergasse 2,1030 Vienna,Austria,p 03.

(62)- Thomas Wrbka,J.Peterseil,« Alpine Farming in Austria ,for Nature,Culture or Economic need ? **».**Chapter 11 , June 2014, p 166.

(63)- Ibid.pp 174-175.

(64)-Erika Quendler, « Mountain Farming in Austria ». April 2018 , pp 05-06.

From: https://www.researchgate.net/publication/324194742. (10 May 2019/15:45).

(65)-Susanne Wymann Von Dach and others , « Mountain Farming is Family Farming : A contribution from mountain area to the International year of Family Farming 2014 ».FAO,December 2013, p 11.

From : https:// www.researchgate.net/publication/307452061. (10 May 2019/16 :30)

(66)- Ibid.p11.

(67)- Ibid.p 10.

(68)- Ibid.p 05.

(69)- Ibid.p05.

(70)- Ibid.p05.

(71)- Ibid.p05.

(72)- « Alpine Convention ».2nd Edition 2010 , pp 79-80.

From : http://www.alpconv.org/fr/publications/alpine/Documents/AS1-fr.pdf.

(13 June 2019/00 :05)

(73)-« The Austrian Forest Programme ».Republic of Austria,Federal Ministry of Agriculture, Forestry,Environment and Water Management(BMLFUM),Stubenring 1 ,1-12 vienna,2007,p 09.

(74)- Ibid.p09.

(75)- Ibid.pp 10-11.

(76)- Ibid.p13.

(77)- Ibid.pp13-14.

(78)- Ibid.pp14-15.

(79)- Ibid.pp15-16.

(80)- Ibid.p 16.

(81)- Ibid.p16.

(82)- Ibid.pp 18-19.

(83)- Ibid.pp18-19.

(84)- Ibid.pp 19-20.

(85)-« Sustainable Forest Management in Austria,Austrian Forest Report 2015 ».Republic of Austria,Federal Ministry of Agriculture,Forestry ,Environment and Water Management, Stubenring1,A-1012-Vienna,2015,p 17.

(86)- « The Austrian Forest Programme ».Op.cit,pp From 22 to 24.

(87)- Ibid.pp 25-26.

(88)- Ibid.pp From 28 to 39.

(89)- Ibid.p40.

(90)- Ibid.pp From 43 to 76.

(91)- Ibid.pp From 81 to 92.

(92)- Ibid.pp From 95 to 103.

(93)- Ibid.pp From 107 to 122.

(94)- Ibid.pp From 125 to 130.

(95)-« Sustainable Forest Management in Austria,Austrian Forest Report 2015 ». Op.cit,p40.

(96)- Ibid.p11.

(97)- Ibid.p 13.

(98)- Ibid.p 14.

(99)- Ibid.p14.

(100)- Ibid.p 15.

(101)- Ibid.p15.

(102)- Ibid.pp 15-16.

(103)-G-Frank,F-Muller, « Voluntary approaches in protection of Forests in Austria ». Departement of silviculture ,Federal office and Research center for Forests,Haupstrasse 7,A-1140 Vienna,Austria,p 262.

(104)- Ibid.p 263.

(105)- Ibid.p263.

(106)- Ibid.p 264.

(107)-« Mountain Forest Management ».p 03.From : https://www.bfw.ac.at (20/04/2019-19 :00)

(108)- Ibid.pp 07-08.

(109)- Ibid.pp 08-09.

(110)- Ibid.pp 09-10.

(111)- Ibid.pp 10-11.

(112)-Vlatko Andonovski,ph.D, « Tourism and Mountain Development ».International symposium on mountain economy, (GUFE) Guizhou University of Finance and Economics,Guiyang-PRC 6-8 May 2014.

(113)-Ibid.

(114)-Ibid.

(115)-Rajan Kotru, «Tourism in Mountain Regions Hopes,Fears and Realities ».DGE,University of Geneva and CDE University of Bern and UNEP,January 2014,p 24.

(116)-Ibid.pp 24-25.

(117)-Klaus Weiermair,Thomas Bieger, «Tourism Education in Austria and Switzerland: past problems and Future Challenges ».2014,p 05.

From: https://rssearchgate.ner/publication/36382485 (22May2019/16:20).

(118)- Ibid.pp 10-11.

(119)- Ibid.p 11.

(120)- Ibid.p 12.

(121)- Ibid.pp 12-13.

(122)- Ibid.pp 14.

(123)-Thomas Schauppenlehner,Arne Arnberger, « Alpine Summer Tourism:the mountaineers' perspectine and consequences for tourism strategies in Austria ».January 2007.pp 07-08.

From: https://www.researchgate.net/publication/228354198 (31May 2019/15:30).

(124)- Ibid.p 14.

(125)- Ibid.p 15.

(126)-Sanjay k.Nepal,« Mountain Ecotourism and Sustainable Development ».Article in Mountain Research and Development, January 2009, p104.

From: https://www.researchgate.net/publication/232669822 (31May 2019/16:45).

(127)- Ibid.pp 104-105.

(128)- Ibid.p 105.

(129)- Ibid.p 106.

(130)-Andreas Strobl,and others,« Do Mountain tourists demand Ecotourism ?Examining moderating influences in an Alpine tourism context ».Article in tourism –January 2015,p 384.

From : https://www.researchgate.net/publication/282341592 (31May 2019/18:00).

(131)- Ibid.p 388.

(132)- Ibid.p 393.

(133)-Veronika Korcekova and others« Background paper on Sustainable mountain tourism ». Euromontana, Debates of the conference " Sustainable active tourism-Mountain communities leading innovative solution "Euromontana Inverness on 27-28 September 2011,p 05.

(134)- Ibid.p 06.

(135)- Ibid.p 07.

(136)- Ibid.pp 07-08.

(137)- Ibid.p 09.

(138)- Ibid.p 11.

(139)- Ibid.p11.

(140)- Ibid.pp 12-13.

(141)- Ibid.pp from 22 to 24.

(142)- Ibid.p 26.

(143)- Ibid.p 27.

(144)-Judith Koeberl and others, « MARCO Case study 9 Report : Tourism ».Research and Innovation Action ,project has received funding from the European Union' Horizon 2020 research and innovation programme under grant agreement No 730272,Start date :01/112016,January 2018,pp 03-04.

(145)- Ibid.p 04.

(146)- Ibid.p 05.

(147)- Ibid.p 06.

(148)-Cristina Vasiles, « Expost evaluation of cohesion policy programmes 2007-2013,focusing on the European Regional Development Fund (ERDF) and the cohesion Fund(CF)Work package 9:Culture and Tourism,Case study Cross-border ivinterreg Italy-Austria ».European commission 2016,p22.

(149)- Judith Koeberl and others**.** Op.cit,pp 21-22.

(150)- Ibid.p 22.

(151)- Cristina Vasiles**.** Op.cit,p 09.

(152)-Ulrike Probstl-Haider and others, « Mountain bike tourism in Austria and the Alpine region-Towards a sustainable model for multi-stakeholder product development ».Article in journal of sustainable tourism,September 2017,pp 01-02.

From: https://www.researchgate.net/publication/319946816 (01June 2019-00:00).

(153)- Ibid.p 02.

(154)- Ibid.pp 02-03.

(155)- Ibid.p 04.

الخـاتمـة

تبـين التجربـة النمسـاوية في مجـال تنميـة المنـاطق الجبليـة ،الحاجـة إلى خلـق تكامـل و تعـاون بـين جميـع القطاعـات ،و بين المستويات المركزية واللامركزية والمجتمعات الجبلية،كما تبين أن تحقيق هدف الإستدامة في التنمية الجبلية ،أهم من التنمية في حد ذاتها.

على الرغم من الأسلوب المتبع في تنمية الجبال في النمسا،الهادف إلى حل شامل للمشاكل المتعلقة بالمناطق الجبلية فقد واجهت النمسا صعوبات كبيرة، تتمثل في صعوبة تكييف برامج العمل الفردية ووضع أساس مشترك للعمل التعاوني في المجتمعات الجبلية الصغيرة،فمن الضروري وجود سياسات تكاملية ،تدمج الجوانب الإقليمية و التخطيط المكاني و الجوانب الإقتصادية والإجتماعية و البيئية و التكنولوجية و الهيكلية والنقل ...إلخ ،على مختلف المستويات الإقليمية.

لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة في المناطق الجبلية ،إلا من خلال الحفاظ على السكان المحليين في هذه المناطق (المجتمعات الجبلية)،و حفظ أنشطتهم الإقتصادية والإجتماعية ،والحفاظ على مشاهدهم الثقافية ، فليس من الممكن تحقيق السياحة الجبلية المستدامة، دون الحفاظ على الزراعة الجبلية ، ودون بلوغ هدف الإدارة السليمة للغابات الجبلية وتقنين إستغلالها و ضمان تجديدها و حماية المناظر الطبيعية التي تشكلها ،وحمايتها كبيئات لتنوع بيولوجي هائل،كما أن تنمية الزراعة الجبلية بشكل مستدام،لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال العمل الجاد على خلق إستدامة سياحية جبلية، تقوم على التنوع في عوامل الجذب السياحي ، والذي من أهم عوامله في البيئات الجبلية ،إعتماد ما يعرف بالسياحة الزراعية أو الزراعة متعددة الوظائف من خلال الترويج لفكرة "**عطلات المزارع** "، إضافة إلى تحقيق إدارة جيدة للغابات الجبلية،التي تعتبر إحدى عوامل الجذب السياحي كذلك باعتبارها موطنا للتنوع البيولوجي (الحيوانات والنباتات الناذرة) وسياح الغابات الجبلية يقضون لياليهم في إقامات المزارع الجبلية التي يغلب عليها الطابع الأسري المحافظ على الهوية الثقافية المتميزة لتلك المناطق ، كما أنه لا يمكن تحقيق إدارة مستدامة للغابات الجبلية، دون تقنين لأنشطة السياحة وضبط تنقل السياح ونشاطاتهم عبر المسالك الغابية الجبلية و حتى ممارستهم للرياضة أوتخييمهم في حدود الغابات او في داخلها كذلك تقييد عمل المزارعين الجبليين في ممارساتهم الرعوية و استغلال الموارد الغابية.

إن دعم الفلاحة و السياحة و الغابات الجبلية، وسبل إدارتها بشكل مستدام، له تأثير ليس فقط على ظروف المعيشة للمجتمعات الجبلية و تنويع دخلها ، و صب المزيد من الإيرادات في خزينة الدولة ،من خلال إستغلال الموارد التي تقدمها المناطق الجبلية ،بل إن تأثيره الأهم يكون على "**الوعي**" في المجتمع بأسره، بشان قيمة الفلاحة و السياحة والغابات الجبلية، وضرورة التكامل المجتمعي مع جميع الفاعلين المركزيين والمحليين ،بما في ذلك القطاع الخاص ،من أجل حماية الأنظمة الجبلية المعقدة والفريدة ،لكن الهشة والبالغة الحساسية في ذات الوقت ،و إدراك مدى أهمية المناطق الجبلية ،في جودة حياة الناس و رفاهيتها.

من خلال هذه الدراسة في تنمية المناطق الجبلية النمساوية، تم التوصل إلى النتائج التالية:

➢ تنمية المناطق الجبلية ،منطلقها تحقيق التكامل بين المحاور الكبرى للتنمية المستدامة في الجبال،وهي "الفلاحة والغابات و السياحة و الطاقات المتجددة" ،مع ضرورة الانتقال من المشروعات الفردية إلى العمل التعاوني التكاملي بين جميع الفاعلين في مختلف القطاعات.

➢ تلعب التنمية الجبلية دورا حاسما ،في تطوير القبول لدى المجتمعات الجبلية، وحتى يتحقق التزام سكان الجبال بالتنمية طويلة الأجل ،فلابد ممن إشراكهم في التخطيط لهذه التنمية ووضع برامجها و رسم سياساتها.

➢ تحقيق التنمية الجبلية المستدامة، لا يتأتى دون إدماج الشواغل البيئية في الإقتصاديات الجبلية.

➢ لا يمكن تبني إجراءات و استراتيجيات مبتكرة للتنمية الجبلية مباشرة من مكان آخر،فلا بد من نقل الخبرات والمعارف ذات الصلة ،مع مراعاة تكيفها مع الخصوصية المحلية للمناطق الجبلية ،وفي كل الأحوال تبقى البرامج والسياسات المحلية وليدة البيئة الجبلية ،والمراعية لثقافة مجتمعاتها،الأكثر قدرة على تحقيق تنمية طويلة الأجل.

➢ التنمية الجبلية، ليست عملية خالية من الصراع، فدمج مختلف أصحاب المصلحة و ضمان المشاركة الواسعة للمجموعات و الأفراد المحليين ،هي مفاتيح النجاح الدائم.

➢ الحفاظ على خصوصية المناطق الجبلية (خاصة الخصوصية الثقافية)،هو منطلق التنمية الجبلية المستدامة و هدفها الأسمى، تنمية المناطق الجبلية تعتمد على الخصوصية المحلية ،الضامنة لتوفر المعارف الأصيلة بالمناطق الجبلية، و قيم مجتمعاتها و ثقافتها ،أما الثقافات والقيم الدخيلة والغريبة ،فتعتبر تهديدا صريحا بفقدان المشهد الثقافي المحلي، كما يشكل خطرا على المناطق الجبلية ، والسعي غلى تنميتها بشكل مستدام، فنزوح الثقافات و القيم والمعارف من المجتمعات الأكثر تطورا إلى المجتمعات الأقل تطورا ،كما يشير دعاة " **نظرية التحديث**" و دعاة " **خطاب النهايات** " من منظري العولمة،ليس بالأمر الحتمي الحدوث من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الجبلية التي تعتبر أقل حظا و أكثر تخلفا، فضياع المشهد الثقافي للمناطق الجبلية، يخالف كل أهداف التنمية المستدامة في بعدها الوطني أو الإقليمي أو الدولي الذي ينادي بالحفاظ على الخصوصية في المشهد الثقافي و الإجتماعي العام.

➢ لا يمكن حصر مفهوم التنمية في مجرد تحقيق النمو و زيادة الإنتاجية ،أو ضمان حرية السوق وتنظيمها الذاتي كما تشير إليه النظريات الليبرالية و النيولبرالية، لأن هذا من شأنه أن يكون مساسا بالبيئة الجبلية والمناظر الطبيعية والسياحية والتنوع البيولوجي بشكل خطير جدا،بما يتعارض مع التوجه العالمي بشأن حماية النظم الإيكولوجية للجبال والهادف إلى الحد من الإستغلال غير الرشيد للموارد الجبلية، والحفاظ على البعد البيئي و ضمان الإستدامة.

➢ تنمية المناطق الجبلية هي ممارسة علمية وعملية محورها الإنسان، فهي تنطلق منه وتعود إليه، خدمة لأهدافه و تلبية لمتطلباته و احتياجاته ،فهي مسؤولية مجتمعية تقع على عاتق الجميع، بخاصة على المجتمعات الجبلية المالكة للمعرفة

الأصيلة، و لذلك وجب الإهتمام بالإنسان الذي هو محور كل تنمية ،من خلال التعليم وبرامج التدريب المهني في كل ما تعلق بالمناطق الجبلية.

وأخيرا ،يمكن الإشارة إلى أن أهمية التجربة النمساوية ،تكمن في أهمية النتائج التي تم التوصل إليها في إطار الإهتمام بالتنمية لجبلية ،من خلال الإستغلال الأمثل لمختلف الموارد التي تتوافر عليها المناطق الجبلية في النمسا،وهو ما يجعلها مثالا يحتدى به في الجزائر ،التي تحوز على تنوع تضاريسي فريد من نوعه ،في منطقة شمال إفريقيا ،وبيئات جبلية ذات نظم إيكولوجية عالية التعقيد والهشاشة والحساسية ،كما أنها عالية التنوع البيولوجي والتساقطات والمناظر الطبيعية في نفس الوقتز،أين يلتقي الجبل مع البحر والغابة و التاريخ في كثير من مناطق الشريط الساحلي.

لكن على الرغم من كل هذه الخصائص الجغرافية ،تبقى المناطق الجبلية في الجزائر مناطق مهملة وتعاني الفقر والضعف وانعدام التنمية،مع غياب الإرادة السياسية للنهوض بها ،وغياب الوعي بأهميتها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية.

رغم كل الإهمال الذي تتعرض له المناطق الجبلية في الجزائر، فليست التجربة النمساوية ببعيدة المنال عنها من خلال :

الرجوع إلى المجتمعات الجبلية و تأهيلها و تعريفها بأهمية الجبال ،وخلق الوعي لديها بقضاياها و أنظمتها ،و ترسيخ الإعتزاز والفخر لديها بثقافتها و خصوصيتها المحلية ،على تنوعها و بساطتها ،مع تمكينها من إستحداث الفعل و الإبتكار ،تماشيا مع سياسات و برامج واستراتيجيات عقلانية ورشيدة ،يشارك فيها سكان المناطق الجبلية ،تكون هادفة إلى خلق الثروة و زيادة الدخل وتنويعه دون المساس بالخصوصية المحلية و لا بالبعد البيئي ودون تشويه للمشهد الثقافي المميز للمناطق الجبلية ،دون إغفال البعد المجتمعي العام بخصوص قضايا الجبال ،فهي أولا وأخيرا ليست مسؤولية المجتمعات الجبلية فقط و إنما هي مسؤولية المجتمع ككل و البشرية جمعاء،ما دامت النظم الإيكولوجية للجبال هي شريان الحياة لكل سكان العالم.

قائمـــــــة المراجـــــــع:

I/ Books :

(01)- Gunter Bischof and others,**Global Austria :Austria's place in Europe and the World .** Contemporary Austrian studies,Vol 20,published in Europe by Innsbruck University press,in North America by University of New Orleans press,2011.

(02)-Susane waymann von Dach and others, « Investing in Sustainable Mountain development:Opportunities,Resources and Benefits **».**Center for development and Environment (CDE),University of Bern,Switzerland ,February 2016.

(03)-Susanne Wymann Von Dach and others , « Mountain Farming is Family Farming :A contribution from mountain area to the International year of Family Farming 2014 ».FAO,December 2013.

II/ Articles :

(01)-Gerhard Havorka, « The influence of agricultural policy on the structure of mountain Farms in Austria ».2014.

(02)-Erika Quendler, « Mountain Farming in Austria ». April 2018.

(04)-Klaus Weiermair,Thomas Bieger, «Tourism Education in Austria and Switzerland: past problems and Future Challenges ».2014.

(05)-Thomas Schauppenlehner,Arne Arnberger, « Alpine Summer Tourism:the mountaineers' perspectine and consequences for tourism strategies in Austria ».January 2007.

(06)-Sanjay k.Nepal,« Mountain Ecotourism and Sustainable Development ».Article in Mountain Research and Development, January 2009.

(07)-Andreas Strobl,and others,« Do Mountain tourists demand Ecotourism ?Examining moderating influences in an Alpine tourism context ».Article in tourism –January 2015.

(08)-Ulrike Probstl-Haider and others, « Mountain bike tourism in Austria and the Alpine region-Towards a sustainable model for multi-stakeholder product development ».Article in journal of sustainable tourism,September 2017.

(09)-Thomas Wrbka,J.Peterseil,« Alpine Farming in Austria ,for Nature,Culture or Economic need ? **».**Chapter 11 , June 2014.

(10)- Marijana Pantic, « Delineation of Mountains and Mountain Areas in Europe-A Planning Approach **».** January 2015.

(11)- Cristian Flury and others,« Future of Mountain Agriculture in the Alps ».Springer Berlin Heidelberg ,November 2013.

(12)- Florian Bachner and others , « Austria :health system review 2018 **».** publication, World Health Organization regional office for Europe,UN City,Marmorvej 51,DK-2100 Copenhagen,Denmark ,VOL.20 No.3,August 2018.

(13)- Rajan Kotru, « Tourism in Mountain Regions Hopes,Fears and Realities ».DGE,University of Geneva and CDE University of Bern and UNEP,January 2014.

131

(14) –Suzane Tremblay ,« Du Concept De Développment Au Concept de l'après-développment :Trajectoire et Repères Théoriques **».** Université du Québec à Chicoutimi ,December 1999.

(15) - Tomislav Klarin « The concept of Sustainable Development :From its Beginning to the Contemporary Issues**».**Zegreb International Review of Economics &Businessn Vol.21,No.1,pp67-94,Croatia ,2018.

(16)- Boateng R and others, « E-Commerce and Socio-economic development : Conceptualizing the link ».Article in internet research ,18.5,pp562 to 594 October 2008.

(17)- Philipe Deubel , « Chapter 12, les stratégies de developpment Article 1,les caractéristiques du sous-développment » **,**Analyse économique et historiqaue des sociétés Contemporaines Pearson Education France ,2008.

(18)- Ilaria Tedesco and others , « Development Paradigms and Related Policies »**.**FAO,2015.

(19)- Bruno Messerli, « Global Change and the World's Mountains,where are we going from,and where are we going to? ».Institute of Geography,University of Bern,Hallerstrasse 12,3012 Bern,switzeland,March 2012.

(20)-G-Frank,F-Muller, « Voluntary approaches in protection of Forests in Austria ». Departement of silviculture ,Federal office and Research center for Forests,Haupstrasse 7,A-1140 Vienna,Austria.

(21) - Jean Ronald Legouté « Definir le developpment :Historique et Dimensions D'un Concept Plurivoque **».**groupe de recherche sur l'integration continentale ,université du Québec a Montréal,Département de science politique,Vol.1,N 1,Février 2001.

(22)- « Why Invest in Sustainable Mountain Development? **».**FAO,Rome,2011.

(23)- Bubaker F.Shareia , « Theories of Development **».**International Journal of Language and Linguistics,Vol.2,No.1,University of Benghazi,Libya, March 2015.

(24)- Thomas Dax, « Research on Mountain development in Europe:Overview of Issues and Priorities **».** Federal Institute for Less-Favoured and Mountainous Areas ,Vienna,Austria,2002.

(25)- Julia Neuwirth and others, « Economic effects of the common Agricultural policy on employment in Austria ». Federal Institute of Agricultural Economics ,Marxergasse 2,A-1030 Vienna,Austria.

(26)-Astrid Bonk and others, « Creative Industries Strategy for Austria».Short Version, Translated by: Martin Thomas pesl, Federal Ministry of Science ,Research and Economy 1010,Vienna, 2016.

132

(27)-Danielle Robinson, « Austria –Location geography »**.** 2014.

(28)- Veronika Ratzenbock ,Anja Lungstrab, « Country Profile Austria ».Compendium Cultural Policies and Trends In Europe, January 2016.

(29)- « The Austrian Forest Programme ».Republic of Austria,Federal Ministry of Agriculture, Forestry,Environment and Water Management(BMLFUM),Stubenring 1 ,1-12 vienna,2007.

(30)- « Mountain Forest Management ».

(31)-Theresia Oedl-Wieser,« Women as Drivers for a Sustainable and Social Inclusive Development in Mountain Regions – The Case of the AustrianAlps », European Countryside Vol 9,2017.

III/ Reports

(01)-« Comprehensive Development Framwork country Experience **».** March 1999-July 2000,September 2000.

(02)-« Commission staff working document,country report Austria 2018 **».**European Commission Brussels,07/03/2018.

(03)- Roswitha Krautgartner,« Austria, Agricultural Economy and policy Report».USDA Foreign Agricultural Service, GAIN Report Number :AU1505,30/09/2015.

(04)- Melanie Goisauf and others, « Gendre &Migration in Austria : "a brief over view " »**.**Center for Social Innovation,GEMMA.

(05)- Judith Koeberl and others, « MARCO Case study 9 Report : Tourism ».Research and Innovation Action ,project has received funding from the European Union' Horizon 2020 research and innovation programme under grant agreement No 730272,Start date :01/112016,January 2018.

(06)- « Sustainable Mountain Development in Central,Eastern and South Eastern Europe **».**from Rio 1992 to Rio 2012 and beyond,2012.

(07)- « Sustainable Forest Management in Austria,Austrian Forest Report 2015 ».Republic of Austria,Federal Ministry of Agriculture,Forestry ,Environment and Water Management, Stubenring1,A-1012-Vienna,2015.

(08)- Derek P.T.H.Christie and others , « Mountain for Europe's Future **».** A Strategic research Agenda,An input to the Horizon 2020 Work Programmes and Calls 2018-2020,April 2016.

(09)- «AUSTRIA : CAP in your country ».European commission ,June 2016.

(10)- « OECD Economic Surveys :Austria ».OECD, July 2017.

(11)- « ART AT EP Works of Art from Austria ». Austrian presidency of the council of the European Union,European Parliament,Luxemburg 2018.

(12)- Cristina Vasiles, « Expost evaluation of cohesion policy programmes 2007-2013,focusing on the European Regional Development Fund (ERDF) and the cohesion Fund(CF)Work package 9:Culture and Tourism,Case study Cross-border ivinterreg Italy-Austria ».European commission 2016.

IV/Conventions :

(01)- « Alpine Convention ».2nd Edition 2010.

IIV/ Conferences-Symposiums :

(01)-Vlatko Andonovski,ph.D,« Tourism and Mountain Development ».International symposium on mountain economy, (GUFE) Guizhou University of Finance and Economics,Guiyang-PRC 6-8 May 2014.

(02)- United Nations Conference on Environement and development Rio de Janerio,Brazil,03 to 14 June 1992,Agenda 21,Chapter 13:Managing Fragile Ecosystems:Sustainable Mountain Development.

(03)- Klaus Wagner,« Changes in Austria's agricultural structures since the accession to the EU in 1995 ». XIIth ERDN Conference Moldova 2014,Federal Institute of Agricultural Economics Marxergasse 2,1030 Vienna,Austria

(04)- Veronika Korcekova and others« Background paper on Sustainable mountain tourism ». Euromontana, Debates of the conference " Sustainable active tourism-Mountain communities leading innovative solution "Euromontana Inverness on 27-28 September 2011.

الملاحـــــــــــق

الملاحـــــــــق:

الخريطة رقم 01: خريطة إستخدام الأراضي في النمسا land use map

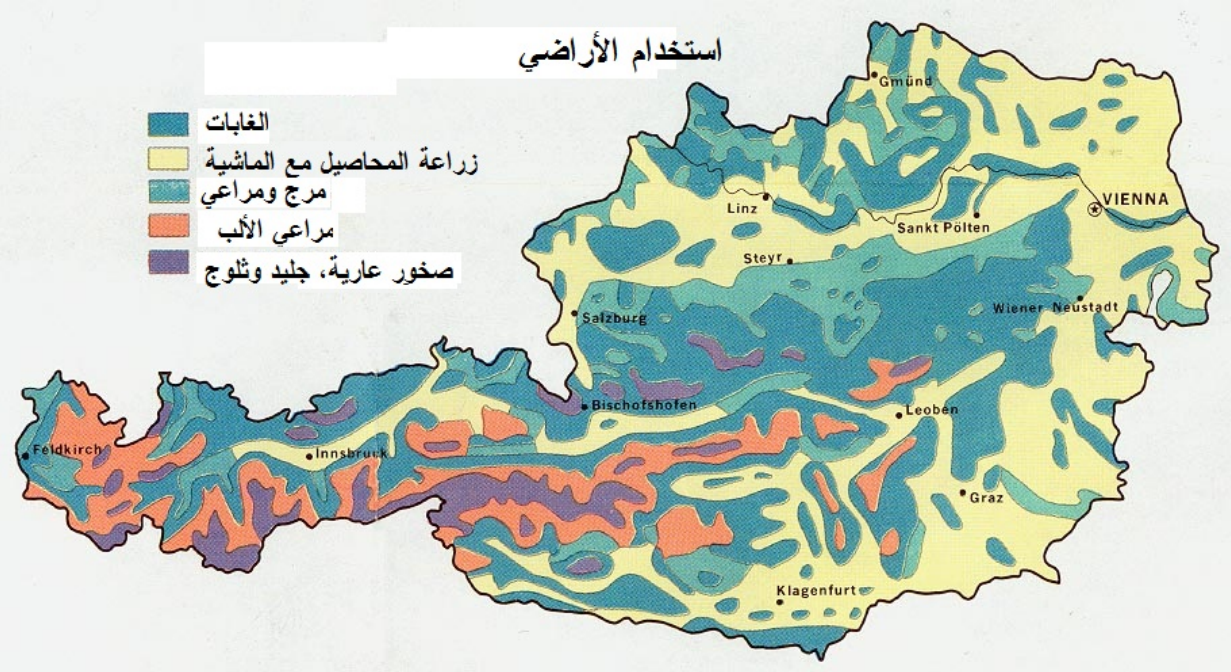

Source : University of Texas Libraries.

From : http://www.library.utexas.edu/maps/europe/austria_land_1969.jpg.

(17 June 2019/ 09 :15).

الخريطة رقم 02: خريطة توزيع السكان في النمسا population map

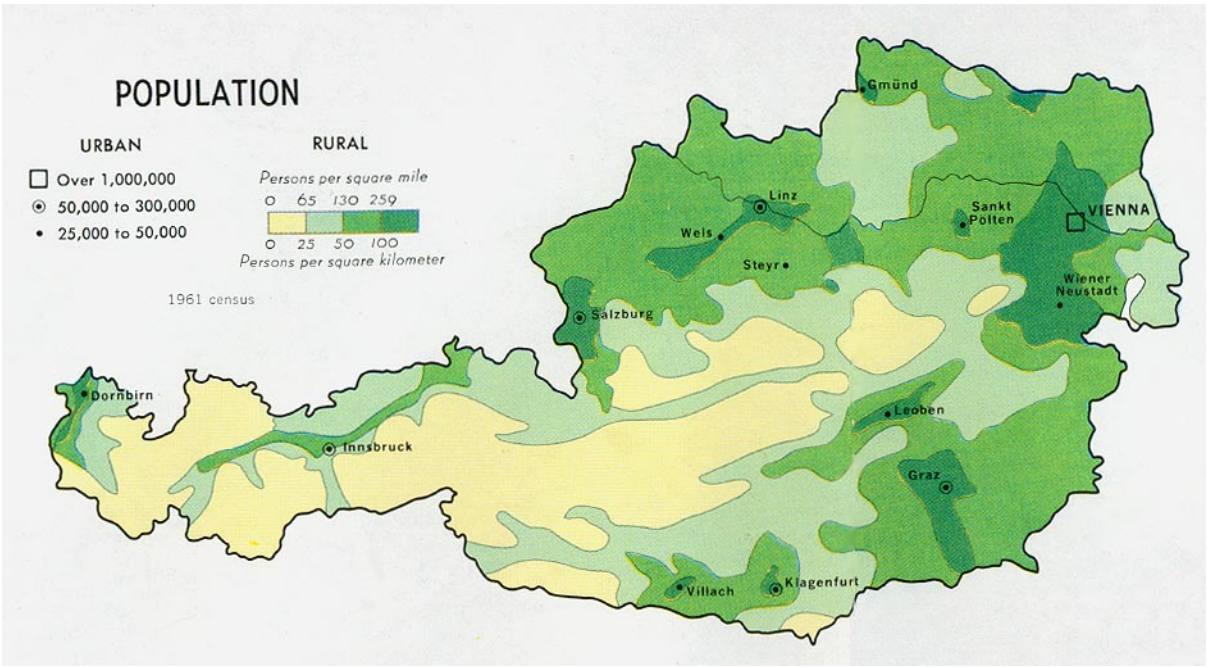

Source : University of Texas Libraries.

From :http://www.library.utexas.edu/maps/europe/austria_pop_1969.jpg.

(17 June 2019/ 09 :30).

الخريطة رقم 03 : خريطة النمسا السياحية Tourist map

Source : Maps of world Current-credible-consistent

From :https://www.mapsofworld.com/austria/austria-travel-map.html.

(19 June 2019/10 :20).

الخريطة رقم 04 : خطوط الطول و العرض لدولة النمسا Latitude & Longiyude Map

Source : Maps of world Current-credible-consistent

From :https://www.mapsofworld.com/lat-long/austria-lat-long.html .

(19 June 2019/10 :30).

الخريطة رقم 05:المناطق الجبلية في النمسا Mountain areas in Austria

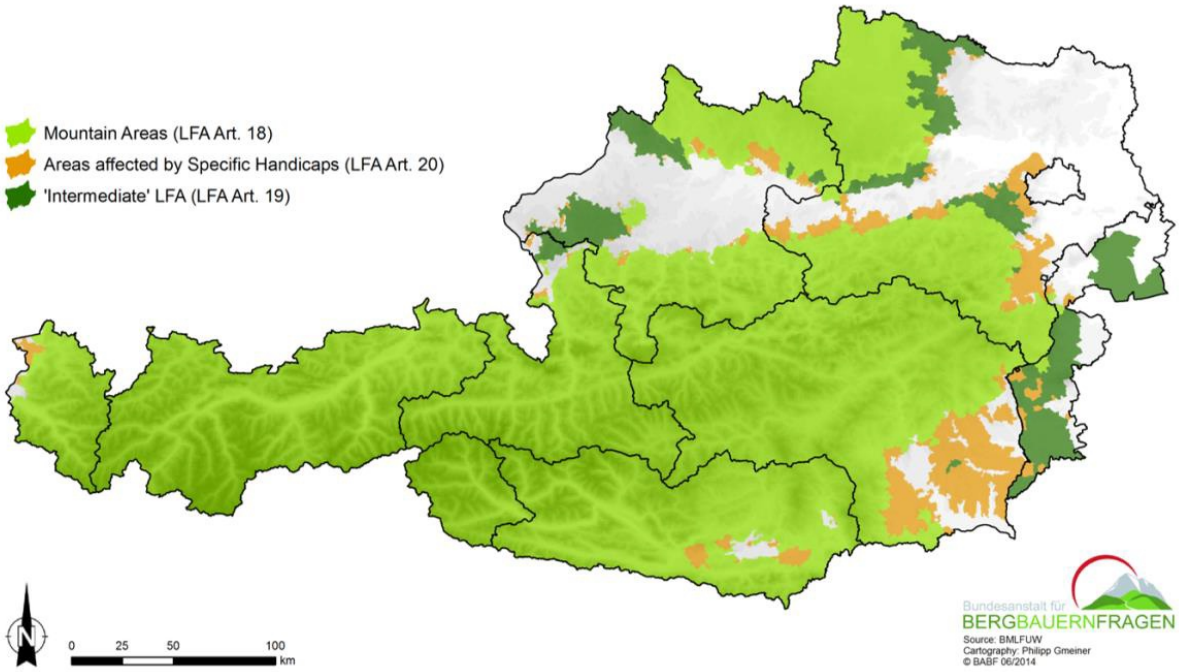

Source :

Theresia Oedl-Wieser, « Women as Drivers for a Sustainable and Social Inclusive Development in Mountain Regions – The Case of the Austrian Alps », *European Countryside* 9,2017,p 814.

الخريطة رقم 06: توزيع المزارع الجبلية في النمسا Distribution of mountin farms in Austria

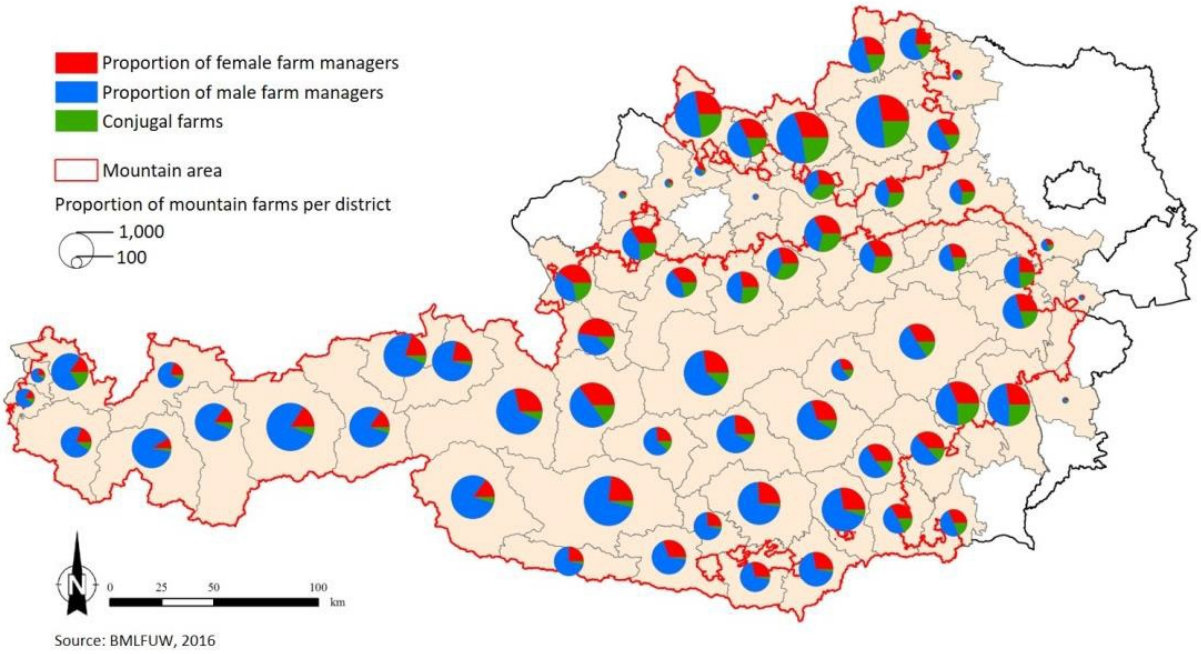

Source :

Theresia Oedl-Wieser, « Women as Drivers for a Sustainable and Social Inclusive Development in Mountain Regions – The Case of the Austrian Alps », European Countryside 9,2017,p 815.

الخريطة رقم 07:توزيع الإمكانيات السياحية عبر المقاطعات النمساوية .

Distribution of tourist potential across the Austrian provinces.

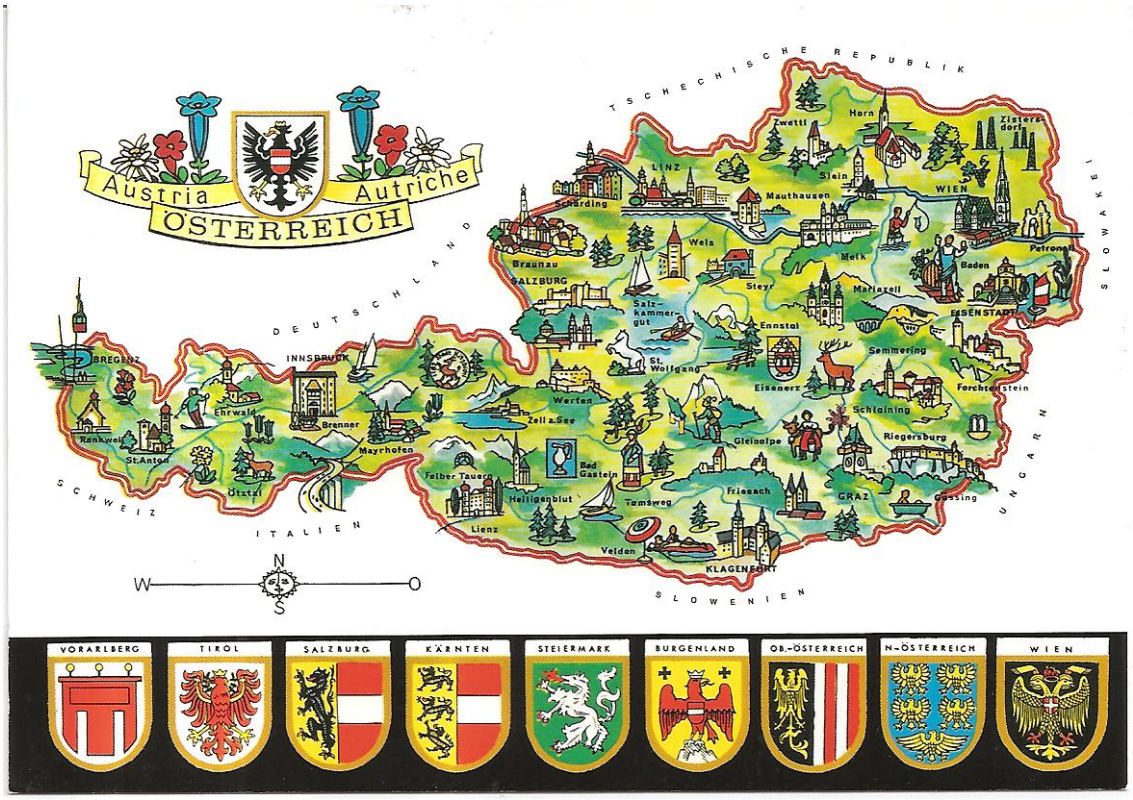

Source : Map of austria

From: http://www.digirev.us/map-of-austria.html#. (19 June 2019/14 :30).